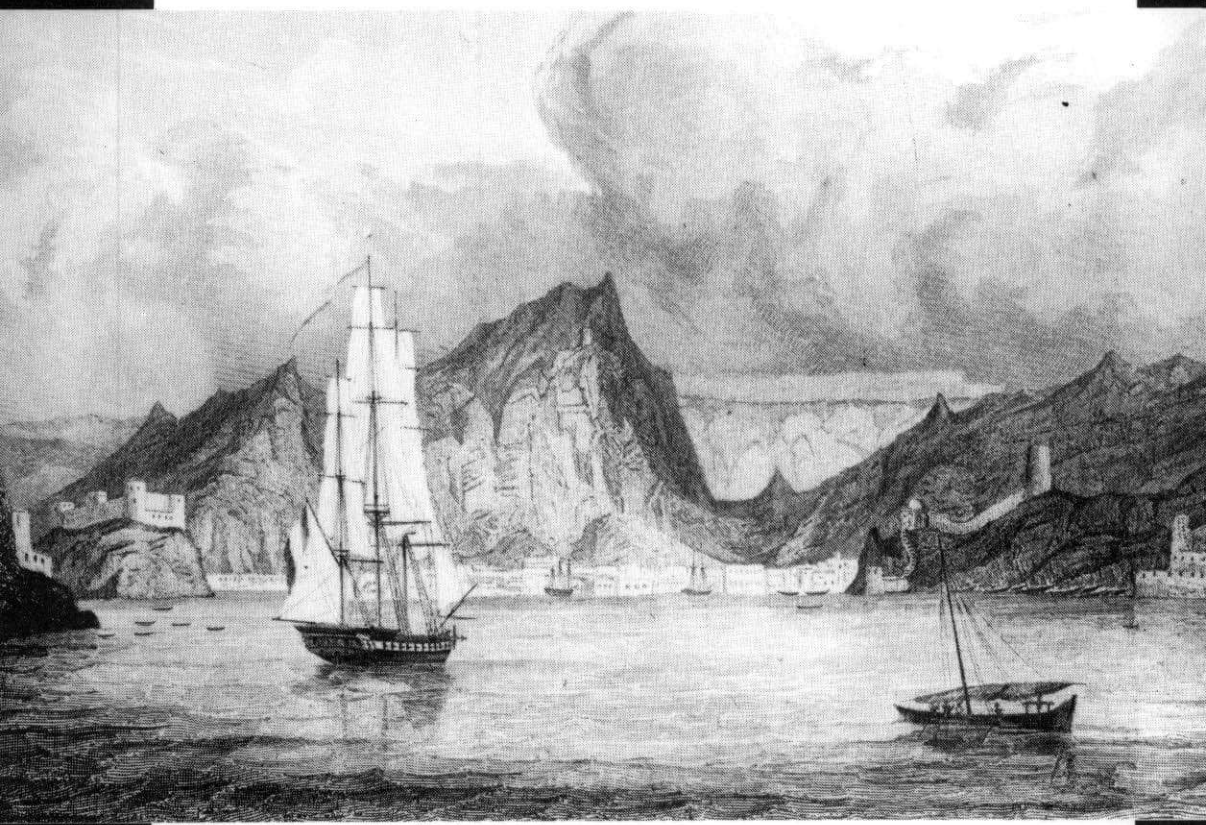
وزارة التراث القومي والثقافة
جامعة السلطان قابوس
سفارة فرنسا ـ مسقط

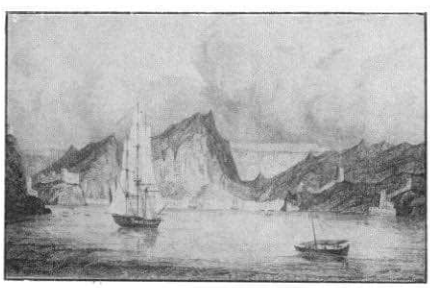
وقائع ندوة
لمحات تاريخية وثقافية
بين عُمان وفرنسا

جامعة السلطان قابوس ٣٠ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٩٤



أقيم الأسبوع الثقافي العماني الفرنسي، الذي عقدت في إطاره ندوة «لمحات تاريخية وثقافية بين عمان وفرنسا»، برعاية كل من وزارة التراث القومي والثقافة العمانية وسفارة فرنسا بمسقط. كما حظي هذا الأسبوع بالدعم المالي لكل من بنك ظفار العماني الفرنسي وشركات إيرفرانس وإلف بتروليوم عمان وتوتال.

قامت السيدة منى راسم ميخائيل بالترجمة الفورية للندوة وترجمة نصوص جميع المحاضرات، ولها جزيل شكرنا .



« الأرتيميز » بمسقط
لوحة لفرانسوا ـ إدمون باريس ـ ١٨٣٨

طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها ـ سلطنة عمان
*رقم الإيداع: ٩٢/٩٥
تصميم الشركة الوطنية للنشر والاعلان

وزارة التراث القومي والثقافة
جامعة السلطان قابوس
سفارة فرنسا ـ مسقط

وقائع ندوة
لمحات تاريخية وثقافية
بين عُمان وفرنسا

جامعة السلطان قابوس ٣٠ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٩٤



الجلسة الإفتتاحية لندوة «لمحات تاريخية وثقافية بين عُمان وفرنسا»
في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ بجامعة السلطان قابوس .

تقـــديـــــم

في إطار عـام التراث، قـامت وزارة التراث القـومي والثـقـافـة وجـامـعة السلطان قابوس وسـفـارة فـرنسـا بمـسـقط بتنظيم أسبوع ثقافي عماني ـ فرنسي أقيم في كل من مسقط، وصور وصحار خلال الفترة من ٢٩ اكتوبر إلى ٣ نوفمبر ١٩٩٤.

وهذه التظاهرة، أي الإحـتـفـال بذكـرى «قـرن من العـلاقات بين فرنسا وسلطنة عمان» سجلت إحياء وصول أول قنصل فرنسي مقيم بمسقط، بول أوتافي، في خريف عام ١٨٩٤.

وكـان العنصران الرئيـسيان في هذا الاحتفال هما، أولاً معرض بعنوان «إطلالة ثقافية بين عُمان وفـرنسا» وقد قام بإفتتاحه في ٢٩ أكـتـوبر صاحب السمو السيد فيصل بن علي آل سـعـيـد بمـتـحف العـلاقـات العمانيـة الفرنسية بيت فرنسا. كما أقيمت ندوة تاريخية وثقافية، يومي ٣٠ و ٣١ اكـتـوبر، بجامعة السلطان قابوس تحت رعاية معالي يحيى بن محفوظ المنذري.

وتضـمنت هذه الندوة اثنتي عشر محاضرة رفـيـعـة المسـتـوى قـام بإلقائها شخصيات وجـامـعيون فرنسيون وعمانيون هذه الأعمال والأبحاث، ذات النوعية العلمية المتميزة، تهدف، من خـلال ثرائهـا الفكري، وتنوع إتجـاهاتها، وتعـددية إخـتـصاصاتها، إلى إلقاء الضـوء على التـاريخ الطويل ـ وإن شـابه بعض الفتور أحياناً إلا ان الثقة كانت تحدوه دائمًا ـ للعـلاقـات بين عُمان وفـرنسـا، كما تعـمل على التأكـيـد على أهمية هذا الحوار في صياغة تاريخ الأمم، رغم تباعد المسافات.

ولا شك أن المحـاضرات، التي تم تجـمـيعها في هذا الكتاب بنفس الترتيب الذي أُلقيت به، تُعد مساهمة قيمة لإستيعاب العلاقات بين فرنسا وسلطنة عمان، بكل أبعادها التاريخية وأيضاً بكل ما يميزها من خلود ومن صداقة. فلأصحاب هذه المحاضرات خالص إمتناننا.

ريجيـس كـــوتشـــيـه

سـفير فرنسا
لدى سـلطنة عُـمان

الفهـــرس

- فريق بحـري فرانسـوا بيليـك
البعد الثقافي والجيوستراتيجي للعلاقات
البحرية الفرنسية العمانية ١

- مـال اللـه بن علي بن حـبيب
الروابط بين عمان وفرنسا منذ القرن السابع عشر ٩

- مـونيـك بيرجيـه دونـومـازي
القناصل الأوائل لفرنسا بمسقط ١٦

- منـــير بن عبد النبي مكـي
العلاقات العمانية ـ الفرنسية وآفاق المستقبل ٢٨

- جـــاك لافـــون
الجوانب القانونية للحماية الفرنسية لسفن
صور الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي ٣٣

- الدكتور عصام بن علي الرواس
آفاق التعاون بين جامعة السلطان قابوس
والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي ٤٢

- كـزافييه بيغـان بيلكـوك
الرحالة الفرنسيون في عمان ٤٦

- الدكتـور محمـد رضـا باقـــر
عمان ومنافسة الدول الغربية لها
في منطقة المحيط الهندي ٥٣

- كـوليت لوكـور غرانمـيزون
فرنسا وعمان والمحيط الهندي ٦٦

- الدكتور علي بن أحمـد بخيـت الشـنفري
ربيع العلاقات العمانية ـ الفرنسية في
عهد السيد سعيد بن سلطان ٧٤

- ألان شـينـال
مكان سلطنة عمان في الحياه الثقافية الفرنسية ٨٢

- دكتورة شـهينة غضـنفر
رحلة بيير ريمي أوشير ـ إيلوا لجبال عُمان
(٦ مارس ـ ١٤ أبريل ١٨٣٨) ٩٠

سـير ذاتيـــة ٩٧

البعد الثقافي والجيوستراتيجي
للعلاقات البحرية الفرنسية العُمانية

فريق بحري فرانسوا بيليك

منذ القرن السابع عشر ترتبط فرنسا بعُمان بعلاقات رفيعة تُرجح فيها كفة العاطفة الفكرية والألفة الثقافية على المشاغل المادية المألوفة. ومن نفس المنطلق فإن فرنسا، وثيقة الإرتباط بالأرض، أخذت منذ ذلك العصر تولي البحر إهتماما ثقافياً وعاطفياً بينما كانت تنظر لواقع ولقوة إرتباطاتها بما وراء البحار نظرتها للشيء الغريب والبعيد. ولا شك أن متحف بيت فرنسا يعد اليوم رمزاً لخلود هذا التقارب الثقافي المتواصل والمشع الذي ربما تمتد جذوره إلى ثلاثة قرون مضت حينما رفض الملك لويس الرابع عشر مساندة المساعي الفارسية للحد من النشاط العماني حول مضيق هرمز.

إن تاريخ العلاقات البحرية بين فرنسا وعُمان الذي حددت معالمه التحركات الدبلوماسية للسفارات والمعاهدات الموقعة بين البلدين، مسطر بخيوط من ذهب في السجل الضخم لتوسعات الغرب بعد خوضه أعالي البحار. وهذا التاريخ هو النتيجة الحتمية لتتابع الوقائع التي سجلت تقدم المغامرات الملاحية والتجارية للشعوب البحرية، وتلك التي تأخذ في الإعتبار التنافس الإقتصادي والسياسي الذي نتج عن تأسيس الإمبراطوريات المدارية فيما وراء البحار.

ففي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وبإستثناء الفايكنغ الذين كانت هجرتهم الجماعية عبر البحار قد بدأت، دون أن تترك مع ذلك أي أثر قريب المدى في الذاكرة الأوروبية لاتينية الأصل، لم يكن لدى أي من الشعوب الأوروبية إستعداد تقني أو فكري لخوض المغامرة في أعالي البحار، في الوقت الذي كان أبو عبيدة قد وصل إلى ميناء كانتون بالصين.

في ذلك الحين، كانت عُمان قد أقامت منذ زمن طويل مراكز لها بشرق إفريقيا وزنجبار وموزمبيق. وكانت سفن صور تبحر إلى الهند وتعود محملة بالأخشاب اللازمة لورش صناعة السفن التي كانت تشتهر بها منذ ألفي عام على الأقل. بينما كانت دول الغرب الواقعة على البحر الأبيض المتوسط لاتزال تنظر إلى رأس بوغادور بالقرب من جزر الكناريا، على أنه أقصى حد لملاحتها الساحلية، حيث كان الغرب يطلق عليه اسم مدخل «بحر الظلمات» .

ولا شك أن المسيحية لعبت دوراً كبيراً في هذا التأخر في نظرة الثقافة الأوروبية للسيطرة على أعالي البحار وعدم الخوف من الملاحة في المياه العميقة. فقد كانت أوروبا تبدي القلق من المكاسب، والتخوف إزاء المال، مكتفيةً بحدود جغرافية روحية، وإن كانت إنطوائية إلا أنها منسجمة مع العقائد المسيحية، معادية للفضول المبالغ فيه وللقضايا الكونية، متأخرة عن ركب الإستنباط اليوناني، وبذلك عملت الكنيسة دون قصد على الحد من توسع الشعوب الأوروبية الواقعة على البحر المتوسط قبل أن تساند هذا التوسع بكل ما أوتيت من قوة حينما تأكدت كثورة ثقافية.

وقد فتحت البرتغال الطريق لأعالي البحار أمام الشعوب المسيحية قبل القرن الخامس عشر الميلادي. وجاءت الكشوفات الكبرى، وهو الاسم الذي أطلق على هذا التوسع الغربي في عالم ظل حتى الآن مجهولاً، لتتزامن مع النهضة الثقافية التي شهدتها أوروبا دون أن تكون بالضرورة نتيجة لها. والأمثلة عديدة تبين لنا كيف أن المكتشفين وعلماء الإنسان كان كل فريق منهما يجهل الآخر.

قدمت البرتغال للأمم الأوروبية العلوم التي إبتكرتها لخوض المحيط، وكانت قد نجحت في التوصل دون أي تأثر بالثقافة العربية، ولكن بإتباع نفس منطقها القائم على ملاحظة البحار والسماء، إلى ما سبق أن توصل إليه كبار البحارة العمانيين منذ أكثر من سبعة قرون وأوسعوه بحثاً. إن هذا الحماس الرائد يعطي لعُمان مكانة مميزة في تاريخ العلاقات البحرية العالمية.

لقد قُدر لفاسكودي غاما إكتشاف علم الملاحة العربية في منطقة ميلاند ـ مالندي في أبريل من عام ١٤٩٨. وإذا كان التأكيد على أن مرشد فاسكودي غاما كان هو نفسه الملاح الكبير أحمد بن ماجد، أمراً محل نقاش وجدل لأنه لا يستند إلى أي شاهد تاريخي من

ذلك العصر، فمن المؤكد على أي حال أن العلامة الذي فتح باب المحيط الهندي أمام البرتغاليين كان أحد ربابنة السفن العمانيين المشهورين بمهاراتهم الفائقة والذين تعلموا وفقاً للمفاهيم التي وضعها أكبر علماء الملاحة عل الإطلاق، ألا وهو أحمد بن ماجد السعدي، الملقب بالأسد.

وقد شهد شهر أبريل من عام ١٤٩٤ إلقاء الضوء على عدم المعرفة المتبادلة بين الثقافات البحرية العربية والمسيحية، كما أظهر في الوقت ذاته التقارب الفكري المدهش بين قادة الملاحة الذين كانوا حتى ذلك الحين يجهلون بعضهم البعض تماماً.

لقد إستغرق البحارة البرتغال ٨٣ عاماً، أي أربعة أجيال، قبل التمكن من الدوران حول إفريقيا التي لم يُقدروا حجمها حق التقدير. وهذه الفرضية المدهشة تعطينا اليوم فكرة عن مدى صعوبة مثل هذا المشروع الذي كانت معاييره التقنية والمالية والعلمية أقل فعالية في البداية من أبعاده النفسية. وفيما بعد، وما أن إفتتح أول خط بحري منتظم بين لشبونة وجوا، كانت كل رحلة بحرية لسفن «كاريرادا إنديا» تستغرق حوالي عامين أو ثلاثة بل وأحيانا أكثر من ذلك. وكان التنافس بين البرتغاليين والعرب أولاً ثم بين الأوروبيين بعضهم البعض للسيطرة على الطريق البحري القديم لتجارة البخور والبهارات والحرير، كان هذا التنافس يخضع بشكل حتمي لحساب تلك الرحلات التي كان طول مدتها يجعلها قاتلة أحياناً. فالحمى والدوسنتاريا وبالذات الأسقربوط، كانت تنقض كالقدر على البحارة القادمين من أوروبا دون غيرهم لاضطرارهم القيام بتلك الرحلات الطويلة دون توقف للراحة. وقد حدث في القرن السادس عشر أن وصلت إلى جوا سفينة شراعية برتغالية ولم يبق على متنها سوى مائتي شخص من أصل ألف كانوا قد إستقلوها من لشبونة قبل ثمانية أشهر.

إن الحجم المتواضع للعلاقات البحرية المنتظمة بين فرنسا وعُمان يرجع إلى عدة عوامل مجتمعة : جغرافيا المحيط الهندي، الظروف الإقتصادية والصحية التي كانت تحتم الحد من طول زمن الرحلات، حدة الصراع على المصالح بين الأمم الغربية، بالإضافة إلى المصادفات السيئة للتاريخ السياسي الأوروبي .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت سفن شركة الهند الشرقية الفرنسية، وقد أنهكتها الرحلات الطويلة عبر المحيط الأطلسي، تختصر الطريق بمرورها برأس الرجاء الصالح، حيث كانت تتجه منه مباشرة إلى جزر ماسكاراني أو إلى منشآتها في الهند أو مضيق السوند أو ملاكا في حالة ذهابها إلى بحر الصين. وقد سعى البرتغاليون في السنوات الأولى من القرن السادس عشر إلى غزو بلاد العرب التي كانت تمتلك مفاتيح التجارة مع الشرق. وفيما بعد، عندما أصبح المحيط الهندي مفتوحاً أمام التجارة الغربية، لم تعد ممارسة التجارة مع الهند أو الصين مصدر قلق بالنسبة للأوروبيين من حيث مرورهم بالمياه الإقليمية العربية، حتى بعد أن إستعاد العمانيون كامل سيادتهم.

وفي عام ١٦٦٩ وصل إلى مسقط الفارس فرانسوا مارتن الذي أصبح فيما بعد الحاكم العام للهند وأسس مدينة بونديشيري. وكان وصوله على متن إحدى سفن شركة الهند بعد مرور عشرة أعوام على إنتصار العمانيين على الغزاة البرتغاليين. كانت تلك الزيارة ذات طابع فريد. فحتى ذلك الحين لم تكن تتوقف بمسقط سوى بعض السفن العسكرية الخافرة التابعة لشركة الهند. وقد درجت شركات الملاحة الأوروبية على إتخاذ قواعد جوا، وباتافيا، ومدراس، وبومباي كمحطات توقف تتجمع خلالها السفن المحملة بالبضائع لأوروبا، أو تلك القادمة من أوروبا والمتجهة إلى مراكز النفوذ الإقتصادي الأوروبي بالمحيط الهندي. وقد تحدث الفيكونت دو باجيز، وهو عالم بحار ومغامر كبير وعضو بالعديد من الأكاديميات، عن توقفه بمسقط في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعن الهدوء (حسب تعبيره) الذي تظهره عُمان إزاء الأطماع الشرسة التي كانت تدور رحاها بالمحيط الهندي في ذلك الوقت.

وفيما بعد، وعلى الرغم من إنتصاراتها الباهرة على إنجلترا إلى جانب المتمردين الذين قاموا بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصاب الخلل البحرية الفرنسية من جراء قيام الثورة وما تبعها من أضرار أصابت البحرية وقوة أسطولها، وسوء الخطط الإستراتيجية لنابليون. وقد دفعت تلك البحرية، ذلك الجهاز الحساس والمعقد، إلى العديد من النكبات التي أفقدتها، في بداية القرن التاسع عشر، القدرة على منافسة إنجلترا في السيطرة على المحيط الهندي.

وقد ظلت عُمان بحكم الظروف بعيدة عن خطوط التجارة الفرنسية لأنها، من ناحية كانت تقع خارج الطرق المباشرة التي تربط بين رأس الرجاء الصالح والمراكز الفرنسية بالمنطقة، ومن ناحية أخرى، لم تكن فرنسا تسعى لمنافسة السيطرة القوية لانجلترا في تلك المنطقة الإستراتيجية، مفتاح الإمبراطورية البريطانية المقبلة في الهند.

وإذا كانت عُمان بعيدة عن الطرق القارية الجيوستراتيجية، فقد كان يخترقها طريق حذر لكن مباشر، يشكل محوراً ثقافياً ثرياً يمتد من الشمال إلى الجنوب. وفي شرق البلاد، وبينما كانت أوروبا لا تزال تنفض عنها غبار العصور الوسطى، كانت ينتشر بعمان العديد من البقاع الخلابة التي وصفها الرحالة القلائل الذين زاروها، بحماس منقطع النظير ولكن في محله. كانت تزخر بالأماكن الجميلة التي يدهش المرء لتصور وجودها في موقع لم تكن قد وصلت إليه بعد إكتشافات الإسكندر الأكبر ودونارك، قائد أسطوله. في هذا العالم البعيد، الذي كان كل شيء فيه عجيباً، تبوأ السندباد البحري مكانه الأسطوري إلى جوار الأب جون، القائد الذي لم يكن فاسكو دي جاما قد عثر عليه بعد.

هناك، على مدخل مضيق هرمز، وعلى مقربة من مضيق باب المندب، عند محور تلاقي التقاليد والعلوم والأنشطة البحرية بالمحيط الهندي، كانت عمان تمثل نقطة عبور حتمية لطرق الملاحة البحرية والنهرية من البحر الأبيض المتوسط إلى الهند ثم الجزر الهندية والشرق الأقصى. وهذا يفسر لنا لماذا كان معظم كبار الرحالة الذين خاضوا مغامرة السفر للشرق قبل إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، يتوقفون بصحار أو مسقط أو صلالة، حيث كانوا جميعاً يندهشون للعظمة المتناهية لعمان بين الصحراء والجبال والبحار. وحاولوا جميعاً وصف تلك السواحل الآمنة التي تنقل المرء فجأة من البيئة الصخرية الجامدة المحيطة بهذا البلد إلى عذوبة وجمال الطبيعة والمياه بعمان. هنا تتوقف المساحة المخصصة للبشر الذين يعيشون فوق الأرض، ليبدأ العالم الخفي لرجال البحر ... لقد أجمعوا كلهم على الطابع الساحر لتلك الحدود الرائعة والذي يبرز أكثر من خلال أشعة الشمس التي تخص عُمان بجانب كبير من وهجها.

إن الفرنسيين الأوائل الذين توقفوا بمسقط، أو بالأقل تركوا لنا دليلا تاريخياً على توقفهم بها، بدأوا بالأب فيليب الثالوثي الذي كان في طريقه إلى مدينة جوا الهندية، ثم فرانسوا دو لابولاي الذي كان مولعاً بالفنون وقام بتلك الرحلة ليشبع حبه للسفر. غير أن مذكرات كل منهما تخلو من الشاعرية، على الرغم من شده تأثرهما بمسقط. وقد تبعهما، لحسن الحظ، رحالة آخرون إستطاعوا أن يعبروا عن حماسهم بنفس البراعة التي كان يتميز بها أسلافهم الإيطاليون القدماء، أمثال مونتكورفينو وماركو باولو، وكان منهم أيضاً البحارة والمفكرون.

وفي مجال البحث عن المعرفة وتعددية الثقافات، وجغرافيا الأرض وعلومها، ظل البحارة طويلاً يُعتبرون من أبرع المراقبين، في زمن ندرت فيه الرحلات الطويلة، كما كانت الطرق البرية وعرة وخطيرة وقاسية. وكان ضباط البحرية المبعوثون في مهام خاصة لمجتمعاتهم الساعية لمعرفة كل ما هو غريب ومبهر، بمثابة شهود لا غنى عنهم. وكان البحارة الفرنسيون يشاركون البحارة الإنجليز إحتكار إكتشاف المحيط الهادي.

وهكذا قامت الطوافتان لافافوريت وأرتيميز بالعديد من رحلات الطواف القاري خلال الفترة من ١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ . وقد توقفتا بمسقط. أما فرقاطة أرتيميز فتستحق أن نوليها اليوم إهتمامنا لأن زيارتها لمسقط ذات صلة مباشرة بندوتنا وبتواجدي هنا.

والواقع أنه حينما كان العقيد بحري لابلاس يقوم في ٢٨ فبراير ١٨٣٨ بزيارات بروتوكولية تقليدية، ويزور ضواحي مسقط، سارع أحد الضباط الصغار اللامعين والمولعين بالمعرفة، نحو السفن الراسية بالميناء. وكان هذا الضابط، وهو الملازم بحري فرانسوا باري يقوم برحلته الثالثة حول العالم وهو في الثانية والثلاثين من عمره وقد سبق له الإبحار على متن السفينة أسطرولاب بقيادة دومون دورفيل ثم على متن لا فافوريت بقيادة لابلاس، ثم زار مسقط بعد ذلك في ١٨٤١ ـ ١٨٤٢ على متن سفينة بقيادة العقيد بحري باج . وبعد عدة أيام من العمل الدؤوب بمسقط، تمكن باري من جمع معلومات تقنية دقيقة عن خمس سفن عمانية. ومن خلال الرسوم والقياسات تمكن بعد عودته لباريس من عمل تصميمات (ماكيت) لسفن البوم والدنجية والبغلة

التي كـان قـد شـاهدها بعمان وأُعجب بها. ولشدة ولعه بالتقنيات البحرية في كل من البلدان التي زارها، أصـبح باري واحداً من أبرع المتخصصين في مجال البواخر. غير أنه بعـد عدة أسابيع من زيارته لمسقط، وبينما كان في زيارة لأحد مصانع المعادن بمدينة بونديشيري، سحقت احدى الماكينات ذراعه اليسرى.

ويفخر متحف البحرية بباريس أنه ظل لمدة ٢٢ عاماً، إعتباراً من ١٨٧١، تحت قيادة الفـريق بحـري باري، رائد التكنولوجـيـا البـحـرية الحديثة، الذي كان أول من أدرك قِصرَ عمر السفن وأهمية جمـــع أكـبر قـدر من المعـلومات عنها قبـل أن تنـدثر، كأدلة على التـقـنيـة والمعـرفـة والتـقـاليد التي كانت تميزها. ونحن مدينون له بالعديد من المراجـع العلمـية عن السفن غير الأوروبية، وبأكثر من ٤٠٠ نموذج للسفن وعدة مئات من الرسوم والخرائط.

وقـد ورد على مسقط العديد من السفن والكثير من البحارة والشخصيات الفرنسية، بعـضـهـا مـشـهـور والآخـر مـغـمور ... نذكر منهم فيكتور فونتانييه عالم الطبيعة والدبلوماسي الذي قدم لمسقط عام ١٨٣٧ على مـتن سفينة لوب ليخبر ابن السطان الذي كـان بزنجبار وقتها، عن موعد وصول السفينة أرتيميز. أما ريمي أوشير ـ إيلوا عالم النبـات، فـقـد وصل لصـحار في مارس ١٨٣٨ حـيث قـام بجـمع عـينات من الأعشاب لدراسـتـهـا بعـد إبحـار سـفـينة أرتيـمـيز. وفيما بعد، في منتصف القـرن، قدم إليها الكونت دو غـوبينو وهو أيضاً دبلوماسي وأديب، حيث بحث في أصل الشعب العماني، وكـان منبـهـراً بجـمـال مـسـقط، مـثله في ذلك مـثل ديني دي ريفـوار الذي زارهـا في أواخـر القـرن التاسع عشر.

وهناك بحـار آخـر تفـخـر به البـحـرية الفرنسية، وهو المقدم بحري جوليان فيو ولقـبـه الأدبي بيير لوتيـوكـان، فـضـلاً عن كونه ضابطاً بحرياً، يقوم بمهمة مراسل صـحفي أحياناً، في زمن لم تكن تُعرف فيه بعد هذه المهنة. وهو أديب وأكاديمي شهير وقـد وقع تحت تأثير جمال مـسقط الساحر ... وكيف لا وهو الذي كان مولعاً بالشرق وبالاسـلام إلى حـد انه بنى بمنزل العـائلة في روشـفـور حـجـرة على الطراز الاسلامي مستوحاة من أحد المساجد؟

وهذا الإفـتـتان بالشرق يتناسب وأبعاد شخصية ذلك الأديب الذي وُصف في ندوة أدبية خصصت له مؤخراً، بأنه أديب عصري يصلح لكل الأزمنة.

ومن بين دلائل الصـداقـة والعـلاقـات العريقة القائمة بين فرنسا وعمان يبقى ظل بيير لوتي، مثله مثل القناصل الفرنسيين، كأروع كنز من كنوز بيت فرنسا.

الروابـــط بين عـمـــان وفرنســـا
منـذ القـــرن الســـابع عشـــر

مال الله بن علي بن حبيب

يجمع المؤرخـون بأن السلطنة هي أقـدم دول الخليج العـربي إنفـتاحاً على العالم وأكثرها تواصلاً مع الدول الأخرى بدءا من الصين ومرورا بآسيا وإنتهاء بأفريقيا. كما أنها دولة خليجية أمتدت علاقاتها التجارية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

أمـا فـرنسـا فـبـدأت العـلاقات معها في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ولا ننسى أن الموقع الاستراتيـجي للسلطنة على مفترق الطرق بين الشرق الأقصى والشرق الاوسط والقـارة الافـريقـيـة، وكـذلك وجـود مـوانىء طبيعية آمنة فيها جعلتها محط أنظار القـوى الأوروبيـة المتنافسة في مياه الخليج. وإزدادت أهمية السلطنة في المنطقة بعد دحرها للبرتغاليين عام ١٦٥٠م واستيلائها على مستعمراتهم في أفريقيا الشرقية.

وبينما كـانت أهداف بريطانيـا في المنطقـة تجـارية وسياسية للحفاظ على الطريق البـحـري إلى مـسـتـعـمـراتها في الهند، اقـتصرت طموحات كل من فرنسا وهولندا على مكاسب تجـارية فـقط. الا أن الفـرنسـيين كـانوا يهاجمون السـفن البريطانية في مياه الخليج بغية إضعاف حركتها التجارية.

ولعل أول مـا أُدخل عمان في دائرة الاهتمام الفـرنسي كـان عـام ١٦٦٧م حينما أشار المندوب الفـرنسي في إيران على حكومـتـه بالاسـتـيـلاء على مـسقط بمساعدة الحكومة الايرانيـة. إلا أن باريس لم تأخـذ بمـشـورته رغم المكاسب التي عددها المندوب. ولكن السـفن الفـرنسـيـة ظلت تهاجم السـفن البريطانية في المياه الاقليمية العمانية من غير

مـراعاة لحياد السلطنة ولحرمة مياهها. الأمر الذي كان يدفع والي مسقط بإطلاق النار على السـفن المعـتـدية وإخـراجها من ميناء مسقط. وكانت السفن الفرنسية تنطلق من جـزيرة موريشيوس التى احتلتها فرنسا عام ١٧١٥م واسـمـتها ايل دي فرانس. على أن عمان كانت تتمتع بعلاقات تجارية واسعة مع هذه الجزيرة.

وفي عـام ١٧٨١م أسر الفـرنسـيـون الفـرقـاطة الحربية العمانية «الصالحي» فقام العمانيـون بأسر السـفـينة الفـرنسـيـة «لافـيليـبين»، ولكن الامـام سلطان بن أحمد البوسعيدي أعادها إلى أصحابها مع رسالة إحتجاج قوي على أسر «الصالحي». واعتبر الفـرنسـيـون هذا التسامح قمة في الحنكة الدبلوماسية وعوضوا الامام بسفينة أخرى، ولو أن التـعـويض تم بعـد تسع سنوات من حادث الصالحي. على أن هدف الامام من إعـادة السفينة «لافيليبين» كان إحترازياً لئلا يتعكر صفو العلاقات التجارية بين بلده وجزيرة موريشيوس.

وفي نهاية القـرن السـابع عشر بلغ نشـاط التـجـارة العابرة من موانىء عمان من الزخم بحـيث أثر على الموانىء الايرانيـة التى قلت الحـركـة العـابرة فـيـهـا. فإغـتاظ الامـبراطـور الإيـراني في أصـفـهـان، وطلب الى الملك لويس الرابع عشر غـزو مـسـقط والاسـتـيـلاء على قلعـتي الجـلالي والميراني، إلا أن الملك ومـعـه شركـة الهند الشرقية الفـرنسـيـة رفـضا طلب الامبراطور. وظلت التجارة العمانية رائجة مع موريشيوس. وبطبيعة الحال لم تكن بريطانيا راضية عن العلاقات مع فرنسا.

في تلك الآونة كـانت حـرب الاسـتـقـلال قائمة بين بريطانيا وأمريكا وكانت فرنسا تؤيد أمـريكا ضـد بريطانيـا. الأمـر الذي زاد من إسـتـياء لندن من عمان. ولكن الامام سلطان استطاع بحنكته السياسية تفادى أي عمل انتقامي من بريطانيا فلم يظهر كثير من التـعـاون مع فـرنسـا. وظل الفـرنسـيـون يحرجـون مـوقف الامام المحايد بكثرة التـحـرش بالسـفن البريطانيـة في الميـاه العمانية، فقد تكررت هذه الاعمال عدة مرات خـلال الأعـوام الاخيرة من القـرن الثـامن عشر. وكـان والي بمـسـقط يضطر في بعض الأحيان الى إطـلاق النـيران على السـفن المعـتـديـة لاخـراجـها من مياهه ويحتـج لدى الحكومـة الفـرنسـيـة لعـدم إحـترام سـفنها العلم العـماني التى كانت ترفعه السفن البريطانية وهي في ميناء مسقط.

القنصلية الفرنسية بمسقط

بعد قيام فرنسا بتعويض عمان عن سفينتها «الصالحي» كما أسلفنا قرر الامام سلطان بن أحمد توثيق علاقاته مع فرنسا وفي نفس الوقت برزت لدى باريس فكرة إنشاء علاقات قنصلية مع عمان لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول مراقبة النشاط البريطاني في الخليج والهند. والثاني جعل عمان مصدراً لتموين جزيرة موريشيوس في حالة إندلاع حرب جديدة مع بريطانيا. إلا أن إنفجار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م أعاق تنفيذ الفكرة. ولكن مركز عمان الهام في المنطقة والحاجة إلى الموانىء العمانية دفعت فرنسا إلى إحياء الفكرة من جديد. وفي عام ١٧٩٥م تم إختيار المسيو تشارل بوتشامب ليتولى منصب القنصل في مسقط. وكان بوتشامب محامياً بالمهنة إلا أنه كان عالماً ورحالة معروفاً. كانت التعليمات التى أعطيت له تقضي أولا بممارسة الرقابة على تحركات الانجليز في الخليج والهند، وثانيا متابعة الأحوال الداخلية في السلطنة، وكذلك دراسة الطرق التي يمكن أن تسلكها القوات الفرنسية في حالة غزوها للشرق. ولكن المسيو بوتشامب لم يوفق للوصول الى مسقط لأسباب لا يتسع المجال لذكرها.

أما بريطانيا فكانت تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تأسيس قنصلية فرنسية في عمان. وظل حاكم بومباي البريطاني يبعث الرسائل المتتالية إلى الامام سلطان وإلى واليه بمسقط بهذا الشأن. وقد طلب مرة من الامام منع السفن الفرنسية والهولندية من إستخدام الموانىء العمانية، ووعده بتعويض ما يلحق المصالح العمانية من خسائر وأضرار نتيجة تصديهم لتلك السفن. كما طلب المبعوث البريطاني السيد/مهدي علي خان موافقة الامام على تأسيس مركز دائم لشركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط ورفع العلم البريطاني عليه. إلا أن الإمام سمح بتأسيس المركز ولكنه لم يقبل رفع العلم البريطاني لئلا يفتح بذلك باباً للفرنسيين والهولنديين بتقديم طلبات مماثلة.

على رغم الانجليز ظل الإمام محافظاً على العلاقات الودية مع فرنسا. حتى أن نابليون بونابرت بعث إليه بالرسالة التالية عندما احتل مصر: «اكتب إليكم هذه الرسالة لأعرفكم بشيء لعلكم قد عرفتموه ألا وهو وصول الجيش الفرنسي إلي مصر. ولما كنتم دوماً صديقاً لنا فإنني أؤكد لكم رغبتي في حماية جميع السفن العمانية وإنها ستتمتع بحمايتنا إذا وصلت الى السويس».

«أرجـو أن تتكرمـوا بإرسال الرسالة المرفقة الى الأمير تيبو صاحب حاكم ميسور في الهند بالسرعة المستطاعة» (القيادة في القاهرة ٢٥ يناير ١٧٩٩ بونابرت) .

ولكن سـفـينة بريطانيـة اعترضت السـفـينة التي فـيـهـا الرسالة وصادرتها قبل وصـولها إلى مسقط. وكان نابليون قد عرض في رسالته إلى الامير تيبو سلطان مساعدة فرنسا له في نضاله لطرد البريطانيين من الهند.

تعيين المسـيو كـافينيـاك:

في عـام ١٨٠٢ وقع السلم بين بريطانيـا وفـرنسـا وبادرت الاخيرة بتـعـيين المسيو كـافـينيـاك قنصـلاً ومفوضاً عاماً لها في السلطنة، وتوجه الرجل إلى مسقط على ظهر سفينة حربية ولكن لسوء حظه عادت حالة الحرب بين بلده وبريطانيا. ولم يستقبله الإمـام سلطان عندمـا وصل الى مـسـقط، فـقفل راجعاً يحمل مشاعر الغضب والخيبة. ولكن فـرنسا عمدت إلى إرسال مبعوث آخر إلى الامام في السنة التالية لاقناعه بتأسيس وكـالة للحكومة الفرنسية بمسقط. إلا أن هذا الطلب قوبل بالإعتذار خشية إثارة حاكم بومـبـاي البريطاني. وكان السلطان العماني يدرك تفوق بريطانيا على فرنسا عسكرياً بعـد تدمير الاسطول الفـرنسي في مـعـركـة أبي قير بمصر ويخشى أن تقـوم بريطانيا بإغـلاق الموانيء الهندية في وجه عمان فتتعطل بذلك تجارة العمانيين الواسعة المربحة مع الهند. كما تمتنع السـفن الهندية المبحرة إلى البصرة وبوشهر والبحرين من التوقف في مـسـقط. وأسـعـد رفض الطلب الفرنسي الباشا العثماني التركي في بغداد فوجه الى السلطان العماني رسالة تحية وتقدير هذه فحواها:

«لقـد وصل الى علمي بأن شـخـصـاً من جانب الفرنسيين طلب منكم تعيين باليوز (قنصل) يقـيـم في مـسـقط. وان فـخـامـتكم قد اعتذر له بحيث عاد الى بلاده خائباً». «هذا التصرف الحكيم من فـخـامـتكم يعطينا أعظم الرضا لأننا ندرك من ذلك بسهولة بأنكم تمارسـون نفـوذاً عظيمًا برد مـبـعوث فرنسي دون الامتثال لطلبه» «إننا لانشك بأن قـراركم هذا هو منحـة من الله لحمايتكم» ثم تسلم الحكم في عمان الحـاكم التاجر والسـيـاسي القـدير السـيـد سعيد بن سلطان بن أحمد البوسعيدي ـ الذي أطلق عليه الاوروبيون لقب سعيد العظيم.

في يوليو عام ١٨٠٦ أبلغ السيد سعيد حاكم موريشيوس بأنه هو الحاكم معرباً له عن مشاعر الود التي يكنها تجاه الدولة الفرنسية. كما أعرب عن استيائه من استيلاء الانجليز على السفينة الفرنسية «فيجيلات» ووعده بإستعادتها منهم وبالفعل استطاع السيد سعيد استعادة السفينة وأعادها إلى الحكومة الفرنسية في نوفمبر عام ١٨٠٧م. وكانت السلطنة قد عقدت في يونيو من ذلك العام اتفاقاً مع فرنسا لتنظيم العلاقات بين البلدين وكيفية معاملة السفن الخاصة برعاياهما.

أما تعيين مندوب أو قنصل فرنسي في مسقط فتأخر إلى عام ١٨٣٩م حينما عينت باريس تاجراً عمانياً هو سعيد بن خلفان ليرعى مصالحها في السلطنة. وعينت في تلك الآونة قنصلاً لها في زنجبار. أما الانجليز فظلوا على التهديد والوعيد للسلطان العماني ضد التعاون مع فرنسا. ومن جملة ما كان يزعجهم هو وجود تجار عمانيين في بورت لويس عاصمة موريشيوس كانوا يشترون من الفرنسيين الأموال والسفن البريطانية التي تقع في أسر الفرنسيين ويرسلونها إلى مسقط. حتى أن وكيل شركة الهند الشرقية الفرنسية أبلغ حكومته بأن معظم السفن الكبيرة في الاسطول العماني هي سفن بريطانية أستولى عليها القراصنة الفرنسيون وباعوها إلى عمان. وأكد هذه الحقيقة الطبيب الخاص للسلطان سعيد والمسمى «موريزي».

الحماية الفرنسية للسفن العمانية

كانت السفن التجارية العمانية الخاصة بالتجار تتعرض بكثرة لاعتراض السفن البريطانية لها وتفتيشها بحجة وجود رقيق على ظهرها للبيع والشراء. ومن المعروف أن بريطانيا كانت قد حرمت تجارة الرقيق. ولردع هذه التحرشات المؤذية طلب التجار من السيد فيصل بن تركي حمايتهم من الانجليز. وعرض القنصل الفرنسي حماية فرنسا لهذه السفن وذلك بأن ترفع العلم الفرنسي. ووافق السلطان على ذلك وبالفعل شرعت السفن برفع العلم الفرنسي.

وبطبيعة الحال أثار هذا العمل سخط السلطات البريطانية، وقدم القنصل البريطاني في مسقط إحتجاجاً إلى السلطات عام ١٨٩٩م. ثم توالت الاحتجاجات من قبل

السفارة البريطانية في باريس الى وزارة الخارجية الفرنسية. وشكلت هذه القضية معضلة كبيرة للسيد فيصل بن تركي. وأخيراً لم يكن أمامه إلا الرضوخ لطلب البريطانيين ومنع السفن من حمل العلم الفرنسي.

ثم جاء حادث بندر جصة الواقع عل بعد بضعة كيلومترات جنوب مسقط حيث سمح السلطان فيصل للفرنسيين بتخزين الفحم لتموين سفنهم. فاستشاط القنصل البريطاني غضباً وطلب من السلطان فسخ العقد مع فرنسا. ولكن السيد/فيصل ذكره بالاتفاقية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٦٧م يعترفان فيها بإستقلال عمان وعدم التدخل في شؤون هذا الاستقلال. إلا أن القنصل البريطاني دفع حكومته الى ارسال بارجة حربية وفرقاطتين الى مسقط. وعندما رست هذه القطع البحرية في ميناء مسقط طلب القنصل من السلطان الصعود إلى ظهر البارجة «ايكليبس» لتوقيع إتفاقية كان الانجليز قد أعدوها مسبقاً. وأنذر القنصل السلطان بقصف قصر العلم إذا لم يفعل ذلك. وبالفعل وجهت البوارج فوهات مدافعها إلى القصر وقلعتي الجلالي والميراني. وعندئذ لم يجد السيد فيصل بداً من إمضاء العقد. ولكنه منح الفرنسيين بقعة في المكلا بدلا من جصة.

كلتا الحادثتين: أي حماية السفن العمانية ومحطة الفحم في بندر جصة جرتا أثناء وجود القنصل الفرنسي بول أوتافي. وإنني لم أدخل في تفاصيل عمل هذا القنصل ليقيني بأن المتحدثين الآخرين سيشبعون هذا الموضوع سرداً لأن هذه الندوة تأتي للإحتفال بمرور مائة عام على العلاقات العمانية الفرنسية التى كان المسيو أوتافي الدينامو النشط في ترسيخها وتحريكها. وهو الذي عين نائباً عنه في صور لادارة عملية السماح للسفن بحمل العلم الفرنسي، وهو الذي أعطاه السيد فيصل بيتاً لجعله مقراً لقنصليته ومسكناً له ولأسرته. وسمي هذا البيت «بيت فرنسا» وبه الآن المتحف العماني الفرنسي.

ثم توفى السلطان فيصل في ١٩١٣ وقامت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ وتغيرت أحوال الدنيا وأخذت السفن الفرنسية والعلاقات التجارية مع السلطنة في الإنكماش. وأخيراً أقدمت فرنسا على إغلاق قنصليتها عام ١٩٢٠ وتولت قنصليتها في بومباي الإشراف على ما تبقى من مصالحها في السلطنة.

وفي أعـقاب الحرب العالمية ١٩١٤ ـ ١٩١٨ أخـذ النشـاط والازدهار اللذان تمتعت بهما عمان في عـلاقـاتها مع العالم في التضاؤل والضمور. وانطوت عمان على نفسها في عزلة أورثت شـعبها شظف العيش ومحن الحياة ودام الحال على هذا المنوال حتى قيض الله للبلاد قـائدا براً مـقـداماً فجر إنتفاضة شجاعة أنقذ بها البلاد والعباد، ذلك هو جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي فجر حركة ٢٣ يوليو المباركة ١٩٧٠م.

وإنني لا أود إطـالة هـذه المقـالة بسرد التـقـدم والتـوسع الذي شـهدته العلاقات العمانيـة الفـرنسية في عهـد النهضة منذ ١٩٧٠ تاركـاً هذا الموضـوع لمن يشاء الحديث عنه تجنباً للتكرار.

والسلام عليكم ورحمة الله .

القناصل الأوائل لفرنسا بمسقط

مونيك بيرجيه دونومازي

اليـوم ونحن نحـتـفل بمرور مائة عام على وصول أول قنصل فرنسي بمسقط، بول أوتـافي، أود أن أحـدثكم عن حـيـاة هؤلاء القناصل الأوائل مـثلما تبـدو لنا من خـلال ملفاتهم الشخصية المحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

ولكن، وقبل أن أتطرق لهذا الموضوع، هناك سؤال: لماذا إنتظرت فرنسا نهاية القرن التـاسع عشر ليكون لها ممثـلاً بمـسـقط، بينما كـانت تقيم علاقات تحدوها الثقة مع السلطنة منذ القرن السابع عشر، وذلك على الرغم من الأحداث العاصفة التي كان يقوم بها القراصنة الفرنسيون؟

لقـد كانت الفكرة قائمة منذ زمن بعيد. ففي القرن الثامن عشر ألح الحاكم الفرنسي لجـزر مـاسكاراني والذي كـان يعنيـه أمـر العـلاقـات بين البلدين، ألح في طلب فـتح قنصلية فرنسية، وذلك:

«إمـا للإفـراج عن سـفن الملك التي تتردد كـثيراً على هذه المنطقة، أو لتوسيع حجم التـجـارة التى بدأناها مع جـزيرة إيل دوفـرانس أو ـ وهذا هو الأهم ـ تسـهيل عملية متابعة الإتصال بين فرنسا ومستعمراتها في الهند عبر هذا البلد».

وكـاد هذا الهدف أن يتـحـقق عشية الثورة الفرنسية، بل أن السلطان إقترح تقديم منزل للقنصل الفـرنسي. لكن الثورة قلبت الأوضاع رأساً على عقب إلى أن دفعت الأعمال التى كـان يرتكبـهـا القـراصنة الفـرنسـيـون في المياه الإقليمية العمانية، لجنة الإنقاذ الشـعـبي إلى التـحـرك. وسـعياً وراء تسوية الأمور، قامت اللجنة عام ١٧٩٥ بإختيار المواطن بوشـان، عـالم الفلك الشهير، ليتولى منصب القنصل في مسقط. وكلنا نعرف أن بوشان وهو أول ممثل قنصلي معين من قبل فرنسا، لم يصل مطلقاً إلى مسقط حيث نما إلى علمه أن الانجليز كانوا ينوون سجنه عند وصوله.

وقد حاول بونابرت إعادة الكرة من جديد عام ١٨٠٣، فقام بتعيين كافينياك الذي لم يتمكن عند وصوله إلى مسقط في ٣٠ أكتوبر، من مغادرة السفينة حيث أبلغه السلطان بأنه يولي عناية للسفن الإنجليزية أكثر من الفرنسية.

وفي بداية القرن التاسع عشر، ومع عودة فرنسا لمنطقة المحيط الهندي، أصبحت فكرة تعيين قنصل تلح من جديد على الأذهان. وبعد التوقيع على معاهدة التجارة والصداقة بين البلدين عام ١٨٤٤، تم تعيين السيد بروكان قنصلا لفرنسا في زنجبار، مقر إقامة السلطان في ذلك الوقت. وحينما إستقر أحد أبناء السلطان سعيد بن سلطان في مسقط، تاركاً أخاه في زنجبار، عادت مسألة تعيين قنصل فرنسي بمسقط تظهر من جديد. ومع ذلك، فقد تعين الإنتظار بضع سنوات حتى عام ١٨٩٤ لكي يصل لمسقط أخيراً قنصل فرنسي، وهو السيد بول أوتافي.

فمن هم إذن هؤلاء القناصل الذين قاموا بتمثيل فرنسا لدى سلطنة عمان خلال الفترة من ١٨٩٤ ـ ١٩٣٠، أي ما يزيد على ربع قرن.

إنهم جميعاً مستشرقون، من خريجي معهد اللغات الشرقية، يتحدثون العربية والتركية والفارسية، وفي معظم الأحيان لغة غربية، وهي في الغالب الإنجليزية. وهم صغار السن نسبياً (حوالي الثلاثين سنة)، وكانوا يصلون إلى مسقط بعد العمل بالعديد من القنصليات بالشرق الأوسط أو المحيط الهندي، يواصلون بعدها الإنخراط بنجاح في هذا المجال.

وُلد بول أوتافي في كورسيكا عام ١٨٦١ من عائلة تمتهن التدريس، وبالاضافة إلى دراسته بمعهد اللغات الشرقية، تخرج في معهد الدراسات العليا. وقد عمل في بيروت عام ١٨٨٧، ثم في حلب عام ١٨٨٩، وزنجبار عام ١٨٩٠ وموجادور عام ١٨٩٢ قبل ان يصل إلى مسقط عام ١٨٩٤. وكان آخر منصب له هو قنصل عام بدمشق التى عُين بها سنة ١٩١١.

وقبل سفره إلى مسقط (لم يعد حينئذ سوى ترجمان)، كان قد رُقي إلى منصب نائب قنصل. وفي رسالة تعيينه، كتبت إليه دائرة شؤون الموظفين تقول: «إن إقامتكم السابقة في زنجبار ترشحكم لتولي مهمة إنشاء قنصلية في مسقط تتولون إدارتها».

وكـانت التـعليمات التي أعطيت له قـبل مـغـادرته باريس واضحة. كان يتعين أن ترتكز مهمته على الآتي:

- معاهدة الصداقة والتجارة الموقعة في ١٨٤٤ .
- إتفاقية عام ١٨٦٢ المبرمة بين فرنسا وإنجلترا لضمان إستقلال عُمان وزنجبار .
- بيان مؤتمر بروكسل حول النخاسة .

وكـان عليـه أن يتـولى وحده الإشراف على السفن التي ترفع الراية الفرنسية وتقوم بالإبحار بين موانيء مسقط وزنجبار وجزر القمر ومدغشقر.

وكـان يتعين أن يتسم موقفه إزاء السلطان والممثلين الإنجليز «بالتحفظ واللياقة، لا سـيما في بـادىء الأمـر». وتـضـيف تلك التـعليمات: «أنتم الحـارس، ولكن الحـارس المتـحـفظ والكتـوم، لحـقـوقنا في عُمان، أنتم الوكـيل، ولكن الوكـيل اليقظ والحريص، لنفوذنا في بلاد العرب وفي الخليج الفارسي».

وبعـد إمـداده بهذه المعلومـات، أبحـر إلى مـارسـيليـا على مـتن إحدى سفن شركة السفريات البحرية.

في ذلك الوقت، كـانت الرحلة إلى مـسـقط طويلة وتسـتـغرق ما بين أربعة إلى ستة أسـابيع. لذا قـرر أوتافي التـوقف بالقـاهرة «لتـحـاشي التـغيرات المفـاجئة في درجات الحرارة». وقد وصل إلى مسقط في ٨ نوفمبر ١٨٩٤.

وكـانت أول صعوبة واجهها لدى وصوله عُمان تتمثل في إيجاد مسكن ملائم. وكاد أن ييأس بعـد مـرور عـامين، لولا أن السلطان فـيصل بن تركي، الذي كان قد إكتسب ثقـتـه، عـرض عليـه واحـداً من أجمل أربعـة أو خمسـة منـازل بمـسـقط وهو اليوم «بيت فـرنسـا»، مما جـعله على قـدم المسـاواة مع الإنجليـز الذين كانت مساكنهم من أحسن المساكن.

هذا، ولم يتـوان أوتافي في إتمام مـهـامـه التي كـانت سـيـاسية أكثر منها قنصلية، وتتمثل، وفقاً لما جاء بالتعليمات الصادرة إليه، فيما يلي:

بصرف النظر عن حماية السفن التي ترفع الراية الفرنسية، كان عليه أن يقوم بتسوية مسألة شائكة، ألا وهي قضية مستودع الفحم ببندر جصة التي كادت تتحول إلى مأساة. وكان أوتافي على قدر المسؤولية، ويشهد على ذلك قبطان الزورق الفرنسي المسلح لاسوربريز الذي كان قد توقف بمسقط في مارس ١٨٩٧، حيث كتب يقول: «إن نفوذنا الحالي بمسقط إنما يرجع إلى عاملين: الأول، وهو ما تبينته بنفسي، هو الوضع المميز الذي يتمتع به نائب القنصل لدى السلطان، حيث إكتسب ثقته الكبيرة ويتحدث معه دائمًا على إنفراد. وهو شخص نشط للغاية وذكي ويبدي حماساً كبيراً في أدائه، وبدون ذلك لما إستطاع الحفاظ على مكانته الهامة إلى جوار زميله الإنجليزي الذي يُقيم أوتافي معه علاقات شخصية على أفضل مستوى».

وكان فضل أوتافي كبيراً لا سيما وقد بدأت مهمته في ظروف صعبة: فعلى الرغم من تلقيه هدية عند وصوله، إلا أنه قوبل بشكل سيىء، أو بالأحرى لم يقابل قط من السلطان الذي عاب عليه ـ ومعه حق حسبما جاء في تقرير وزارة الخارجية الفرنسية ـ أنه لم يصل على سفينة حربية كما هو الحال مع الإنجليز، ولم يحضر معه رسالة شخصية من الحكومة الفرنسية. لذا تعين على أوتافي الإنتظار ثلاثة أسابيع قبل أن تتم تحيته بطلقات المدفعية التي كانت بمثابة تصديق رسمي على تعيينه.

وبعد ثلاث سنوات من العمل المتواصل بمسقط، بدأت صحة أوتافي تتأثر من جراء هذه الحياة النشطة وسط ظروف مناخية يصعب على الأوروبيين تحملها، في زمن لم يكن يُعرف فيه بعد الهواء المكيف ولا البرادات.

وهنا كتب رسالة مؤثرة للقنصل الفرنسي في بومباي الذي كان يتبادل معه الرسائل باستمرار عن طريق البواخر التابعة لشركة المراسلات التجارية. إن الخط المكتوب به هذه الرسالة التي سرعان ما أحالها قنصل بومباي إلى باريس لتتدخل لصالح أوتافي، يوضح حاله الانهاك التي وصل اليها أوتافي، وبعض الفقرات بهذه الرسالة جديرة بأن نستعرضها لما تحتويه من توضيحات لنشاط القنصل:

«انني منهك تماماً وفي حالة قد تسبب لي ورطة كبيرة، لقد غادر قنصل انجلترا مسقط منذ خمسة عشر يوما : والسبب اضطراب عقلي شديد كان يُخشى منه على

حياته. بالنسبة لي فإن رأسي قوي ولكني اخشى ان تتدهور صحتي اكثر بعد الانهاك الذي اصابها في زنجبار. انني أود التقدم بطلب اجازة ولكن ظروف العمل تحول دون ذلك فهناك على وجه الخصوص بعض العرب بالسجون في انتظار المحاكمة، ومحكمة الريئينيون ليست على عجلة من أمرها، فاذا ما وصل الحكم خلال غيابي فمن ذا الذي سيتولى إبلاغ أصحاب الشأن به؟ ليس هنا من يحل محلي، ولدي أسباب كافية لعدم طلب نقلي فلن تقبل أي شركة اليوم تأمين أن تؤمن على حياة خادمكم الذي هو أنا»

ورغم تعاطف وزارة الخارجية معه الا أن اوتافي رفض التخلي عن منصبه مدعياً أن وطأة الحرارة قد خفت حدتها وأنه قوي البنية، فضلا عن أن ـ وهذا هو المهم ـ تلك الفترة كانت حرجة حيث تشهد وصول السفن الفرنسية إلى مسقط. وبالفعل فان وصول السفن كان يحدد حجم العمل بالقنصلية ويعد بالنسبة لهم فترة نشاط مكثف.

وفي أكتوبر ١٨٩٨ رفض أوتافي من جديد العودة لفرنسا. «أشعر أنني مازلت قوياً على مد اقامتي حتى اتمكن من الاستمرار في البحوث والدراسات التي مازالت أمامي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لمهمتي وأيضاً حتى استكمل بعض الملاحظات التي جمعتها عن جغرافية عمان وتاريخها ولغتها».

كان اوتافي يولي أقصى اهتمامه لتسوية المشاكل السياسية والمسائل ذات الصلة بالبروتوكول والأسبقية حيث اشترط على السفن الفرنسية التي تقترب من سواحل عمان عند وصول السفن الشراعية أن تقوم بإطلاق إحدى عشرة طلقة مدفع تحية له بدلا من الطلقات السبع القانونية التي ينص عليها مرسوم ١٨٨٥م وذلك أسوة بزميله الانجليزي.

وقد أبدى نفس العناد حينما حرم مترجمه المحلي عبد العزيز من حق ايصال المراسلات الرسمية إلى السلطان بنفس الطريقة التي يعامل بها مترجمي القنصليات الاخرى ولم تجد القيادة البحرية الفرنسية بالمحيط الهندي، التي نقلت هذا الحدث، بُداً من تعيين ترجمان آخر متمرس.

والواقع أن عمل نائب القنصل كان أكبر من أن يتحمله شخص بمفرده دون معاون في تلك الظروف الصعبة.

وفي عام ١٩٠١م قامت وزارة الخارجية الانجليزية التي أعياها عناية اوتافي باستدعائه إلى فرنسا بحجة التباحث معه وجها لوجه حول شؤون الخليج الفارسي وكانت قضية السفن التي ترفع العلم الفرنسي قد دخلت في مرحلة حرجة حيث كانت ستعرض على محكمة لاهاي. وقد منحت الخارجية لاوتافي اجازة لعدة أشهر وابلغته بوصول خليفة له وهو السيد لارونس وبذلك يكون أوتافي قد اقام نحو سبع سنوات متصلة بمسقط. وهو رجل يتسم بالذكاء والتمسك بآرائه والعناد. وهو الذي انشأ القنصلية الفرنسية وبذل فيها كل جهده وأعطى وزنا للوجود الفرنسي.

اما إرنست روجيه لارونس الذي خلفه، وهو من مواليد ١٨٦٩ فقد كان مثل اوتافي خريج ترجمة ولغات شرقية. وكان أعزب عند وصوله مسقط ولم يتزوج إلا في سن متقدمة عام ١٩٢٩. وقد عمل في زنجبار كمترجم قنصلي قبل توليه إدارة القنصلية الفرنسية بمسقط وقد وجد اوتافي الذي كان وقتها بفرنسا عدة صعوبات في الوصول إلى مسقط فلم تعد هناك خطوط مباشرة بين عدن ومسقط. لذا كتب لدائرة الموظفين يطلب منها السماح له بالسفر عن طريق بومباي حيث تبحر منها كل يوم خميس باخرة تابعة للشركة الهندية البريطانية متجهة الى كراتشي ومسقط وموانىء الخليج الفارسي. ولم ينس لارونس أن يطلب تكاليف هذه الرحلة وكان قلقاً، ومعه حق، من كيفية استقبال أوتافي له. وعند وصوله كان اوتافي المولع بالعمل كعادته قد غادر إلى صور للاشراف علي السفن التي تصل اليها في الفترة من ١٥ أبريل الى ١٥ يونيو من كل عام. وبالتالي فهو لم يسلم مهام القنصلية الي لارونس إلا في اول يوليو من عام ١٩٠١ وكان يأمل في العودة لعمله بعد ذلك.

وفي البداية تعين على لارونس تقسيم وقته بين مسقط وزنجبار. وفي عام ١٩٠٢ طلب تعيينه نهائياً بمسقط. وفي ٣٠ سبتمبر من نفس العام ارتفع مستوى التمثيل القنصلي من نائب قنصل الى قنصل حيث كان مرسوم ١٨٣٣م يمنع نائب القنصل من ممارسة حق البت القضائي الذي مُنحت فرنسا إياه بموجب المعاهدة التي ابرمتها مع عمان عام

١٨٤٤م. وبذلك بات من حق القنصل عقد محاكمة قنصلية قانونية بدلاً من الاعتماد على القنصلية الكائنة في جزيرة الريئينيون. شهد هذا العام أيضاً واقعة تتعلق بالراية الفرنسية أدت الى توجيه لوم شديد الى لارونس من قبل ديلكاسيه وزير الخارجية الفرنسي. ففي ليلة عيد الميلاد قام احد النواتية بابدال راية السفينة التي تمزقت براية انجليزية كانت في متناول يده. وفي ظل التنافس الفرنسي الانجليزي المحتدم، لنا أن نتخيل مدى غضب السلطات الفرنسية. غير أنه سرعان ما تناست هذا الحادث وعاد لارونس يستعد لاستقبال السفن الحربية الروسية والفرنسية القادمة الى مياه الخليج الفارسي.

لذا توجه الى صور في أبريل من نفس العام على أحد الزوارق القنصلية في رحلة استغرقت ثلاثة أيام ولياليها، وقال عنها: «إن تلك الرحلة البحرية على سواحل عمان لا تخلو من متعة وفائدة لولا حرارة الشمس المحرقة». كما لاحظ بهذه المناسبة أن السفن أصبحت تتجاهل الساحل الشرقي لافريقيا وتهتم ببومباي حيث كانت تجلب منها العديد من البضائع من بينها الاقمشة القطنية والارز والسكر.

وبعد عام ونصف من إقامته بمسقط، وقد اثرت هذه الحرارة التي يصعب على الاوروبيين احتمالها على صحة لارونس طلب في يناير ١٩٠٣م الحصول على إجازة لمدة ستة اشهر، وحيث لم يكن قد مر على تعيينه بمسقط سوى عامين فلم يكن يحق له الحصول على تكاليف السفر التي لم تكن تدفع إلا بعد مضي ثلاث سنوات، لذا اقترح التكفل بجزء من مصاريف سفر الموظف الذي سيحل محله مع تحمل كافة مصاريفه هو بالطبع. وبعد اجازة قصيرة بفرنسا تم استدعاؤه الى مسقط حيث لم ينجح بديله دورفيل في ادارة القنصلية في تلك الفترة التي تم خلالها إلقاء القبض على أشخاص يتمتعون بالحماية الفرنسية في مسقط.

وعادت الحكومة الفرنسية لاستدعاء لارونس الى باريس لاعداد دفاعه امام محكمة لاهاي، كان ذلك في مايو ١٩٠٤م حيث تم تعيينه مساعداً لموريس ايربت كسكرتير للوفد الفرنسي لدى محكمة العدل. وتولى بيغان بيلكوك ادارة القنصلية.

وقد أمكننا التعرف من قريب على فترة اقامة جون بيغان بيلكوك بمسقط بفضل الالبوم المزود بصور قامت بأخذها زوجته وقام حفيده كزافييه بيغان بيلكوك

بتجميعها. لقد وصل هذا القنصل لعمان في يونيو ١٩٠٤م وأقام بها حتى أول نوفمبر ١٩٠٥م. وهو أول قنصل فرنسي متزوج يصل لعمان وكلنا نعرف شجاعة زوجته التي لم تتردد في السفر معه الى صور في موسم وصول المراكب الشراعية. وقد حصلت على ميدالية الشرف الفضية في علم الأوبئة لمواقفها الشجاعة، لا سيما خلال اقامتها في مسقط.

وبعد صدور حكم محكمة لاهاي عام ١٩٠٥م والذي جاء في صالح بريطانيا الى حد كبير، بدأ التوتر يخف حول موضوع السفن الشراعية. وفي المقابل أصبح على القنصل القيام بمراقبة تجارة الاسلحة التى كانت في ذروة نشاطها، وفي عام ١٩٠٥م ولاسباب صحية ذهب لقضاء شهر في كراتشي، وفي اكتوبر ١٩٠٥م سلم القنصلية الى لارونس الذي استعاد منصبه ورتبته كقنصل من الدرجة الثانية في جو سياسي مختلف تماماً. فقد هدأ النزاع بين فرنسا وانجلترا وأدت اتفاقية التفاهم الودي الموقعة عام ١٩٠٤م الي تحسين العلاقات بينهما كما كان قد تمت تسوية قضية السفن الشراعية وموضوع مستودع الفحم ايضاً.

ولكن بالنسبة لمسألة تجارة الاسلحة التي كانت في ذروة نشاطها فقد واجه لارونس مثله مثل اوتافي متاعب من احد الفرنسيين المقيمين بمسقط واسمه غوغوييه أحد كبار تجار الإسلحة الذي نجح في تعكير صفو الحياة القنصلية حتى بعد وفاته اذ تعين تسوية ميراثه. فقد كان هذا التاجر يرفض الاذعان للقرار الذي اصدره المؤتمر الدولي ببروكسل والذي كان يمنع حرية تجارة الاسلحة بمسقط.

واخيراً فقد تعين على لارونس التصدي لمحاولة القنصل الانجليزي سحب ترجمانه الشيخ عبد العزيز - نفس ترجمان اوتافي - والذي كان قد منحه إجازة لمدة شهر لمباشرة مصالحه في الجبل الاخضر. كذلك كان يتابع بعين الاهتمام المواضيع الاقتصادية والتجارية ويقوم بموافاة وزارة الخارجية الفرنسية بتقارير منتظمة في هذا الشأن.

ومنذ اقامة مستودع للفحم بالمكلا بقيادة محاسب تجهيزات تابع للبحرية أصبح لدى القنصلية الفرنسية موظف كفء عوضاً عن المترجم المتمرس الذي لم تتمكن

قط من الحصول عليه. وكان لارونس مثل من سبقه من القناصل لا يكف عن المطالبة بإكراميات سواء من أجل كاستا، محاسب مستودع الفحم (١٩٠١ ـ ١٩٠٧) أو جان الذي خلفه .

وفي عام ١٩٠٧ وللمرة الأولى ابدى لارونس في تقاريره السنوية رغبته في الانتقال من مسقط لأسباب صحية. وفي عام ١٩٠٨م وقبل رحيله دافع عن البقاء على القنصلية التي كانت باريس تسعى الى ضمها الى قنصليتها بكلكتا. وبهذا يكون لارونس مثل اوتافي قد امضى سبع سنوات بمسقط غير انه كان يتركها لفرنسا من حين الى حين وكانت باريس تأخذ عامة بآرائه المتسمة بالاتزان.

أما السيد بلانشون فقد تولى ادارة القنصلية في ٥ مايو ١٩٠٨م. وكانت اقامته قصيرة حيث وافته المنية في سبتمبر ١٩٠٨ وكان يشرف على علاجه الدكتور سكوت من مركز الخدمات الهندية ورئيس القنصلية الانجليزية ويبدو ان العاملين بسفارة فرنسا كانوا يلجأون دائما الى الطبيب الانجليزي الذي كانوا يمدحون تفانيه في العمل. وقد حضر السلطان بنفسه مراسم الجنازة.

وقد تولى وكيل مستودع الفحم، السيد جان، ادارة القنصلية إلى أن وصل شارل موريس لوكوتور الذي تولى تسوية ميراث غوغوييه تاجر الاسلحة الذي خلف وراءه مستودعاً كبيراً للأسلحة.

وبعد إنتهاء مهمة السيد بلانشون (الذي وافته المنية سنة ١٨٠٩)، وصل قنصل جديد لعمان في ٦ سبتمبر ١٩٠٩م وهو ألبير جانييه الذي ولد عام ١٨٦٢م واكتسب خبرة كبيرة في العديد من البلاد، منها زنجبار. وكان بمنصب قنصل من الدرجة الثانية وبالطبع خريج لغات شرقية. وقد جاء بأحد التقارير عن فترة عمله ببغداد أنه «ذو طابع هادىء وسيكون موظفاً ناجحاً اذا ما عمل ببلاد المشرق أو بلاد البربر».

ووفقا لأحد التقارير الصادرة في مارس ١٩١١م يتبين ان عدد العاملين بالقنصلية الفرنسية بمسقط كان قليلاً نسبياً كالعادة ويتضمن:

- قنصلاً من الدرجة الثانية .
- ملحقاً محلياً، الشيخ عبد العزيز .
- موظفاً قنصلياً بديلاً يعين بموافقة وزارة الخارجية، ويشغل وظيفة مساعد

محاسب وتجهيزات وحارس ومحاسب بمستودع الفحم الفرنسى.

أما الوظائف الثانوية فتشمل:

- رئيسا للمستخدمين .
- اثنين من المستخدمين كفراشين.
- أربعة بحارة.
- جنايني.
- مُنظفاً .

ووفقاً لتقرير جانييه كان تعداد السكان كما يلي :

- سكان عمان	٥٠٠,٠٠٠ نسمة
- سكان مسقط وضواحيها	٣٠,٠٠٠ نسمة
- سكان مدينة مسقط	١٥,٠٠٠ نسمة
- اوروبيون من المقيمين لفترة طويلة بمسقط عام ١٩١٠	٣٠
- فرنسيون	١٠
- اشخاص يتمتعون بالحماية الفرنسية وفقاً لمعاهدة ١٨٤٤ والمعاهدات الخاصة بالسفن حاملة الراية الفرنسية	٢٥٠

وإذا كان الموظف المحلي حتى عام ١٩٢٠ ظل هو نفسه الشيخ عبد العزيز، إلا أن ضباط البحرية المعاونين تتابعوا واحداً تلو الآخر. فبعد لوفورستييه جاء تانغييه وغييوم ثم ليكلاك الذي توفى أثناء العمل وكونستان وماتودي . وكان جانييه يهتم بموظفيه ويتدخل دائما من أجل حصولهم على إكراميات. وفي عام ١٩١٧ حينما تم التنازل مؤقتاً عن مستودع الفحم الفرنسي الى انجلترا لتخزين المازوت به، تدخل لكيلا تسحب البحرية محاسب المستودع وكتب جانييه محذراً : «ليس باستطاعة قنصلية فرنسا الاستغناء عن موظف فرنسي جدير بالثقة، ليس فقط مراعاة للنظام القنصلي. فجو هذا البلد يجعل المرء معرضا في أي وقت للوقوع فريسة للمرض (الملاريا، ضربة الشمس وغيرها من الأوبئة) ووجود شخصين يساعد كلاهما الآخر ويتناوب العمل معه أمر ضروري لتسيير العمل. وكما تعلمون معاليكم فان الفضل يرجع الى محاسب التجهيزات السيد جان في الحفاظ على الارشيف وادارة مهام العمل المناط إليه منذ الوفاة المفاجئة للسيد بلانشون».

وقد توفى جانييه في ٢٤ ديسمبر ١٩١٨م. بعد أن أعيته السنوات المتتالية التى أمضاها في هذا الجو القاسي وقد وصف معاون البحرية ماتودي جنازته وصفاً مؤثراً للغاية:

«مع غياب أية وسيلة للنقل بمسقط استعنت بثمانية من الحمالين ألبستهم كالعادة دشداشة بيضاء جديدة. وكان هذا العدد كافياً لان المقبرة كانت على مسافة خمس دقائق من القنصلية التى قامت باعداد غرفة لوضع المتوفى بها. وقد غطيت التابوت بالعلم الوطني ووضعت فوقه القبعة الرسمية والسيف والنياشين التي كان قد حصل عليها الفقيد.

وكان حرس الشرف يتكون من ضباط الجيش والبحرية الانجليزية والجنود من البحارة والمشاة والسلطان وحاشيته الضخمة (جميع أفراد العائلة والأعيان، وكبار الشخصيات الانجليزية وموظفي القنصلية البريطانية وملحقياتها والجالية البرتغالية التى تولت مراسم الدفن الدينية بشكل مؤثر للغاية لاسيما لدى المواطنين المتدينين، وأخيراً حشد من الاهالي من كافة المستويات الذين اصروا على أن يشيعوا الى المثوى الأخير هذا الشخص الذي يمثل بلداً حبيباً الى مسقط. (حضر الجنازة معظم الاهالي لان المرحوم السيد جانييه كان دمث الخلق واستطاع خلال اقامته الطويلة بمسقط وبفضل درايته التامة بأمور الشرق وبالعادات والتقاليد العربية أن يتمتع بشعبية كبيرة لا يرقى اليها سوى القليل من الأوروبيين في بلد اسلامي كهذا) مما اعطى لمراسم الجنازة طابعا مهيبا. لقد توفي هذا الرجل كجندي بساحة الشرف وجُهزت له المراسم التي كان يستحقها والتي تجمع بين الروعة والبساطة» .

أما آخر قنصل لفرنسا قبل اغلاق القنصلية فقد وصل مسقط في فبراير عام ١٩١٩م أو بالأصح عاد إليها. شارل لوكوتور الذي كان قد عمل مؤقتاً بها عند موت بلانشون. وكانت اقامته قصيرة حيث داهمه المرض الذي وقع ضحيته اخر قنصل لنا. وفي ٢٧ نوفمبر من نفس العام غادر مسقط الى بومباي على سفينة مجهزة طبيا. وكالعادة تولى ادارة القنصلية محاسب التجهيزات وهو ايفانو خليفة ماتودي والذي أُوكلت إليه مهمة اغلاق القنصلية عام ١٩٢٠م.

لقد أدت الحرب العالمية الاولى وما نجم عنها من دمار في أوروبا الى ابعاد فرنسا عن مسقط. واصبحت فرنسا حليفة لانجلترا بعد توقيع الهدنة بينهما وتضاءلت

المصالح الفرنسية في عمان التي لم يبق بها سوى أربعة أو خمسة مراكب شراعية في صور ترفع العلم الفرنسي.

وفي ٢ ديسمبر ١٩٢٠م كتب ايفانو بكل سخرية الى وزارة الخارجية يقول:

«يشرفني أن أنمي إلى علم معاليكم أنني قمت اليوم بتسليم مهام هذه القنصلية إلى السيد فادالا، قنصل فرنسا في بومباي» .

وقد لزم الانتظار حتى عام ١٩٧٠ لوصول جيل جديد من القناصل، بل من السفراء الذين جاءوا لاستكمال المسيرة. ولكن هذا موضوع آخر.

بماذا نختتم القول عن أول جيل للقناصل الفرنسيين؟. لقد كانوا رجالا على مستوى عال، دبلوماسيين أكفاء، على دراية بالعالم العربي، مازالوا في ريعان الشباب، في النصف الاول من حياتهم المهنية التي واصلوها فيما بعد بكل تفوق. هم في الغالب من الشباب فأوتافي كان في الثالثة والثلاثين حينما عُهد إليه بالمهمة الكبيرة التي تتمثل في إنشاء قنصلية بعمان من لاشيء. وكان عليه الاستقرار مادياً (ساعده السلطان في ذلك)، واقامة علاقات مع المجتمع العماني وحماية المصالح الفرنسية في فترة كانت تتسم بالازمات مع انجلترا كل هذا قام به بمفرده دون أي معاون فرنسي الى أن وصل محاسب مستودعات الفحم. كان بعيداً عن أصوله، مع وسائل اتصالات بطيئة للغاية بين مسقط وباريس (٤ ـ ٥ اسابيع للبرقية والرد، أي شهرين دون أخبار أو تبادل مع الادارة).

وهذه العزلة تبدو واضحة في مراسلات القناصل إلى وزارة الخارجية، وذلك على الرغم من مسؤولياتهم الكبيرة. وعلاوة على ذلك فقد كانت فترات اقامتهم طويلة في ظروف جوية صعبة الاحتمال (حرارة قاتلة، شمس محرقة) ومع ذلك نجدهم مولعين بعملهم بهذا البلد الذي كانوا يرفضون مغادرته إلى أن تضطرهم ظروفهم الصحية. وتقاريرهم عن الحياة والتقاليد بعمان وعن القضايا تعكس مدى اهتمامهم بهذا البلد والمعرفة العميقة التي اكتسبوها من خلال اقامتهم به.

ومن ناحيتي فانني سعيدة لدعوة سعادة/ريجيس كوتشيه التي أتاحت لي الحديث عن أهمية وشجاعة أول ممثلين لنا بعمان.

العلاقات العمانية ـ الفرنسية
وآفاق المستقبل

منير بن عبد النبي مكي

يرجع تاريخ نشأة العلاقات العُمانية ـ الفرنسية الى النصف الثاني من القرن السابع عشر حيث كانت السفن التجارية الفرنسية ترتاد ميناء مسقط، الأمر الذي سمح بقيام إتصالات غير رسمية بين البلدين فرضها واقع العلاقات التجارية التى مهدت بدورها الطريق الى قيام اتصالات رسمية أولها في عام ١٧٢١م. وتوالت هذه الاتصالات لتتوج بموافقة الإمام أحمد بن سعيد في نهاية عام ١٧٨٠م على فتح قنصلية فرنسية في مسقط، وفي عام ١٧٩٠ ردت الحكومة العمانية بالايجاب على طلب فرنسا الخاص بالحصول على مبنى للبعثة التي كانت تستعد فرنسا لإيفادها، ولكن المشروع لم يتم بسبب أحداث الثورة الفرنسية.

وبعد انتهاء حكم نابليون بونابرت، عادت فرنسا الى عُمان ووقعت في عام ١٨٤١ اتفاقية دفاعية مع الحكومة في مسقط. وقد ازدادت هذه الاتفاقية أهمية باتفاقية صداقة وتعاون تجاري تم توقيعها عام ١٨٤٤م في زنجبار التي اصبحت مقر إقامة السيد سعيد بن سلطان.

وهكذا عادت العلاقات العمانية الفرنسية لتتطور وتزدهر حيث شهدت في عام ١٨٤٩م حدثاً فريداً تمثل بقيام أول مبعوث عماني خاص بزيارة رسمية لفرنسا، فقبل هذا التاريخ كانت الاتصالات وتبادل المبعوثين بين الجانبين تتم في المنطقة في مسقط أو زنجبار أو جزيرة موريشيوس أو جزيرة بوربون.

وبالرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد أعطى موافقته على فتح قنصلية فرنسية في مسقط في عام ١٧٨٠م إلا أنه لزم الانتظار قرابة القرن لتشهد مسقط تقديم أول قنصل فرنسي في عُمان «بول اوتافي» أوراق إعتماده لجلالة السلطان فيصل بن تركي آل سعيد في نوفمبر ١٨٩٤م

وفي عام ١٨٩٦م وتثميناً للعلاقات الثنائية العمانية ـ الفرنسية ومكانة فرنسا، وهب السلطان الحكومة الفرنسية بيتاً ليكون مقراً للقنصلية وسكناً للقنصل، أي البيت الذي أُطلق عليه تسمية «بيت فرنسا» وهو الآن كما هو معروف متحف يشهد بمكانة العلاقات الثنائية العمانية ـ الفرنسية وعراقتها. وقد ظل هذا البيت مقراً للقنصلية الفرنسية حتى اغلاقه من قبل الحكومة الفرنسية عام ١٩٢٠م.

ولكن وباغلاق القنصلية الفرنسية وبانكماش عُمان على نفسها واضمحلال اشراقها توقفت عجلة العلاقات العُمانية الفرنسية، وتحتم الانتظار خمسين سنة لكي تشعل شعلة الاشراق من جديد وتتوهج أكثر فأكثر منيرة طريق المستقبل منتشلة عُمان من عزلتها معلنة للملأ حضورها القوي، بقيادة مولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله وأبقاه.

ففي عام ١٩٧٠م تولى مولانا صاحب الجلالة مقاليد الحكم معلناً انتهاء العُزلة وانطلاق التواصل والإتصال مع العالم الخارجي، ومن الطبيعي ان تكون العلاقات العُمانية ـ الفرنسية من الأولويات، فسرعان ما تم استئناف العلاقات مع فرنسا حيث قدم أول سفير فرنسي أوراق اعتماده الى مولانا صاحب الجلالة في عام ١٩٧١م، وفي عام ١٩٧٤م افتتحت السلطنة سفارة لها في باريس كما افتتحت باريس سفارة لها في مسقط في العام نفسه. وهكذا استأنفت عجلة العلاقات العمانية الفرنسية حركتها بإصرار وثبات حيث شهدت في عام ١٩٧٤ زيارة عمل قام بها مولانا صاحب الجلالة لفرنسا بهدف تدعيم أسس الصداقة بين البلدين في مختلف الميادين حيث التقى خلالها بالرئيس فاليري جيسكار ديستان.

ان المتمعن في السياسة الخارجية للسلطنة وفرنسا تلفت انتباهه القواسم المشتركة والتطابق شبه التام في مواقف البلدين تجاه القضايا الاقليمية والدولية، الامر الذي يفسر صفاء وقوة العلاقات الثنائية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، ويؤكد أن هذه العلاقات سوف تستمر بإذن الله لأن السلطنة وفرنسا حريصتان على اداء دوريهما كاملاً على الساحة الدولية على أساس من الإيمان الراسخ بمبادىء التعايش السلمي بين الشعوب وبمبادىء القانون الدولي، ولان البلدين يتشاطران الاعتقاد بضرورة تسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية وإعتماد روح الوفاق والتفاهم منطلقاً لعصر جديد يسوده الوئام والاستقرار والتعاون بين جميع الأمم والشعوب.

هذا، وفور عودة انطلاق العلاقات الثنائية حرص البلدان على بناء قواعد صلبة ترتكز عليها هذه العلاقات لتستطيع مواجهة تحديات المستقبل، وتكون في مستوى طموح الشعبين العماني والفرنسي، فبتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٩م وقع البلدان اتفاقية التعاون الثقافي والفني، وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩م تم توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والصناعي، ووقعت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بتاريخ ١٩٨٩/٦/١م وفي الشهر والعام نفسه وقع البلدان اتفاقية التعاون العسكري. ولم يكتف البلدان بما تم توقيعه فهنالك ثلاثة مشاريع لاتفاقيات ثنائية قيد الدراسة يتعلق الأول بتشجيع وحماية الاستثمارات والثاني بالتعاون في المجال الرياضي والاخير يخص تنظيم الخدمات الجوية بين البلدين.

وبالاضافة الى ما سبق فان الجمعية البرلمانية للصداقة الفرنسية ـ العربية العُمانية التي أنشئت في يونيو ١٩٧٨م بناءً على جهود اوليفيه سترين، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية حينئذ، تُعد عملاً مثمراً لتدعيم أواصر الصداقة بين فرنسا والسلطنة، وتؤكد رغبة فرنسا لتدعيم الجهود الثنائية.

وتجدر الاشارة إلى أنه حرصا من البلدين على دعم وتطوير العلاقات الثنائية، تم تشكيل اللجنة العمانية الفرنسية المشتركة في أعقاب التوقيع على اتفاقية التعاون الثقافي والفني سالفة الذكر عام ١٩٧٩م، وذلك من أجل البحث في أوجه التعاون الاقتصادي والفني ومتابعة ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين، وتعقد اللجنة إجتماعاتها كل سنتين بالتناوب في عاصمتي البلدين.

وتقوم فرنسا من خلال هذه اللجنة بتقديم المساعدة للسلطنة وبصورة أساسية في مجالين رئيسيين هما توفير الخبراء سواء لفترات قصيرة أو طويلة، والتدريب حيث توفر الحكومة الفرنسية من حين الى آخر دورات تدريبية لبعض الموظفين العمانيين.

هذا، وقد تقرر عقد الاجتماع الخامس للجنة المشتركة في مسقط في الفترة من ١٥ وحتى ١٧ اكتوبر ١٩٩٤م برئاسة معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي عبد الله ومعالي آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسي.

لقد شهد عام ١٩٨٩م حدثاً مميزاً سيبقى مسجلاً في كتاب تاريخ العلاقات الثنائية، ألا وهو زيارة الدولة التي قام بها مولانا صاحب الجلالة السلطان المعظم لفرنسا في مايو عام ١٩٨٩م، والتي جاءت لتتوج العلاقات العمانية الفرنسية.

وقد أعطت هذه الزيارة دفعاً وزخماً كبيرين للعلاقات الثنائية وعبرت عن مدى متانتها ورضا المقام السامي عن الشوط الذي قطعته والحرص على دعمها وتطويرها في جميع المجالات.

وفي يناير ١٩٩٢م استضافت السلطنة فخامة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي جاء معبراً عن المكانة التي يكنها وتكنها فرنسا لشخص مولانا صاحب الجلالة وللسلطنة وللعلاقات بين البلدين، والحرص على دفع العلاقات الثنائية الى الأمام أكثر فأكثر.

انه ومن خلال استعراضنا لتطور العلاقات الثنائية العمانية الفرنسية نجد أن هذه العلاقات تتوافر لها أرضية صلبة وامكانيات كبيرة تسمح بتدعيمها في جميع المجالات دون استثناء، إلا ان التعاون الثنائي العُماني الفرنسي في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية الصناعية، والحق يُقال، لا يرقى الى مستوى العلاقات السياسية الممتازة.

فاذا نظرنا إلى أرقام التبادل التجاري بين البلدين نجد أن فرنسا شغلت المركز الثامن في ترتيب الدول المصدرة الى السلطنة خلال عام ١٩٩٣م، حيث بلغت قيمة الواردات منها مبلغ ٣٩,٣ مليون ريال أي ما يمثل نسبة ٢,٥٪ من اجمالي واردات السلطنة من دول العالم المختلفة، بينما شغلت فرنسا المركز التاسع عشر في ترتيب الدول المستوردة من السلطنة خلال العام نفسه، حيث بلغت قيمة الصادرات اليها ٢,٢ مليون ريال تمثل فقط نسبة ٠,٥٪ من اجمالي صادرات السلطنة الى دول العالم.

وخلال الفترة من ١٩٨٩م وحتى ١٩٩٣م سجل الميزان التجاري بين السلطنة وفرنسا فائضاً لصالح فرنسا، بالرغم من تدني مستوى التبادل التجاري.

ومن الملاحظ أن الإستثمارات الفرنسية في السلطنة قليلة، إن لم نقل معدومة. وهنالك تردد من قبل المستثمرين الفرنسيين في الاستثمار في السلطنة، وهذا التردد

مبني على حجج غير صحيحة البتة، فكما هو معلوم أن الحكومة العمانية وفرت جميع التسهيلات أمام الاستثمار الاجنبي والسلطنة تنتهج سياسة الإقتصاد الحر والسوق العمانية ليست حكراً على دولة دون اخرى

إذن يجب تجنيد جميع الطاقات من أجل سد هذه الفجوة، الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً من الخيرين، العُمانيين، والفرنسيين الساعين إلى الرقي بهذه العلاقات، والطامحين الى تقارب أكبر بين الشعبين العماني والشعب الفرنسي.

إنه من خلال تمعننا في ماضى العلاقات الثنائية العمانية الفرنسية الضاربة جذورها في التاريخ، وحاضرها المشرق وما تملكه من مقومات النجاح يمكننا استشفاف مستقبلها. إن آفاق المستقبل مفتوحة أمام ازدهارها وتطورها، وكلنا يقين بأن الجهود العمانية والفرنسية ستتضافر في هذا الشأن مستلهمة عبر الماضي ومنطلقة من الحاضر، متسلحة بالطموح الذي لا يفتر.

الجوانب القانونية للحماية الفرنسية لسفن صور الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي

جاك لافون

٨ أغسطس ١٩٠٥م، نحن الآن في لاهاي، في مبنى لم يكن قد أصبح بعد قصر السلام، حيث لم يُفتتح هذا الأخير إلا عام ١٩١٣م، مبنى يضم مؤسسة تم إنشاؤها قبل خمس سنوات.

وفي عام ١٨٩٩م بالفعل عُقد مؤتمر دولي كبير بنفس تلك المدينة بناء على مبادرة من قيصر روسيا نيكولا الثاني، ودعوة الملكة ويليمين، ملكة بلجيكا التي فتحت قصرها، لوي تن بوش (أي بيت الغابة) لضيوفها. وهذا المؤتمر الذي اطلق عليه اسم مؤتمر السلام، وبالتحديد مؤتمر السلام الأول، كان مفتوحاً أمام كافة الأمم التي ترغب في الحد من مخاطر الحرب بل والقضاء على الصراع بين الدول. وكان من بين القرارات التي إتخذها هذا المؤتمر إنشاء محكمة التحكيم الدائمة المخولة بتسوية الصراع سلمياً ووفقاً لقواعد القانون الدولي، بين الدول التي تقرر اللجوء إليها.

وكانت هناك دولتان بالتحديد قامتا في ١٣ أكتوبر ١٩٠٤م بإبرام إتفاقية في هذا الشأن وهما، أولاً المملكة المتحدة التي عينت كقاضي تحكيم رئيس قضاة الولايات المتحدة، ميلفيل فولر، والثانية فرنسا التي وقع إختيارها على القاضي الهولندي يونجير دو سافوران لومان. وبما أن البلدين لم ينجحا في الاتفاق حول تعيين قاضي ترجيح خلال المهلة القانونية، فقد قام ملك إيطاليا، وهو يمثل السلطة المختصة لهذا الغرض بموجب إتفاق ١٩٠٤م، بتعيين قاض نمساوي، هنري لاماش.

فماذا عن ذلك الصراع الذي دفع بفرنسا وانجلترا إلى اللجوء لمحكمة التحكيم الدائمة؟

كـان النزاع يدور حول تفسير معاهدة سبق أن وقع عليها البلدان قبل أربعين عاماً، في ١٦ مارس ١٨٦٢م، يتعهدان بموجبها بضمان إستقلال سلاطين مسقط وزنجبار.

وبما أن زنجـبـار فـقـدت إسـتـقلالها حينما فرضت عليها الحماية البريطانية عام ١٨٩٠م، فـقـد أصـبح الأمـر قـاصراً على استقلال مسقط. وكان يتعين معرفة ما إذا كان منح حق رفع العلم الفـرنسي على السـفن التـجـارية العمانيـة والمزايا والحصانة التي تترتب على منح هذا الحق للسـفن ولاصـحـابها، يمس بسـيادة سلطان مسقط وبالتالي بحقه في الاستقلال الذي كان مكفولاً له.

ووراء هذا الحياد الصامت، الدبلوماسي، وهذه الصياغة التي تشبه تقريباً تلك التي تميـز إتفاق التراضي الموقع عام ١٩٠٣م، نجـد أن الانجليـز هم الذين يتهمون الفرنسيين بإنتهاك معاهدة ١٨٦٢م، بينما يتمسك الفرنسيون بحقهم.

وقـد إستغرقت إجراءات البت في القضية ثمانية أشهر، وبدأت بالحدث التالي: كانت المسـتندات الأوليـة المقـدمـة للمـحكمة من قبل البريطانيين صادرة بصفة مشتركة عن حكـومـتي صـاحـبـة الجـلالة ملكـة بريطـانيا وصاحب الجلالة سلطان مسقط، مما أثـــار إعـتراضـات الحكومـة الفـرنسـيـة التي بُنـيت على أسـاس أنـه بما أن الأمـر يتـعلـق بحـماية اسـتـقـلال سلطان مـسـقط، فـانه لايمكن اقـحامه في قضية تتعلق بالمسـاس بتلك الإسـتـقـلالية. وقد تدارك الجانب البريطاني الموقف وسلم بهذا المنطق وبات يتحـرك منـفرداً.

وقـد صدر الحكم في ٥ أغسطس ١٩٠٥م، حـيث حسم الجدال بصورة يمكن اعتبارها مجملاً في غير صالح فرنسا التي سيختفي علمها، بل ونفوذها كله عن الخليج الفارسي لفترة طويلة.

ولكن كيف وصل الأمر إلى هذا الحد؟ هذا ما سوف اقترح عليكم ان نبحثه من خلال مـتـابعـتنا خطوة بخطوة لمحكمـة التحكيم الدائمة في دراسة المسألتين الكبيرتين اللتين عـرضـتـا عليها، ألا وهما : فرنسة السفن (رفعها للعلم الفرنسي) والوضع الناجم عن هذه الفـرنسة. وفي كلتا الحالتين نلاحظ أن المحكمة وصلت إلى غايتها عن طريق إعادة تعريف وضع الجهة الخاضعة للحماية.

(أ) فرنسة السفن

لقد أصبح حق فرنسا في رفع رايتها على السفن العمانية شبه منعدم بعد قرار التحكيم. ولم يعد يحتفظ بهذا الحق سوى بعض أصحاب السفن الذين كانوا قد حصلوا عليه قبل عام ١٨٩٢م، أما اولئك الذين منحوا هذا الحق اعتباراً من ١٨٩٢م، فلم يعد يحتفظ به منهم سوى من كانوا يُعاملون قبل عام ١٨٦٣ كأشخاص متمتعين بالحماية الفرنسية. الأمر كله كما ترون معقداً ويحتاج الى بعض الترتيب، لذا سأقوم بكل بساطة بدراسة ما كان عليه الوضع السابق وما يعنيه الحكم الصادر عن المحكمة.

١ ـ الوضع السابق لم تكن فرنسا تمنح حق رفع رايتها لأي كان من السفن العمانية . كان يتعين توافر شروط محددة، نجد أول صياغة لها في قرار حاكم جزر المايوت الصادر بتاريخ ٥ فبراير ١٨٤٦م، فقد سعت فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى إستعادة مواقعها التى كانت قد خسرتها بالمحيط الهندي، فاستقرت في نوصيبي وفي مايوت أي وسط الممالك العربية بجزر القمر التي كانت حينئذ مركزاً هاماً للملاحة التجارية. وكان أصحاب السفن ينتمون لجنسيات مختلفة بعضهم من جزر القمر، أو من مدغشقر أو زنجبار، كما كان من بينهم أيضاً رعايا عمانيون جميعهم تقريباً من مواطني صور.

فما هي شروط حصول أصحاب السفن على حق رفع الراية الفرنسية؟ .. يوضح قرار حاكم المايوت أن هناك شرطين :

- أن يكون نصف السفينة على الأقل مملوكاً لأشخاص خاضعين للسيادة الفرنسية
- أن يتكون نصف طاقمها على الأقل من رعايا فرنسيين دون تمييز لأصلهم.

ونجد تفسيراً لعبارتي «أشخاص خاضعين للسيادة الفرنسية» و «رعايا فرنسيين دون التمييز لأصلهم» لخصه لنا وزير البحرية والمستعمرات في برقية أُرسل بها في ١٥ اكتوبر ١٨٨٠ جاء فيها :

« يجوز لكم قبول أن يكون مالكو السفن أو قائدوها أشخاصاً لم يولدوا في المستعمرة ولكن أقاموا بها منذ فترة طويلة، وأصبح لهم فيها وضع لائق».

وهذا يعتبر تفسيراً مرناً يوضح أن رفع الراية الفرنسية لم يكن حكراً على مواطني المستعمرات الفرنسية دون غيرهم ، ولكن كان يمكن تطبيقه أيضاً على رعايا الدول المستقلة كما هو الحال بالنسبة لمالكي سفن صور، حيث كان يكفي أن يقيم أصحاب السفن إقامة مؤقته في إحدى المستعمرات الفرنسية لكي يتمكنوا من طلب رفع الراية الفرنسية، وهو ما لم يكن يتحقق لهم دائمًا من قبل السلطات الفرنسية التي كانت تصر دوماً على توافر ضمان الشرف والأخلاق.

وهكذا فقد إنتشر رفع العلم الفرنسي على السفن وبالأخص لدى أصحاب سفن صور لاسيما بعد توقيع معاهدة صداقة بين مسقط وفرنسا عام ١٨٤٤م .

وقد ساعد على إنتشار هذا الإجراء أنه كان يعود بالنفع على الطرفين .. فهو يحقق لفرنسا فوائد مالية وسياسية من حيث حصولها على تسهيلات أكبر لصفقاتها التجارية. كما كان يوفر أماناً اكبر لتنقلات السفن التي اصبحت تتمتع بحماية قوة كبرى ينتشر موظفوها وممثلوها القنصليون في كافة أرجاء المنطقة، لاسيما وأن فرنسا قد رفضت مراراً قبول حق الزيارة الذي كان يطالب به الانجليز بالنسبة للسفن التي ترفع الراية الفرنسية بإعتباره مساساً بسيادتها، وبذلك بقيت في مأمن من المراقبة البريطانية.

وبالطبع فقد كان الإنجليز ينظرون بعين الاستياء لتلك السفن التي ترفع العلم الفرنسي وتقطع الطريق إلى الهند التي تعد عمان محطة أساسية به. ففي عام ١٨٧٢م كتبت إحدى الصحف اللندنية اليومية تقول:

«إن الخليج الفارسي أكثر من البحر الأحمر، هو البوابة إلى الهند، والويل لنا اذا إستولى آخرون على مفاتيح هذا البوابة!» .

ونحن لانستطيع إدعاء أن فرنسة السفن منحت لفرنسا مفاتيح الخليج الفارسي، فتلك مبالغة كبيرة، لكننا مع ذلك نجد أن الوجود الفرنسي بالمنطقة قد تزايد بشكل لم يسبق له مثيل، وإنها أصبحت ترتبط بعلاقات طيبة مع سلطان مسقط. ويشهد إفتتاح قنصلية دائمة لفرنسا بمسقط عام ١٨٩٤م والثقة التى أولاها السلطان لبول أوتافي، أول قنصل فرنسي، على التقارب الذي حدث بين البلدين والذي ترجم إلى واقع ملموس بمنح فرنسا مستودعاً للفحم عام ١٨٩٨م.

وقد حاول الانجليز التصدي لهذا الوجود الفرنسي الذي قيل عنه أنه سيسمح لسلطان مسقط بتدعيم إستقلاله عن طريق إحداث توازن دائم بين المصالح الفرنسية والبريطانية، حيث أخذت انجلترا تطالب دون كلل بحق زيارة السفن التي ترفع العلم الفرنسي مستندة في ذلك إلى أن رفع الراية الفرنسية يسهل تجارة الممنوعات، لعدم إمكانية تفتيش تلك السفن.

وتلك مسألة حساسة لن يكون بوسعنا دراستها بعمق، فمن ناحية دأب الموظفون الفرنسيون على تفنيد هذا الاتهام الموجه ضد السفن حاملة الراية الفرنسية بممارستها تجارة الممنوعات، وهكذا كتب أوتافي عام ١٨٩٥ إلى وزير المستعمرات شوتون يقول:

«إنني واثق من أن مالكي سفن صور لا يسعون للحصول على العلم الفرنسي إلا لما يمثله ذلك من تسهيلات لهم بالموانىء الفرنسية بالمحيط الهندي، الذي شهدت علاقاته التجارية مع عمان والساحل الشرقي لافريقيا تطوراً كبيراً. ولدي أسباب مقنعة للإعتقاد بأن من حصل منهم على أوراق فرنسية يستوفي بالتالي شروط حسن السير والسلوك التي يقتضيها الحصول على تلك الأوراق، فإتساع حجم التجارة في صور يفتح أمامهم مجالا كافياً لممارسة أنشطتهم الشريفة».

ومن ناحية أخرى، كانت السلطات القنصلية الفرنسية تتأكد من عدم قيام تلك السفن بممارسة أنشطة ممنوعة، فكان القنصل يتوجه إلى صور كل عام للإشراف على هذه السفن عند وصولها من الساحل الشرقي لإفريقيا، تعاونه في ذلك سفينة تابعة للبحرية الفرنسية.

ورغم تلك الاحتياطات، فمن غير الأمانة أن نقطع بعدم وجود أية عملية للتجارة الممنوعة على أي من السفن التي ترفع الراية الفرنسية. فقد كانت هناك عدة قضايا لسفن تعرضت للتفتيش بصورة غير قانونية من قبل السلطات الانجليزية، كقضيتي مالكي السفينتين سلام وسعد عام ١٨٩٦ مثلا، والتي أظهرت وجود بعض التجاوزات.

٣ - وحينما لم تفلح إنجلترا في الحصول من فرنسا على حق تفتيش السفن العمانية، قامت بإقناع فرنسا باللجوء إلى التحكيم الدولي الذي سنقوم الآن بدراسة أبعاده بالنسبة للوضع الذي استعرضناه.

إن الحكم الصادر يفرق بين مالكي السفن الذين حصلوا على حق رفع العلم الفرنسي قبل عام ١٨٩٢م واولئك الذين حصلوا عليه بعد ذلك، مما يجعلنا نتساءل حول ماهية هذا التاريخ ١٨٩٢م.

لقد قامت فرنسا في أول يناير ١٨٩٢م بالتصديق على الوثيقة العامة لمؤتمر بروكسل الصادرة في ٢ يوليو ١٨٩٠ والمتعلقة بإلغاء تجارة الرقيق. وتتضمن تلك الوثيقة مادة ، هي المادة ٣٢، تتعلق بالامتياز الذي تمنحه القوى الموقعة على الوثيقة برفع علمها. ومن بين تلك الشروط المنظمة لهذا الامتياز شرط يقضي بأن يكون مالكو أو أصحاب السفن من بين رعايا القوة التي يطلبون رفع علمها، أو من بين المتمتعين بحمايتها. ومفهوم «المتمتعين بالحماية» هذا هو الذي قامت هيئة التحكيم بتعريفه بشكل لا يمت بصلة للمفهوم الواسع الذي كانت تتعامل به السلطات الفرنسية حتى ذلك الحين. وقياساً على ذلك طبقت المحكمة على العمانيين المتمتعين بالحماية نفس المفهوم المقرر بموجب القانون العثماني الصادر في ١٨٦٣ والذي ورد إجمالاً في معاهدة عام ١٨٦٣م الموقعة بين فرنسا والمغرب حيث يجعل الحماية القائمة على إمتيازات أجنبية قاصرة على الرعايا المسيحيين. ومن بين هذه الامتيازات، تلك الموقعة في القرن السادس عشر بين فرانسوا الأول ملك فرنسا والسلطان سليمان الملقب بالعظيم، وعلى العكس من ذلك فلا يمكن لمواطن مسلم الحصول على حق الحماية. وابتداءً من عام ١٨٩٢م، لم يعد بإمكان أصحاب سفن صور الحصول على حق رفع العلم الفرنسي إلا إذا كان يمكن اعتبارهم متمتعين بالحماية بالمفهوم الجديد لهذه الكلمة، أي أن يكونوا من المسيحيين. وذلك إفتراض غير وارد. وهكذا لم يعد يحتفظ بالعلم الفرنسي إلا أولئك الذين حصلوا على هذا الحق قبل عام ١٨٩٢م، وعددهم كان قليلاً جداً، ١٣ شخصاً يملكون ٢٢ سفينة، وفقاً للقائمة المقدمة من القنصلين الفرنسي والبريطاني في مسقط. مع ملاحظة أيضاً أن هذا الحق لا يورث، وبالتالي فإن وفاة مالك السفينة المدون بالقائمة كان يتبعه إلقاء التصريح الممنوح للسفن المملوكة له والتي تدخل حينها في إطار المنفعة العامة. وفي ظل تلك الظروف، فإن مبدأ فرنسة السفن نفسه حكم عليه بالإندثار. أما المميزات الناجمة عن تلك العملية فلم تعد تستحق الصراع من أجل الحصول عليها.

(ب) وضع السفن التي ترفع الراية الفرنسية

تتضمن المعاهدة الموقعة في ١٧ نوفمبر ١٨٤٤م بين سلطنة عمان والجمهورية الفرنسية العديد من المواد الضرورية لفهم الموضوع الذي نحن بصدده. وهناك مادتان أساسيتان:

مادة ٣ : يتمتع الفرنسيون بحق شراء أو بيع أو استئجار الأراضي، المنازل، والمحال في الدول التابعة لسلطان مسقط. ولا يحق لأي أحد تحت أي ظرف دخول المنازل أو المحال أو غيرها من العقارات التي يملكها أو يشغلها فرنسيون أو أشخاص ملحقون بخدمة هؤلاء، ولا زيارتها دون موافقة سكانها إلا إذا تم ذلك عن طريق تدخل القنصل الفرنسي.

مادة ٤ : يتمتع رعايا سلطان مسقط الملحقين بالعمل لدى اشخاص فرنسيين بنفس الحماية التي يتمتع بها الفرنسيون أنفسهم، ولكن في حالة إرتكاب رعايا صاحب الجلالة لإحدى الجرائم أو المخالفات التي يعاقب عليها القانون، يتم تسريحهم من قبل الفرنسيين الذين يعملون لديهم، وتسليمهم للسلطات المحلية.

وتشكل هاتان المادتان الركيزة القانونية لنظام السفن وأصحاب السفن. إلا أن تفسيرهما كان يتم بصورة واسعة حتى عام ١٩٠٥م ثم بصورة محدودة جداً منذ ذلك التاريخ.

١ ـ ولتبسيط الأمور إلى أقصى حد، سأقول أنه قبل عام ١٩٠٥ كان موقف فرنسا يتمثل في ضم أصحاب السفن الذين كما قلت من قبل، يعدون من المتمتعين بالحماية الفرنسية بالمفهوم الشامل أي مفهوم الادارة الفرنسية تحت إطار الفرنسيين الوارد ذكرهم في المادة ٣ وليس تحت إطار رعايا السلطان الملتحقين بخدمة الفرنسيين، والذين تذكر المادة ٤ أنهم يخضعون أحياناً للقانون المحلي وهذا يؤدي إلى تمتعهم بالحصانة إزاء القانون المحلي فيما يتعلق بشخصهم أو ممتلكاتهم. وأما عن تلك الاخيرة، فيدخل في نطاقها السفن. وبهذا فإن سفن صور وأصحابها حينما يتواجدون بالأراضي العمانية لا يخضعون لقانون السلطنة، وهو ما يعني أنه يتم الفصل في

المنازعات الخاصة بهم إما من قبل قنصل فرنسا أو عند الاستئناف من قبل المحاكم الفرنسية، كما يعني أن السفن التي تتمتع بالحصانة لايمكن أن يتم تفتيشها من قبل الشرطة. غير أن بريطانيا كانت قد حصلت بموجب معاهدة وقعت عام ١٨٧٣ بهدف القضاء على تجارة الرقيق، على حق القيام بدور الشرطي في المياه الاقليمية لمسقط. ومنذ ذلك الحين أصبحت تدعي حق مراقبة السفن العمانية التي ترفع الراية الفرنسية، وذلك وفقاً لحقوق السيادة التي يملكها السلطان والتي تنازل عنها لبريطانيا بموجب تلك المعاهدة. ولما لم تنجح المحاولات البريطانية في هذا الصدد، إتجهت إلى الادعاء بأن استخدام العلم الفرنسي لايؤدي بالضرورة إلى معرفة الجنسية، وأن مالك السفينة عليه أن يقدم الدليل على تمتعه بالحماية الفرنسية، لاسيما إثبات مولده بأرض فرنسية، وهو مالم يكن بالطبع ينطبق على مالكي سفن صور.

وتعددت الحوادث، فقد كانت البحرية الانجليزية تقوم بإيقاف بعض أصحاب السفن وتقديمهم للمحاكمة بمسقط حيث يعلن القاضي أنهم غير قادرين على تقديم ما يثبت انهم فرنسيون وبالتالي لا يحيلهم إلى القنصل الفرنسي. وقد ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك عام ١٩٠٣م عل أثر حادث قيام خمسة عُمانيين، من بينهم ثلاثة مواطنين من صور ويتمتعون بالحماية الفرنسية، بإنتهاك الحجر الصحي، وتم إيقافهم جميعاً من قبل البريطانيين وتقديمهم للقنصلية الانجليزية حيث تم استجوابهم بمعرفة القنصل وتسليمهم لمحكمة مسقط التي حكمت عليهم كرعايا للسلطان من صور، دون التمييز بين من يتمتع منهم بالحماية وغيرهم. وبإختصار، فإن موقف إنجلترا كان يفرق بين حوزة العلم الفرنسي، الذي يتعلق بالسفينة، وبين وضع المتمتع بالحماية، ويتعلق بمالك السفينة.

٢ ـ هذا المعيار الأخير هو الذي إتبعه قرار التحكيم حيث يفرق بوضوح بين السفن وأصحابها، على الأقل فيما يتعلق بالأثار المترتبة على رفع الراية الفرنسية، لانه فيما يخص إمتلاكها وانتقال ملكيتها فان الصلة وثيقة بين المعيارين «فوضع الحماية يخول حق رفع العلم الفرنسي على السفينة التي يملكها صاحب هذا الوضع. وإذا لم يعد الشخص متمتعاً بحق الحماية، أو إذا توفى هذا الشخص فذلك يؤدي إلى فقدان حق رفع العلم لأن وضع الحماية لا يورث». ولن أعود إلي الحديث عن الشروط الصارمة للحصول على حق رفع العلم.

وحينما لم يتم الحصول على هذا الحق، الأمر الذي لم يعد ممكناً منذ عام ١٨٩٢م حيث يتعين أن يكون الشخص متمتعاً بالحماية الفرنسية قبل عام ١٨٦٣م أي قبل ثلاثين سنة تواصل السفينة التي يرفرف عليها العلم الفرنسي التمتع بالحصانة (وتخضع للقانون الفرنسي دون غيره) وفقا لأحكام معاهدة ١٨٤٤م. بيد أن محكمة التحكيم تعتبر أن الشخص المتمتع بالحماية الفرنسية والحاصل على حق رفع العلم لا يدخل ضمن الفئات المحددة بموجب تلك المعاهدة أي الفرنسيين أو الملتحقين بخدمة هؤلاء، بل يخضع للقوانين السارية في سلطنة عمان، فهو لم يعد إذن يخضع للسلطة القانونية للقنصل الفرنسي.

****

وفي نهاية هذه الدراسة القصيرة لقرار التحكيم الصادر عام ١٩٠٥م، يمكننا القول أن فرنسا حُرمت منذ ذلك الحين من منح حق رفع علمها على سفن صور. وبالنسبة للسفن القليلة التي كانت لاتزال تحتفظ بهذا الحق فإن المزايا التى تحصل عليها من جراء ذلك تضاءلت لأنها لم تعد تشمل سوى السفينة دون غيرها.

لقد هوجم الحكم كثيراً بفرنسا، وإتهم بتحيزه وبتفضيله للمصالح البريطانية على حساب المصالح الفرنسية.

والآن ، وقد مر الزمن يمكننا إلقاء نظرة مترويه ... إنني شخصياً أعتقد أن البراهين الفرنسية كانت تطغى عليها نزعة الحنين إلى الماضى وأن الانجليز قد إستطاعوا من جانبهم تفضيل مفاهيم واعدة. إن الاستراتيجية البريطانية كانت أكثر مهارة، مما لا يعني أن الكلمات البراقة والأفكار الجيدة لا تخفي وراءها حقائق اكثر أنانية. وكثيراً ما تُتهم فرنسا بأنها تستخدم لغة مزدوجة في الحوار، لغة حقوق الانسان التي لا تستطيع أن تخفي تماماً لغة المصلحة التي وراءها. وفي هذه القضية، يمكننا أن نتساءل عما إذا كان الأسلوب الفرنسي لم يُتبع من قبل شريكتها الأوروبية الكبيرة.

آفاق التعاون بين جامعة السلطان قابوس والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي

دكتور عصام بن علي الرواس

أود أن أتوجه في البداية بالتحية للرجال المخلصين في السلطنة وفرنسا الذين عملوا على توثيق العلاقات بين البلدين على مدى قرن كامل خلال الفترة الماضية. كما أود أن أخص عهد النهضة لجلالة السلطان قابوس بتحية خاصة لما هيأه لعمان من فرصة ذهبية لتستعيد دورها على الساحة الدولية كعضو فاعل يسهم وبشكل ملموس في المسيرة الحضارية للانسانية في العالم الذي نعيش فيه وفي تعميق وشائج الأخوة مع البلدان الشقيقة وأواصر الصداقة مع البلدان الصديقة. وانتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى وزارة التراث القومي والثقافة وسعادة السفير الفرنسي المعتمد لدى السلطنة الذين طلبوا مني الحديث عن التعاون بين جامعة السلطان قابوس التي تستضيف هذه الندوة والجامعات الفرنسية.

تتركز توجهات جامعة السلطان قابوس الى تشريع مجالات التعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية في جميع أنحاء العالم من أجل خدمة العلم وزيادة المعرفة الانسانية وارتياد آفاقهما. ولتحقيق هذه الغاية عمدت جامعة السلطان قابوس في ظل مسيرتها العلمية وبالرغم من عمرها الفتي إلى تطوير كل ما من شأنه دفع دعم امكاناتها وآلياتها العلمية والبحثية وذلك بزيادة تبادل التعاون في هذه المجالات من أجل تطوير قدراتها ووسائلها بكل جديد لتضعه ضمن برامجها التدريسية والعلمية لتقديمها لطلابها وباحثيها، وللمجتمع العماني وحاجاته وأساسيات التنمية الشاملة الجارية على أرضه، حيث إن خطط الجامعة وبرامجها العلمية تنسجم مع حاجات المجتمع العماني وتوافق طموحاته وتطلعاته.

ولا غرابة أن جامعة السلطان قابوس وبعد السمعة العلمية الكبيرة التي حققتها

في الفترة الأخيرة، جعلتها تستثمر حصيلة جهودها وتقطف ثمرة نجاحاتها في التعاون مع الجامعات الأخرى لترتبط بذلك مع منظومة الابداعات العلمية لكل الجامعات في البلدان المتقدمة.

وإذا كانت جامعتنا ترتبط بصورة غير مباشرة بالعشرات من الجامعات المعروفة في مختلف القارات عن طريق وجود دائم لممثلي هذه الجامعات من الهيئات الاكاديمية وغيرها العاملة في الجامعة، فإن جامعة السلطان قابوس أيضاً على صلة مباشرة ووثيقة بالعديد من الجامعات عن طريق اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم التي تبرمها بين الفترة والاخرى بالمراكز العلمية والجامعات المختلفة في مناطق عديدة من العالم. وعلى هذا الصعيد فإن جامعة السلطان قابوس استثمرت ايضاً أجواء التعاون الحالي القائم بين السلطنة والجمهورية الفرنسية موضوع ندوتنا. فكانت حصيلة هذه الجهود رغبة البلدين في التواصل العلمي والثقافي عبر الجامعات بإعتبارها إحدى القنوات الفعالة لمثل هذا التواصل. وسبق لجامعة السلطان قابوس أن جعلت ضمن متطلبات كلية الآداب الالزامية دراسة اللغة الفرنسية.

إن المذكرة التي وقعت بين جامعة السلطان قابوس والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي جاءت كحصيلة من المشاورات والاتصالات المتبادلة والتي أثمرت أخيرا عن توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في مختلف المجالات العلمية والبحثية، وكانت حصيلة هذا التعاون هو الاتصال القائم بين جامعة السلطان قابوس والمركز الفرنسي للبحث العلمي C.N.R.S. وفي هذا الاطار تم تبادل الزيارات بين الجانبين، حيث تم الإتفاق على التعاون في مجال بنك المعلومات التابع للمركز في باريس بتخزين تراجم المشاهير العربية خاصة وأن السلطنة وبتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس سبق لها وأن أعدت موسوعة معجم أسماء العرب الذي حقق نجاحاً علمياً واسعاً والذي تتبناه الجامعة. ويأتي هذا التعاون ليثري ما تم تقديمه من معاني الأسماء إلى تناول تراجم الشخصيات التي لعبت أدواراً مجيدة في مختلف مناحي الحياة في عمان عبر العصور، فكل من يرد اسمه في المصادر أو كتب التراجم أو كتب الأنساب، سوف توضع له ترجمة في بنك المعلومات تتضمن التعريف بالاسم، والشهرة، وتاريخ الميلاد، وتاريخ الوفاة، والعصر الذي عاش فيه هذا الشخص والأعمال التي خلدها.

ومما هو جدير بالذكر أن معهد التاريخ والنصوص التابع للمركز قد تبنى هذه العملية وذلك بادخال أكثر من ٢٧ ألف اسم حتى الآن داخل الحاسب الآلي، عبر الفترات السابقة للمشروع.

إن إدخال هذه المعلومات سيتم عن طريق نظام برمجة الكمبيوتر (السوفت وير) مصممة بالعربي والفرنسي لهذا الغرض، وسوف يقوم الفريق العلمي التابع لجامعة السلطان قابوس بادخال المعلومات عليه وعند استكمال المشروع سوف نتجه إلى طباعته، حيث إن هذه الأسماء ستكون في متناول الباحثين ليس في فرنسا وحدها وإنما في الجامعات التي ترتبط بعلاقات وثيقة بالمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي.

وتسعى جامعة السلطان قابوس أيضاً لتتبنى طبع المعلومات المخزونة لدى المركز والتي انتهى من تخزينها حتى انتهاء المشروع بالتعاون المشترك مع المركز الفرنسي، لتقديمه لقراء العربية والمهتمين بمشاهير الرجال والنساء في قالب علمي جديد يتماشى وروح العصر وأنماط أشكال التأليف وضوابط البحث العلمي الحديث، في حالة توافق هذا العمل مع أهداف الجامعة.

سيتيح هذا التعاون ربط الجامعة ومستخدمي هذا المشروع بمقر المركز في فرنسا عن طريق إتصال مباشر لطلب معلومات للباحثين عن أسماء الرجال والنساء عن طريق الحاسب الآلي.

كما أن جامعة السلطان قابوس سوف يصبح لها الحق في استخدام المراكز الخاصة المرتبطة بالمعهد الفرنسي بباريس في هذا المشروع مباشرة، مما يفتح آفاقا جديدة للتعاون الوثيق بين جامعة السلطان قابوس والجامعات الأخرى في كل من : ايطاليا ـ الولايات المتحدة ـ هولندا ـ البرتغال ـ أسبانيا ـ بريطانيا ـ تونس بالاضافة إلى المغرب ولبنان. وكذلك الاتفاقيات الجديدة المستقبلية التي سيقوم المركز الوطني الفرنسي بتوقيعها مع المراكز والجامعات في العالم.

كما تهدف اتفاقية جامعة السلطان قابوس مع المركز الوطني للبحث العلمي إلى بناء مكتبة مشتركة في كل جانب، في الوقت الذي سوف يتم تزويد الجامعة من خلال

هذا المركز بصور من المخطوطات العربية العمانية وغيرها في شتى أصناف العلوم المختلفة، فمن المعروف أن فرنسا والمكتبة الوطنية بباريس على وجه الخصوص غنية بالكثير من المخطوطات والمصادر التي حققت وطبعت منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما أن المركز سيوظف خبرته ـ متى ما طلبت الجامعة ـ في ترميم المخطوطات وتدريب العمانيين على ترميمها.

إن الهدف الأساسي من هذا التعاون هو:

أولا : ترسيخ التعاون المشترك في مجال البحث العلمي .

ثانياً : فتح آفاق علمية عالمية للجامعة يتيح للباحثين فيها ادارة البحوث المشتركة.

ثالثا: سوف يؤدي هذا المشروع الى وضع تراجم مختصرة لأهل عمان عبر التاريخ وحتى القرن الثامن عشر على اختلاف مراتبهم وأماكن تواجدهم .

رابعاً: فتح آفاق علمية عالمية للجامعة عن طريق التعاون الوثيق للجامعة مع الجامعات والمراكز العلمية العالمية.

وأخيرا فإن مدة الاتفاقية الخاصة ببنك المعلومات ٣ سنوات حيث تم ادراج السلطنة وهي الدولة الخليجية الوحيدة بين قائمة دول مختلفة خلال الأعوام القادمة لإنجاز هذا المشروع.

ونحن في جامعة السلطان قابوس وبدعم وتوجيه من معالي وزير التعليم العالي رئيس جامعة السلطان قابوس، نتطلع دائمًا إلى إستثمار روح الإتصال العلمي بين جامعتنا الفتية والجامعات الفرنسية لخير مصلحة الجانبين وإثراء للمعرفة الانسانية.

وبالله التوفيق

الرحـالة الفرنسـيون في عُمـــان

كزافييه بيغان بيلكوك

منذ عـهد الإسكندر الأكبر وحتى يومنا هذا ترك ما يقارب المائتي رحال، ينتمون إلى أكـثـر مـن عشرين أمـة، أنبـاءً عن مـرورهم بعُمان. وتلك النصـوص المعـروفـة تارة والمجـهـولة أو المنسية تارة أخرى، تجعل المرء يكتشف ويدرك قيمة الماضي الثري لهذا البلد الذي كان له منذ القدم دوره المركزي في هذا الجزء من العالم.

بيـد أن علاقات فرنسا مع مسقط، سواء كانت تجارية أو دبلوماسية، لم تنم إلا في النصف الثـاني من القـرن السـابع عشر، في عـهـد لويس الرابع عشر، وذلك من خلال شركـة الهند الشرقية. وكان ميناء مسقط، المحاط بخليج عميق والمزود بمرافىء واسعة، يسـتـقـبل السـفن التجارية أو العسكرية التى كانت تتوقف به إما للتجارة أو للتزود بالميـاه أو بالمؤن. وكانت هذه السفن القادمة من موانىء الهافر، وشيربورغ، وبريست، وطولون، ونانت، وبوردو، ومـارسـيليـا، وبورت لويس، ولوريون ـ مقر شركة الهند الشرقـيـة ـ تتـجـه أولاً إلى سـوارت، تلك المدينة التـجـارية الهامة الواقعة على ساحل مالابار، والمركز التجاري الرئيسي لفرنسا بالهند، ومنها كانت تبحر نحو مسقط لتعود بعد ذلك إلى بندر عباس حيث كانت شركة الهند الشرقية تمتلك مركزاً تجارياً بها.

ومع ذلك، فإننا نجـد أن أول أثر لإنطباعات فرنسية عن مسقط يرجع لعهد لويس الثـالث عشر، في النصف الأول من القـرن السابع عشر ويتمثل في شهادة مبعوث كرملي فـقير كان يسمى ايسبري جوليان (١٦٠٣ ـ ١٦٧١)، واسـمـه بعد أن سلك الرهبنة الأب فيليب الثالوثي. وقد تم إرساله إلى الهنـد حيـث توقـف بمسقـط مرتيـن، الأولى في ٢٩ نوفمبر ١٦٣١م في طريقـه إلى مـدينة جوا الهندية، والثانية عام ١٦٣٩م لدى عودته إلى أوروبا بعـد ثماني سنوات. وقـد نشر باللاتينية في عام ١٦٤٩ أنبـاء رحلاته ومغامراته وترجم هذا العمل إلى الفرنسية على يد الأب سانت إندريه (جون انطوان رامبيل) تحت عنوان: «رحلة إلى الشرق».

وفيما بعد، قُدر للعديد من الفرنسيين رجالاً ونساء التوقف بشواطىء عمان، تحدوهم في ذلك أسباب شديدة التنوع : فمنهم التجار أو العسكريون، الدبلوماسيون أو رجال العلم، فضلا عن المسافرين فحسب، أي أسلاف «سياح» اليوم.

التجـــــار

لكونها تمثل مراكز ومرافىء تجارية هامة بين آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، فقد إستقطبت المدن الساحلية العمانية منذ القدم التجار الذين كانوا يفدون إليها من كل صوب عميق.

وشهدت مسقط خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إزدياد عدد التجار الأوروبيين، لاسيما بسبب الانطلاقة التي شهدتها شركات الهند الشرقية العملاقة، سواء كانت فرنسية، أو هولندية أو إنجليزية. وقد كان من بين هؤلاء بعض الفرنسيين الذين قدموا إلى عمان، منهم: جون ـ باتيست تافرنييه، تاجر الأحجار الكريمة وجواهرجي الملك لويس الرابع عشر، الذي سحرته جوهرة إمام عمان ، أجمل جوهرة بالعالم على الإطلاق. ومنهم أيضاً فرانسوا لوغوز دولابولاي الشهير ببلابولاى لوغوز والذي كادت تلتهمه إحدى أسماك القرش، والفارس فرانسوا مارتن، من شركة الهند، الذي أصبح فيما بعد الحاكم العام لشركة الهند الفرنسية وأسس مدينة بونديشيري الهندية.

وفي القرن التاسع عشر، إتسع نشاط حركة السفن التجارية والانجليزية والامريكية مع مسقط. وهكذا، وفي عام ١٨٣١م قام ديني لوريول، وهو تاجر وصانع سفن من مدينة نانت، وقائد سفينة «ماسكاريناس» برحلة تجارية لمسقط ثم كتب عند عودته لفرنسا في فبراير ١٨٣٢م تقريراً مفصلاً عن هذه الرحلة. وفي عام ١٨٨٠م شرع الفرنسي لوي بارتيليمي دوريفوار، الحاكم ورجل الأعمال، بتنظيم بعثة دراسية بحرية للبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي الفارسي. ووصف هذه الرحلة وصفا خلاباً شيقاً في كتابه: «أوبوك، مسقط، بوشهر والبصرة».

البحـــــارة

عُمان بلد بحري في المقام الأول، لذا كان البحارة هم أول من وفدوا إليها. وبالاضافة إلى البعثات البحرية الكبرى، فقد جاء العديد من البحارة إلى مسقط: بعضهم من ضباط البحرية العسكرية ، والبعض الآخر من ضباط السفن التجارية.

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أخذت كل من البحرية الإنجليزية والهولندية والفرنسية توطد أقدامها بالمحيط الهندي ساحبة البساط شيئاً فشيئاً من تحت أقدام القوة البرتغالية. بيد أنه سرعان مابدأ الصراع ينشب بين فرنسا وإنجلترا حيث كانت تلك الاخيرة تسعى لأن تصبح السيد المطلق لهذه المنطقة البحرية. وأخذت الصلات تحتد بين الفرنسيين والإنجليز، كما يشهد على ذلك قيام الكونت ديستان بإحتجاز السفينة الانجليزية «ميري» بميناء مسقط. وقد كان هذا الانجاز موضع تقرير مفصل محفوظ بدار المحفوظات الوطنية بباريس.

وفي مايو ١٧٧٠م وخلال قيام ضابط شاب من طولوز، وهو الفيكونت دو باجيز، برحلة حول العالم على نفقته الخاصة، توقف بمسقط في طريق ذهابه من الهند الى البصرة. وقد لاقى كتابه «رحلات حول العالم» نجاحاً كبيراً، وترجم للعديد من اللغات من بينها السويدية والهولندية والانجليزية. وكانت الملكة ماري أنطوانيت تحتفظ بنسخة منه في مكتبتها بقصر فرساي.

وفي القرن التاسع عشر، قام عدد كبير من البحارة الفرنسيين بزيارة عُمان منهم تيودور لابلاس ـ الذي أصبح أميرال فيما بعد ـ حيث توقف بمسقط عام ١٨٣٨ خلال رحلته الثانية حول العالم على متن السفينة «أرتيميز». وقام بزيارة لسلطان عمان في ذلك الوقت، وبعد أن تجول بالمدينة إمتطى جواداً متوجهاً إلى داخل البلاد حيث بهرته المعاملة العطوفة التي يعامل بها العمانيون جمالهم ... وقد تناول هذا الأميرال بالوصف زيارته لعُمان في كتابه الشهير: رحلة الطواف القارية للفرقاطة أرتيميز خلال الأعوام ١٩٣٧، ١٩٣٨ و ١٩٤٠م وقد صمم رسوم هذا الكتاب الملازم فرانسوا إدموند باريس، الذي أصبح أميرال فما بعد، وهو رسام موهوب كان قد شارك في تلك الرحلة البحرية.

وبعد مضي أربعة أعوام، قام فرانسوا باج، قبل أن يصبح أميرالا، بزيارتين لمسقط إحداهما عام ١٨٤١م والأخرى عام ١٨٤٢م على متن سفينة «لافافوريت» أثناء رحلته الناجحة التى طاف خلالها المحيط الهندي، وبحر عمان، والخليج العربي الفارسي وبحار الصين. وبينما كانت تجري عملية إصلاح سفينته، قام بجولة سياحية بأنحاء مسقط حيث إفتتن بسحر وجمال وادي البستان، الموقع المقام به حالياً القصر الرائع الذي يحمل نفس الاسم.

الدبلوماسيون

أما بالنسبة للدبلوماسيين، فيمكن تقسيمهم إلى فئتين: الأولى تتضمن أولئك الذين توقفوا بمسقط قبل إلتحاقهم بالعمل في بلد آخر، والثانية تشمل الذين أُرسلوا في مهام بمسقط.

ففي عام ١٨٠٤م وصل إلى مسقط جون باتيست كافينياك، يرافقه الترجمان أنطوان فاسي، مستقلاً السفينة «أتلانتا» غير أنه لم يتمكن من النزول منها بسبب المكايد الانجليزية. ومراسلاته بهذا الشأن محفوظة حالياً بدار المحفوظات الوطنية بباريس.

وفي عام ١٨٥٥م توقف الكونت أرتور دو غوبينو بمسقط في طريق إلتحاقه بعمله ببلاد فارس، وقد وصف مروره بمسقط وصفاً مجملاً وشيقاً في كتابه «ثلاثة أعوام بآسيا» الذي نشر بباريس عام ١٨٥٩م.

وفي عام ١٩٣٧م قام فيكتور فونتانييه، عالم الطبيعة والقنصل الفرنسي بالبصرة، بزيارة لمسقط ـ على أثر برقية وزارية ـ وذلك للتعرف على الوكيل القنصلي الجديد لفرنسا، الكابتن سعيد بن خلفان، وهو شخصية فريدة وكان يقوم أيضاً بمنصب الوكيل القنصلي للولايات المتحدة الامريكية.

كذلك، وفي عهد قريب، إستقبلت مسقط العديد من الضيوف المشهورين، لاسيما رؤساء الدول الذين قدموا إليها في زيارات رسمية بناء على دعوة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.

وفي يناير ١٩٩٢م قام الرئيس ميتران بزيارة رسمية لمسقط مستقلا طائرة كونكورد إفتتح خلالها «بيت فرنسا»، هذا المتحف المهدى للصداقة العمانية الفرنسية.

العلمـــاء

يحـدد القـرن الثـامن عشر بداية الرحـلات ذات الطابع العلمي من جـهـة، ونهاية الكشـوفات البحرية من جهة أخرى . ويالهم من شخصيات جذابة أولئك العلماء الذين ذهبـوا لاسـتكشـاف عمان لكي مـا يكتشفوا ألف نوع ونوع من الخصائص الجغرافية والنبـاتية والحيوانية والإنسانية لهذا البلد.

فـفي عام ١٧٨٥م قـام الأمـيرال دوروزيلي مـيـزروس برحلة على مـتن الفـرقـاطة «لافـينوس» بهدف إعـادة رسم الخـريطة الهيـدروغـرافـية للبحر الأحمر وبحر عمان وجـزء من المحـيط الهندي، وفي الوقت ذاته إعـادة أواصر الصلة مع المناطق التى كان ينوي زيارتها. وقد توقف بمسقط في زيارة مميزة كانت موضع تقرير مفصل أرسل إلى المارشـال دوكـاستري، وزير البـحـرية في عهد الملك لويس السادس عشر، وهي وثيقة محفوظة حالياً بدار المحفوظات الوطنية.

أمـا ريمي أوشير ـ إيلوا، وهو من مـواليـد بلدة بلوا القـريبة من باريس، وقد عمل كصيدلي، وصاحب مكتبة، وصاحب مطبعة، وصحفي وعالم نبات، فقد قام عام ١٨٣٨م بزيارة لعمان لجـمع عـينات من الأعشاب بمنحدرات الجبل الأخضر ودراستها، ثم قام بمـوافاة متحف التاريخ الطبيعي بباريس بهذه الاكتشافات. وقد توفى هذا العالم ببلاد فارس. وقام صديقه، الكونت جوبير، وهو مستشرق شهير، بنشر مذكراته تحت عنوان «علاقات أسفار بالشرق».

أمـا الفرنسية جين ديولافوا، وهي عالمة آثار كانت ترتدي ثياب الرجال، فقد توقفت بمسقط عام ١٨٨٤م بصـحـبة زوجها الذي كان في طريقه لبلاد فارس للقيام بحفريات هناك. وعلى الرغم من أنها لم تجـر دراسـات أو بحوث بعمان، إلا أن مقالها عن مسقط الذي نشر عام ١٨٨٨ في مجلة «حول العالم» كان رائعاً وجذاباً.

الرحـالة الأدبـــاء

إن حب السـفـر، وروح المغـامـرة، والتـعطش إلى المعرفة، كل هذا دفع بالعديد من الأشـخاص، على مر الأزمنة، ولاسيما الأدباء، إلى خوض الطرق والمحيطات. ومن أشهر هؤلاء الأدباء: بيير لوتي، وهو ضـابط بحـري وكـاتب روائي، وكـان مـولعاً بالشرق، فجال بالعالم ودون ملاحظاته. وأصبحت مذكراته الخاصة، التي ظل يكتبها لمدة تربو

على الأربعين عاماً، قاعدة لعمله الأدبي. وقد توقف لوتي بمسقط في أوائل شهر أبريل عام ١٩٠٠م، وكان حينئذ برتبة مقدم بحري، ولكن في إجازة إستغناء من الجيش وتحت تصرف وزارة الخارجية. وقد إنتهز هذه الفرصة للقيام برحلة طويلة في الهند وبلاد فارس، رحلة خاصة وإن لم تخل من دوافع رسمية: فقد كان عليه أن يقوم في الهند، باسم الأكاديمية الفرنسية، بتسليم الوسام الاكاديمي إلى المهراجا في ترافنكور. وقد بهت بجمال العاصمة العمانية وحدثنا عن تأثره الشديد بها في مقال جميل للغاية يحمل عنوان «مروراً بمسقط» نشر في «مجلة العالمين» في عددها الصادر بتاريخ ١٥ مارس ١٩٠٢م.

أما كلود فارير، وهو أيضا عضو الأكاديمية الفرنسية، فقد قام برحلة حول شبه الجزيرة العربية وتوقف بمسقط عام ١٩٤٥م وعند عودته لفرنسا، نشر كتابه «زيارات بحرية لآسيا» الذي صدر في ٤٥٠ نسخة فقط مزينة بأربع وعشرين لوحة مائية خصصت سبع منها لعمان.

الخاتمة

إن هذه النماذج للرحالة الفرنسيين تبرهن على الأهمية التي كانت فرنسا توليها لمسقط. وهي تشكل جزءاً من مجموعة كبيرة من الرحالة الذين اهتموا - عبر العصور - بهذا الجزء من العالم. فقدموا لنا نصوصاً تثقيفية أو جمالية، جذابة أو طريفة وراقية في أغلب الأحيان ... ووصفاً دقيقاً ساعد على معرفة شعب شيق بالفعل ... وطرائف من كل نوع تعكس روحاً شرقية تزخر بالجمال ... وعلاقات مفعمة بالحماس والود تتناول، وفقا لروح الكاتب ، مختلف المواضيع: التاريخ أو الجغرافيا، المدن أو القرى، الحكام والرعايا، العادات والتقاليد، التجارة أو الملاحة، اللهو أو فن الضيافة ولاننسى أيضاً الصحراء... وباختصار، فإنها نصوص تزخر بالمعلومات القيمة للمؤرخين وعلماء الجغرافيا كما إنها تسعد القارىء المتعطش للتحليق في آفاق الزمان والمكان.

وإذا كان كل كاتب يقدم لنا رؤيته الخاصة، فإن الرؤى كلها تنصب حول نفس المواضيع ونفس الانطباعات عن الموقع الرائع لمسقط التي تغلب عليها الجبال

الصخرية وتكتنفها حرارة الشمس المتوهجة، عن آداب السلوك الذي يتمتع به العمانيون وعن معاملتهم المتحضرة للأجانب، وعن الأسلوب اللبق والحار الذي تتبعه الأسرة المالكة في إستقبال ضيوفها.

لقد إستحوذت عمان ومسقط على إعجاب الرحالة، وقدمت لهم نبعاً لا ينضب من الإلهام. وهكذا فإن قصصهم كانت تتيح للقارىء معرفة وتقدير هذا البلد الواقع على بعد مساحات شاسعة من الرمال يكتنفه محيط واسع تداعب مياهه الدافئة شطآن لا نهائية بالفضاء الآسيوي.

عـمان ومنافســة الدول الغربيــة لهـا في منطقــة المحيـط الهنــدي

الدكتور محمد رضا باقر

مقدمـــة

مع نشـوء الدويلات الجديدة الحديثة نسبياً في شبه الجزيرة العربية قد يُغفل عن الحـقـيـقة أن عمان تمتلك واحدة من أقدم الحضارات في المنطقة. فموقع عمان الجغرافي الاستراتيـجي على مـسـالك التجارة البحرية القديمة التى تربط بين الشرق الأقصى و الهند بحـضارات البحر الابيض المتوسط وأوروبا قد أسهم في توثيق علاقات عمان مع العالم الخارجي منذ غابر الزمان.

إن الدور الذي لعـبه العمانيون في مجال التجارة البحرية وبناء السفن والملاحة قد أصـبح مـعـروفاً تماماً الآن. ففي فترة ما قبل الإسلام (أي قبل القرن السابع الميلادي) نشطت الموانىء العمانيـة في التجارة البحرية بعيدة المدى إلى بلاد الفرس والهند وبلاد ما بين النهرين (Mesopotamia أو العـراق) وربما إلى أبعد من ذلك. وبعد بزوغ فجر الاسـلام سـافـر دعاة الاسلام و التجار العمانيون حتى وصلوا إلى حدود الصين شرقاً، مما نجم عنه توسع في التـجـارة بشكل عـام في المحـيط الهندي. وقـد كـانت للموانىء العمانيـة شـهـرة واسـعـة كـمركز للتجميع والتوزيع التجاري أو مراكز عبور لإعادة شـحن البـضـائع الكماليـة والسلع التـجـارية مثل البهارات والعطور وخشب الصندل والحرير والخيول الأصيلة.

وقد أصبحت صحار ثم قلهات وأخيراً مسقط بمثابة مراكز للنشاطات التجارية مما وفـر الدعم لمجـتـمعات تجارية مزدهرة متعددة الجنسيات على طول الساحل العماني. وسبب حضور الأوروبيين الأوائل الى الشواطىء العمانية في مطلع القرن السادس عشر يعـود جـزئيـاً إلى شـهـرة عمان الواسـعة في إنعاش وازدهار التجارة في منطقة المحيط

الهندي الغربي الممتدة من الهند إلى سواحل شرق أفريقيا. وقد كان للنشاط الأوروبي في المنطقة أن يبلغ ذروته في القرنين الثامن والتاسع عشر حينما دخلت القوى الأوروبية في صراعات محلية تنافسية والتي احالتها لكي تشمل كافة مسرح المحيط الهندي الشاسع. وقد التقت عمان مع الغرب في البداية من خلال التنافس على السيطرة التجارية ولاحقاً كحليف له بموجب العديد من المعاهدات.

وصول الغربيين الأوائل

تمثل أول اتصالات عمان مع الدول الغربية في الحملات الصليبية التي شنتها القوة العسكرية البرتغالية مستهدفة منها انتشار ديانتها بالاضافة الى السيطرة على التجارة بالقوة. فكانت الاتصالات الأولى هذه مع الغرب مأساوية وحافلة بالمفاجآت، حيث أنبأت بتغييرات جذرية بعيدة الغور في ميزان القوى والنظام الاقتصادي والتجاري المتبع في عمان وفي المنطقة عامة منذ آلاف السنين. وقد وصل البرتغاليون الى شاطىء عمان في عام ١٥٠٧ واتخذوا من مسقط قاعدة لهم، وظلت مدينة مسقط مركزاً لسيطرة البرتغاليين في المحيط الهندي إلى أن تم طردهم في عام ١٦٥٠ بواسطة دولة اليعاربة الحاكمة آنذاك. وبعد أفول نجم اليعاربة وإشراق شمس الدولة البوسعيدية في منتصف القرن الثامن عشر، أصبحت السلطة العمانية معترفاً بها في أجزاء من ساحل أفريقيا الشرقي وايران وبلوشستان وزنجبار وبمبا وجوادر وقشم، ومن وقت لآخر في رأس الخيمة والبحرين. وعليه يجب التذكر بأننا حينما نتحدث عن عمان خلال تلك الفترة فإننا نشمل جميع تلك المناطق التي كانت ذات يوم ممتدة من الجانب الفارسي من الخليج شرقاً حتى أعماق وسط أفريقيا. وقد كان هذا التوسع السياسي العماني يوازيه ازدياد مشاركة التجار الأوروبيين في النشاط التجاري في المنطقة في بادىء الأمر. وقد توهج التوسع في النشاطات التجارية لاحقا نتيجة لمشاركة الأمريكيين أيضاً ورغبتهم في الحصول على البهارات والكماليات لمقابلة الاحتياجات المتنامية في أسواقهم. ومما لا مناص منه، فإن وضع عمان كاحدى القوى التجارية المسيطرة في المنطقة قد بدأ يواجه تحديات، خاصة من قبل القوتين العظميين في ذلك الوقت وهما فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا تتطلعان للحملات العسكرية الاستعمارية وبدأ اهتمامهما ينصب حول المنافذ التجارية التي كانت تحت سيطرة العمانيين.

بداية الاتصالات بين عمان وفرنسا

إن أول الاتصالات التجارية المسجلة بين التجار العمانيين والفرنسيين تعود إلى السبعينات من القرن السابع عشر. ففي ذلك الوقت كان الهولنديون - وليس البريطانيون - في تنافس مع الفرنسيين في المحيط الهندي. ونجح الهولنديون، من خلال تفوقهم العسكري البحري، في منع التجار الفرنسيين من الإتجار في مسقط. إلا أن الإتصالات بين التجار الفرنسيين و العمانيين إستمرت عملياً مع تجمعات التجار العمانيين في شرق أفريقيا حيث كان يسيطر الفرنسيون على بعض الجزر بالقرب من شاطىء شرق أفريقيا خاصة جزيرة موريشيوس وبوربون. ونتيجة لهذه الاتصالات فقد بدأت مسقط بنهاية القرن السابع عشر في إنشاء تعاملات ومراسلات مع باريس من خلال الوكالة الفرنسية الموجودة في البصرة بالعراق. وقد قام بعض التجار الفرنسيين خاصة القبطان موريس الذي كان يقدم تقارير دائمة الى باريس، بوضع تصور لخطط طموحة لفرنسا فيما يتعلق بالاراضي الافريقية تحت سيطرة العمانيين، وقد دبر بحذق مشروع سمي فيما بعد مشروع الاستيطان الفرنسي التجاري في ساحل شرق افريقيا. ("Projet d'un établissement sur la côte orientale d'Afrique") والذي لم يكتف فيه القبطان موريس بطرح مقترحات لمعاهدات تجارية مع حكام عمان وإنما طرح افكاراً تفصيلية لإلحاق كافة ساحل شرق أفريقيا للفرنسيين. وخلال حقبة أعوام ١٧٧٠ ساند مسيو دي كوسيني، الحاكم الفرنسي في موريشيوس وبصورة ملحوظة ونشطة أفكار ومشروعات القبطان موريس. وفي عام ١٧٨٠ حضر وفد تجاري فرنسي من موريشيوس لمقابلة حاكم مسقط السيد حمد بن الإمام سعيد لهدف مناقشة وتنظيم الرسوم الجمركية التي كان يتوجب على التجار الفرنسيين سدادها لموانيء شرق أفريقيا الواقعة تحت سيطرة الأسرة البوسعيدية الحاكمة. وتلي هذه الزيارة حضور وفد آخر برئاسة مسيو روزيللي إلى مسقط في عام ١٧٨٥ مفوضاً بذلك من قبل مسيو دي سوياك، الحاكم الفرنسي في موريشيوس آنذاك، بهدف التفاوض حول إتفاقية تجارية مع السيد حمد. وقد أثمرت هذه الزيارات بالتكريم في العاشر من مارس عام ١٧٩٠ «حينما قام السلطان بمنح الفرنسيين بيتاً في مسقط كمقر لقنصلية فرنسية بالرغم من أنه رفض مرارا منح قنصلية مماثلة لبريطانيا»

(Firouz Kajare). وخلال عام ١٧٩٠ تم تعيين مسيو موستييه كمفوض فرنسي لدى مسقط بصورة غير رسمية لهدف رعاية المصالح التجارية الفرنسية. وبدأ العمانيون في توظيف قباطنة وبحارة فرنسيين في سفنهم، في حين قام الحاكم العماني نفسه بتعيين رجل فرنسي يدعى مسيو موريل كطبيب خاص له. ولدى نشوب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، أصبحت فرنسا مشغولة للغاية بأوضاعها الداخلية مما حال دون تواصل هذه التداخلات الواعدة مع العمانيين، فخلال الحروب الثورية أو النابوليونية بين فرنسا وبريطانيا (في الفترة من ١٧٨٩ الى ١٨١٠) لم تتمكن عمان من تجنب أن يزج بها في خضم العاصفة التنافسية التجارية وآتون المصالح الإستراتيجية للقوى الاوروبية.

بداية التنافس الفرنسي البريطاني

ظلت بريطانيا في تنافس تجاري مع عمان في منطقة المحيط الهندي منذ إتصالاتها الأولى مع الحكام العمانيين والتي تعود للعام ١٦٤٥، ففي محاولاتها للحد من نفوذ السيطرة التجارية العمانية في المنطقة، قامت بريطانيا في القرن الثامن عشر بفرض رسوم جمركية على صادرات عمان من الهند، وحاولت شركة الهند الشرقية الانجليزية الحد من حرية مرور السفن العمانية القادمة لموانىء الهند. وعلى أية حال فقد تحولت الاهتمامات التجارية البريطانية إلى وجهة أخرى حينما تلقت السلطات البريطانية في الهند أخباراً مزعجة مفادها الدخول المظفر لحملة نابليون القاهرة في ٢٥ يوليو ١٧٩٨. وحينما علمت السلطات البريطانية بأن الطموح الأساسي لنابليون هو السيطرة على الهند، بدأوا على الفور في إجراء نشاطات دبلوماسية محمومة في محاولة لكسب تحالفات استراتيجية وسياسية وتجارية مع حكام الخليج الذين كانوا يسعون في الماضي للسيطرة عليهم واخضاعهم. وبهذه الطريقة كانوا يأملون في اجهاض أي محاولات للفرنسيين لاستغلال إتصالاتهم السابقة مع الحكام العمانيين لإنشاء قواعد يقدمون منها الدعم والمساندة لأي حملات يقوم بها نابليون بونابرت ضد البريطانيين في الهند.

وفي شهر أكتوبر عام ١٧٩٨ أي بعد مضي ثلاثة شهور من إحتلال نابليون للقاهرة، تم ارسال وفد بريطاني إلى مسقط، وكان حاكم عمان في ذلك الوقت السيد سلطان بن

أحمد (١٧٩٢ ـ ١٨٠٤) الذي وافق عل توقيع معاهدة صلح مع البريطانيين كان هدفها الأساسي حماية مصالحه التجارية، إلا أنه رفض السماح للبريطانيين بإنشاء مركز تجاري في مسقط على أساس أن ذلك من شأنه توتير علاقاته مع الفرنسيين، ولكنه أذعن (ربما كنوع من الترضية) لمطالبات البريطانيين بطرد طبيبه الخاص الفرنسي مسيو موريل كما وعدهم بعدم السماح للهولنديين والفرنسيين بالاقامة في الأراضي العمانية خلال أوقات الحرب بين الدول الأوروبية.

وبالرغم من هذه الاتفاقية مع البريطانيين، فقد استمر السيد سلطان بن أحمد بعد عام ١٧٩٨ في إرسال سفن بحرية الي موريشيوس محملة بكميات كبيرة من القمح والكبريت. كما احتفظ في نفس الوقت بعلاقات طيبة مع سلطان دولة ميسيور في الهند الذي كان العدو الذي لا يتزحزح لبريطانيا. وقد أنشأ أول سفارة أجنبية في مسقط عام ١٧٨٠. وفي عام ١٧٩٩ وبعد إبرام تحالف مع حاكم موريشيوس دخل السلطان تيبو في حرب مع البريطانيين. وقد كان العمانيون في ذلك الوقت يقدمون مساندة كبيرة للفرنسيين في شرق أفريقيا في حربهم ضد البريطانيين، ويبدو أن هذه المساعدات كانت حاسمة في تمكين موريشيوس من الصمود طويلا خلال فترة الحروب. وعليه فلا عجب أن قام نابليون في عام ١٧٩٩ بإرسال خطاب مساندة للسيدين سلطان بن أحمد وسلطان تيبو مخاطبا إياهما بمصطلحات ثورية مثل مواطن (citoyen) وواعداً إياهما بالمساعدة في صراعهما المشترك ضد البريطانيين.

ولكنه وبعد أربع سنوات لاحقة، تغير الوضع بصورة مأساوية نحو الأسوأ فيما يتعلق بالعلاقات العمانية الفرنسية. ففي عام ١٨٠٣ رفض السيد سلطان استقبال مسيو دي كافينياك، القنصل الفرنسي المعين حديثاً لدى وصوله الى مسقط لاستلام مهام عمله. وقد كان هنالك العديد من العوامل وراء هذا الأزمة الدبلوماسية، فقد إنتهى في ذلك الوقت إحتلال الفرنسيين للقاهرة وتم إيقاف زحف الفرنسيين نحو سوريا كما تمت هزيمة تيبو من قبل البريطانيين، وقد برهنت بريطانيا للجميع بأنها المسيطر بدون منازع على الهند. أما على الجبهة الداخلية فقد قامت القوات الغازية لبعض العناصر القبلية من أجزاء أخرى من الجزيرة العربية بإحتلال شوارع مسقط، عاصمة السيد سلطان بهدف الإطاحة بحكم البوسعيديين. وتحت ظل هذه الظروف ومواجهاً

بالتهديد في قلب عاصمته، فإنه لم يكن هناك خيار أمام حاكم مسقط سوى الإلتجاء الى الجـهة التي يرى أنها الأقوى والتي أثبتت قوتها من خلال الإنتصارات التي حققتها في حروب الدول الأوروبية، وتلك القوة العظمى كانت بالطبع بريطانيا.

هذه هي كانت الظروف التي جعلت السيد سلطان يرفض استقبال القنصل الفرنسي الجديد عام ١٨٠٣ وقـد أعلن صراحـة أن الهند قـد كـانت دائمًا وعلى مدى التاريخ أحد الشركـاء التـجـاريين الأسـاسـيين لعمان، وعليـه فإن التحالف مع البريطانيين الذين يملكون زمـام الامـور حـاليـاً في الهند سـيكون له فوائد تجارية مستقبلية لمسقط على المدى البـعيد. وعلى هذا الاساس من العقلانية تجاوب مع الطلبات البريطانية لتحجيم عـلاقـاته مع فـرنسـا. وهكذا انتـهت أول حـادثة من التنافس البريطاني الفرنسي على الأراضي العمانيـة، وترتب على ذلك أن تواصلت الإرتبـاطات الرسـمية للبريطانيين مع الدولة البـوسـعـيـدية الحاكمة. فالطموحات البريطانية في منطقة المحيط الهندي التي كـان تواجـدها قديمًا بهدف التنافس التجاري مع القوى الإقليمية مثل عمان، قد تطور إهتمامها الآن بالدرجة الأولى لحماية الوجود البريطاني في الهند، وطوال الفترة المتبقية من القرن التاسع عشر نشطت التحركات البريطانية، بالرغم من أنها في بعض الأحيان تتـقـمص ثوب محاربة تجـارة الرقيق ولكنها في حقيقة الأمر كانت تهدف الى التصدي وتدمير أي منافسـة تجـارية أو تحـدٍ لوجـودها السـيـاسي في المنطقة من قبل القوى الإقليـمـية أو الغربية. وقد دأبت بريطانيا على إتباع سياسة ابرام معاهدات مع معظم دول الخليج مما سـاعـد في تحقيق هدف مزدوج تمثل في إبعاد القوى الغربية الأخرى من الخليج وأضاف مزيداً من الفاعلية لكبح جماح القوى الاقليمية الأخرى مثل عمان.

الفـــترة من ١٨٠٣ ـ ١٨٩٠

ظل التـجـار والموظفون الفرنسيون في منطقة المحيط الهندي غير متأثرين باتفاقية السـيد سلطان مع البريطانيين واستمروا في جهودهم لتوقيع معاهدة تجارية مع حكام عمان، حـتى بعـد الهزيمـة الساحقة التي حاقت بالفرنسيين في موريشيوس على أيدي البريطانيين عام ١٨١٠. وجاءت وفاة السيد سلطان وخلافة ابنه سعيد بن سلطان له في الفترة من ١٨٠٦ الى ١٨٥٦ ببـصيص أمل للفرنسيين. وبفضل الجهود المكثفة للجنرال دي كـاين الحاكم الجديد في موريشيوس تم توقيع معاهدة (سلام دائم وأبدي بين صاحب

الجلالة إمبراطور الشعب الفرنسي وصاحب الجلالة سلطان مسقط) بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٠٧ متيحة للعمانيين والفرنسيين إمتيازات عظيمة في مجالات التجارة والملاحة في المياه الاقليمية لكليهما. إلا أن هذه الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها أبداً من قبل الحكومة الفرنسية في باريس. كما تم إبرام معاهدة تجارية عمانية فرنسية مع حاكم بوربون بتاريخ ٣٠ مارس ١٨٢٢ إلا أن هذه أيضاً أصبحت شأنا محلياً.

التحدي الأمريكي للسيطرة السياسية البريطانية

بعد عشر سنوات لاحقة دخل المسرح الرئيسي لاعب جديد، ففي عام ١٨٣٠ لم يأت التحدي للسيطرة السياسية البريطانية من الفرنسيين وإنما من الامريكان، فالتجار الامريكيون كانت لهم صلات تجارية مع العمانيين في شرق أفريقيا منذ نهاية القرن السابع عشر، فالتجار من ميناء سالم بماسوشيتوس كانوا يتاجرون مباشرة مع مسقط منذ بداية القرن التاسع عشر. وحينما تقرب التجار الأمريكيون، خاصة أدموند روبرتس إلى السيد سلطان بن سعيد لإبرام معاهدة تجارية لتسهيل التجارة بين البلدين، فان السيد سعيد، وبعكس والده، لم يشعر بالحاجة الى إستشارة حلفائه البريطانيين، وقام في مسقط بتوقيع معاهدة مع الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٣٣. وتفيدنا الوثائق الدبلوماسية البريطانية لذلك الوقت بأن (أخبار معاهدة سعيد مع الحكومة الأمريكية قد استقبلت بحزن في الهند)، وتم على الفور إرسال وفد بريطاني للتوضيح والاستفسار من السيد سعيد، وعلى أية حال، ومهما كان عدم إقتناع البريطانيين بالمعاهدة العمانية الامريكية، إلا أن المعاهدة (بالرغم من تحسر البريطانيين الشديد عليها إلا أنهم لم يكونوا قادرين على اكتشاف أي أرضية صلبة بحيث يكون للتدخل البريطاني لابطال أو تعديل بنودها ما يبرره)، وعليه بقيت المعاهدة. وقد فطن البريطانيون إلى أن معارضة المعاهدة لا يعني فقط معاداة حاكم عمان وإنما الحكومة الأمريكية أيضاً، فالامريكيون بخلاف البريطانيين والفرنسيين لم تكن لديهم طموحات استعمارية أو مخططات إقليمية في المنطقة، فهدفهم الرئيسي كان ينحصر في التجارة، وعموماً حتى في المجال التجاري فقد تم احباطهم وتحييدهم كتهديد لمنافسيهم نتيجة للمستجدات الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية حيث بدأت الصراعات المحلية بين الشمال والجنوب وتطورت الى حرب أهلية

في عام ١٨٦٠. وبالرغم من أن هذه الحرب الأهلية قد قللت من التهديد التنافسي الذي كان يمكن للأمريكان لعبه في المنطقة علمًا بأن الأمريكيين لم يكونوا يشكلون تحدياً خطيراً للسيطرة السياسية البريطانية في المنطقة، إلا ان الوجود الامريكي خلال حقبة ١٨٣٠ قد شكل هاجساً اضافياً للبريطانيين المنهكين لإزاحة منافسيهم الفرنسيين. فوصول أول قنصل أمريكي، والترز مفوضاً (كقنصل للولايات المتحدة الامريكية في جزيرة زنجبار ومسقط) في مارس عام ١٨٣٧ قد تزامن مع المستجدات غير السعيدة بالنسبة للبريطانيين التي تمثلت في إزدياد النشاط الفرنسي في البحر الاحمر بعد ابرام تحالف مع القاهرة. وكرد فعل جزئي لهذه التطورات قررت بريطانيا في عام ١٨٣٩ الاستيلاء على عدن لإيقاف منافسها الرئيسي من الحصول على محطة تزويد بالفحم الحجري في الساحة الخلفية من الهند، وفي نفس العام قامت بريطانيا بتوقيع معاهدة تجارية مع السيد سعيد بن سلطان.

وقد لقيت المقترحات للمفاوضة قبولاً من السيد سعيد حيث بدأ يشك في هذا الوقت بأنه لدى الفرنسيين مخططات حول الممتلكات العمانية في شرق أفريقيا، ويتضح ذلك الاهتمام من خلال موفديه المرسلين الى السلطات البريطانية والفرنسية، فقد كتب الى اللورد بالمرستون بوزارة الخارجية البريطانية مايلي:

« إن دولة فرنسا تضع نصب أعينها ممتلكاتنا في وحول زنجبار. هل من الممكن أيقافهم وابعادهم عنا وعن ذريتنا وأجيالنا القادمة أو هل تنصحون بالموافقة على مطالبهم ».

وفي نفس الوقت أرسل السيد سعيد خطاب إحتجاج الى الحاكم الفرنسي في الريئينيون يقول فيه «تدركون معاليكم بأن سكان نوصيبيه وكمروس ينتمون لي وهم من رعيتي. وعليه فإنني آمل من معاليكم مراعاة للصداقة القائمة بيننا أن تمنع رجالك من السيطرة على مقاطعاتي وممتلكاتي».

وبالرغم من أن اللورد بالمرستون في سياق رده نصح السيد سعيد «برفض الانصياع لأية مطالبات قد تفرضها عليك دولة فرنسا وأن تعتمد على مساندة بريطانيا لك»، إلا أنه في عام ١٨٤٠ إستقر الفرنسيون في كمروس وقناة موزمبيق

واحتلوا مايوت بعكس تأكيدات المساندة التى وعد بها اللورد بالمرستون والتي لم تتحقق أبداً مما أثار حفيظة السيد سعيد.

وفي المقابل كانت حقبة أعوام ١٨٤٠ بمثابة فترة تقارب وعودة للعلاقات البريطانية الفرنسية، فبعد النصح السابق من قبل البريطانيين للسيد سعيد بعدم إجراء أي نوع من الإتصالات مع الفرنسيين مهما كانت طبيعتها، قام اللورد بالمرستون في مطلع عام ١٨٤٠ بإخطار السيد سعيد بأن بريطانيا لن تمانع في إعادة علاقاته مع الفرنسيين، وعليه لم تثر دهشة البريطانيين حينما أبرم السيد سعيد معاهدة تجارية مع الفرنسيين بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٤٤ وتمت المصادقة عليها نهائياً هذه المرة بواسطة لويس فيليب، ملك فرنسا، في باريس عام ١٨٤٦ .

وطوال هذه الفترة تواصل سعي التجار والمسؤولين الفرنسيين لإيجاد سبل لتعزيز علاقاتهم مع العمانيين بهدف الإستفادة من التوسع المذهل للتجارة العمانية في أفريقيا والمنطقة العربية.

وعلى إثر وفاة السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦ بعد نصف قرن من الحكم بدأت حقبة جديدة من تاريخ الدبلوماسية العمانية، ففي عام ١٨٥٩ كتب نابليون الثالث الى السيد ماجد ـ الحاكم الجديد لزنجبار ـ بصدد إنشاء علاقات وثيقة مع العمانيين:

«علمنا وبإهتمام بالغ عن توليكم العرش بعد وفاة والدكم العزيز صاحب السيرة الجليلة السلطان سعيد الذي كان دوماً الصديق العزيز المخلص لفرنسا ... ويسرنا أن نكرر لكم تهانينا ونؤكد لكم بأننا سنواصل توثيق وتطوير العلاقات المتبادلة».

وعلى أية حال فإن الأسرة العمانية الحاكمة نفسها كانت تعاني مشاكل داخلية تمثلت في التنازع للسيطرة على أجزاء مختلفة من إمبراطورية السيد سعيد مترامية الأطراف. وكانت النتيجة النهائية هي ما يسمى بالقرار الداهية (Canning Award) عام ١٨٦١ حينما قرر اللورد كاننج البريطاني أن تصبح مسقط وزنجبار سلطتين منفصلتين وتقوم الأكثر ثراء منهما بدفع ٤٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً الى مسقط كتعويض لها. ولأجل كسب إعتراف دولي لقرار تقسيم عمان قام البريطانيون في العاشر من مارس عام ١٨٦٢ بتوقيع إتفاقية مع فرنسا اتفقت فيها القوتان العظميان بإحترام إستقلال الدولتين الجديدتين.

وقد تضمنت اتفاقية عام ١٨٦٢ بين البريطانيين والفرنسيين في الظاهر «استقلال» الدولتين الجديدتين، إلا أنها في الحقيقة هدفت لقمع أي طموحات قد يتطلع إليها الفرنسيون في زنجبار وشجعت الفرنسيين، الذين لم يكن لهم نفوذ يذكر في المنطقة العربية، على حصر نشاطاتهم في محور سيطرتهم الحالي في أفريقيا ومدغشقر وكمروس. وعليه أصبح المسرح خالياً ومكشوفاً أمام البريطانيين لعمل ما يحلو لهم في الممتلكات العمانية في أفريقيا، حتى كان أواخر القرن التاسع عشر حينما ظهرت قوى أوروبية جديدة نذكر منها بلجيكا، وإيطاليا وألمانيا للالتحاق بركب معترك التهافت العظيم على أفريقيا.

الحادثة الثانية للتنافس الفرنسي البريطاني

نشطت في عمان (الجزء العربي) أيضاً حركة دبلوماسية متزايدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة لمشاركة أعداد متزايدة من الشعوب الاوروبية. فقد تمت اعادة تعيين مفوض بريطاني إلى مسقط في أوائل عام ١٨٦٠ وجرى توقيع العديد من المعاهدات البريطانية الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق.

وفي عام ١٨٧٧ وقعت عمان معاهدة تجارية مع هولندا، وفتحت الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لاستيراد كميات كبيرة من التمور العمانية، قنصلية في مسقط عام ١٨٨٠.

وفي عام ١٨٩١ تمت اعادة توقيع الإتفاقية العمانية البريطانية، إلا أنه في هذه المرة أصر البريطانيون على تضمين فقرة جديدة تنص على الآتي:

«من السلطان وورثة عرشه لا يحق لهم التنازل أو البيع أو الرهن أو السماح باحتلال ـ ما عدا للحكومة البريطانية ـ الممتلكات السلطانية لمسقط وعمان أو تلك التابعة لهم».

كما كان البريطانيون حريصين في هذه الفترة على إعلان الوصاية على مسقط مثلما فعلوا في زنجبار عام ١٨٩٠، ولم يكن للفرنسيين بأي حال من الأحوال نصيب في هذه الوصاية. فكل من وثيقة عدم التصرف "non - alienation bond" كما أصبحت

تُعرف، وفكرة الوصاية البريطانية على مسقط قد تم إعتبارهما في باريس بمثابة خرق للإعلان البريطاني الفرنسي عام ١٨٦٢ وقد قُدر للمفاوضات حول هذه المواضيع أن تُبلى في خضم معمعة القوى الأوروبية أنفسها للعديد من السنوات الآتية.

كانت حقبة أعوام ١٨٩٠ أيضاً فترة تحالف فرنسي - روسي هدف لخلق تحدٍ مشترك للسيطرة والتفوق البريطاني في الخليج، ففي أوائل فترة عام ١٨٩٠ قامت القنصليات الفرنسية في موانىء المحيط الهندي بإصدار أعلام فرنسية إلى أصحاب السفن العربية، خاصة أولئك من ميناء صور العماني وذلك بهدف حمايتهم من البريطانيين الذين كانوا يقومون بعمليات توقيف وتفتيش ضد جميع السفن المحلية في أعالى البحار بزعم البحث عن تجارة الرقيق، إلا أنهم في الحقيقة كانوا يهدفون الى منع هذه السفن من حمل أي بضائع.

وفي نوفمبر من عام ١٨٩٢ أعلن مسيو دلونكل في البرلمان الفرنسي بأن الشرف الفرنسي يتطلب وجود مفوض قنصلي يتم تعيينه في مسقط «لهدف الاحتفاظ بسجل عن الرعايا تحت الحماية الفرنسية» إذ من خلال توطيد نفسها في منطقة الخليج، تستطيع فرنسا أيضاً إدارة مصالحها ومقدراتها ويمكن لها توثيق تعاونها أكثر مع روسيا. وفي عام ١٨٩٣، وافق وزير الخارجية الفرنسي مسيو دونفيل على انشاء وظيفة المفوض القنصلي، وعليه ومن هذا المنطلق وصل إلى مسقط بتاريخ ٨ نوفمبر ١٨٩٤ لإستلام مهام عمله الدبلوماسي كقنصل عام، الفرنسي مسيو بول أوتافي الذي يجيد تحدث اللغة العربية وله خبرة طويلة في زنجبار ومناطق أخرى في المحيط الهندي ويوصف مسيو بول أوتافي بأنه:

«دبلوماسي لبق ونشط كان يعتبر أكثر من مجرد نظير لخلافة المفوضين غير المبدعين الذين تولوا حماية المصالح البريطانية في عمان في حقبة أعوام ١٨٩٠، (لاندن Landen)، وقد أقام القنصل خلال فترة وجيزة علاقة وطيدة مع السيد فيصل بن تركي (١٩١٣ - ١٨٨٨). فمع شعور السيد فيصل بن تركي بأنه تحت إمرة البريطانيين منذ توليه العرش فقد نالت أفكار مسيو بول أوتافي الجدلية إستحسانه وإهتمامه، وقد أكد القنصل الفرنسي مراراً للسيد فيصل بأنه وحده (أي السيد فيصل) حر مثل حرية

وسيادة دولته حسب القانون الأوروبي في إدارة شؤون علاقاته الخارجية وأنه المسؤول الوحيد قانونياً عن الحكومة. ولتجربة ممارسة هذا الحق قام السيد فيصل بتأجير بندر جصة وهو مرفأ صغير يقع جنوب مسقط إلى الفرنسيين بهدف إنشاء محطة للفحم الحجري تستخدمها السفن الفرنسية الزائرة مشابهة لتلك المحطة التي كان يستخدمها البريطانيون في مسقط منذ عام ١٨٥٤ وقد عارض البريطانيون هذه الخطوة مدعين بأن الإيجار يعتبر خرقاً لوثيقة عدم التصرف " non - alienation bond " بموجب المعاهدة البريطانية العمانية الموقعة عام ١٨٩١، وقد عارض السيد فيصل هذا الإدعاء وسانده في ذلك مسيو أوتافي الذي صرح بأن وثيقة عدم التصرف كانت في حد ذاتها خرقاً للاتفاقية الفرنسية البريطانية الموقعة عام ١٨٦٢.

وبدأ المسؤولون البريطانيون في ممارسة ضغط على السيد فيصل تمثل في سحب مساعدات زنجبار التي كانت تدفع الى حاكم مسقط، كما قاموا بنصح جميع التجار البريطانيين والهنود في مسقط ومطرح بعدم تقديم أي قروض مالية الى السلطان. ومع ذلك حاول السيد فيصل الصمود، ولكن حينما قام البريطانيون بتوجيه مهلة انذار له وتهديده بنسف مقر اقامته بالقنابل، لم يجد بديلاً أمامه سوى المطاوعة. وعلى أية حال فقد تم منح الفرنسيين معبراً لاستخدام منطقة مستودعات الفحم في مرفأ مسقط، وتم الاتفاق بين البريطانيين والفرنسيين على أن تستثنى شروط اتفاقية عام ١٨٦٢ القوتين العظميين من شرط تأجير أراض عمانية.

وعقب هذه الحادثة، نشأ نزاع جديد حينما قام البريطانيون في مسقط باعتقال ثلاثة من البحارة العمانيين كانوا مبحرين من صور على متن سفينة تحمل العلم الفرنسي مثلث الالوان، واحتج القنصل الفرنسي على ذلك بحجة حق الولاية على العمانيين بصفتهم من الرعايا الخاضعين للحماية الفرنسية. وتم أخيراً رفع القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وقضى الحكم بعدم السماح للفرنسيين بإصدار أي اعلام جديدة مع السماح للعمانيين الذين بحوزتهم أعلام فرنسية صادرة قبل تاريخ ١٨٩٢ بمواصلة استخدامها.

وتمثلت ساحة النزاع الثالثة في تجارة الأسلحة التي شارك فيها البحارة الخاضعون للحماية الفرنسية بصورة كبيرة حيث منعت بريطانيا رعاياها من المشاركة في هذه التجارة. وبالرغم من أن بريطانيا قد سعت عبر الوسائل الدبلوماسية لوقف هذه التجارة التي كانت مضرة بالنسبة لوضعها في بلاد فارس وأفغانستان حيث كانت معظم الأسلحة تستورد من مسقط، إلا أن هذا الامر لم يتم حله جذرياً إلا بعد أن تحسنت العلاقات الفرنسية البريطانية وتم التوصل إلى تفاهم ودي عام ١٩١٤.

وفي الختام فانه مهما كانت المبررات القانونية التي كانت لدى القناصل الفرنسيين لحماية المصالح الفرنسية في عمان وممتلكاتها لما وراء البحار، فإنه كان يصعب عليهم تنفيذ أي شيء دون الحصول على سند قوي من باريس. ففي أوروبا المشغولة منذ العقود الأولى للقرن العشرين بالأوضاع الأوروبية ومع نمو وتزايد طموحات ألمانيا، فان الدبلوماسية في عمان أو أي مكان آخر خارج أوروبا قد إستنزلت تحت أحسن الأوضاع الى المرتبة الثانية.

ومع إستمرار تحسن العلاقات بين بريطانيا وفرنسا، سعت بريطانيا لمزيد من الوصاية الرسمية على عمان، وحاولت إقناع الفرنسيين بالرجوع الى ضمانات المعاهدة التي وقعوها فيما يخص عمان، ولكن دون جدوى. وحقيقة وفي عام ١٩١٣ قامت بريطانيا وفرنسا بإعادة توثيق الاعلان المشترك لعام ١٨٦٢. ومع بداية الحرب العالمية الأولى إنسحب الفرنسيون من عمان، وفي عام ١٩٢٠ تم تسليم آخر مصالح الفرنسيين في مسقط وهو مرفأ مستودع الفحم الذي حصلوا عليه بعد مشقة كبيرة، الى البريطانيين. أما النشاطات الروسية فلم تتجاوز توقف سفنهم البخارية بين الحين والآخر في مسقط بعد إنشائهم خط ملاحة السفن البخارية، الذي لم يعمر طويلاً في الخليج كما كانت السفن الألمانية تأتي إلى مسقط وشاركت الوكالات الالمانية في شرق أفريقيا وفي عمان نفسها خلال الحرب الأهلية في الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٢٠ . أن جميع هذه التحديات لم تثبت فاعليتها، وبإغلاق القنصلية الأمريكية في عام ١٩١٥ أصبحت بريطانيا القوة الأجنبية الوحيدة التي لها تمثيل ووجود في مسقط.

فرنسا وعُمان
والمحيط الهندي

كوليت لوكورغرانميزون

يرجع التواجد الفرنسي بالمحيط الهندي إلى زمن بعيد. فمنذ القرن الثامن عشر كانت السفن الشراعية تتردد كثيراً على الساحل الشرقي لإفريقيا بحثاً عن الأيدي العاملة لجزرها المنتجة للسكر(إيل دوفرانس والبوربون)، حيث كانت المراكز البرتغالية في موزمبيق تمد هذه الجزر بالأيدي العاملة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر، كانت معظم هذه الأيدي العاملة تأتي من كلوة.

وفي عام ١٧٨٥، وبعد مغامرات عدة، فرض إمام مسقط سيطرته على هذه الجزيرة الجنوبية بالساحل الشرقي، وأصبح بذلك السلطة التي يتعين الرجوع إليها. لذا، أرسلت فرنسا مفاوضاً لمسقط، وهو السيد روزيللي الذي كان عليه وضع الركيزة الأساسية لمعاهدات تجارية مع عُمان لتنظيم التجارة بتلك المنطقة .

وكانت تلك بداية العلاقات الثلاثية بين فرنسا وعُمان والحكام العرب لجزر الساحل الشرقي لإفريقيا، وذلك بالطبع لخدمة المصالح التجارية على المدى القريب، ولكن أيضا بهدف سياسي وهو إقامة علاقات قوية ومميزة مع أئمة مسقط.

١ ـ تذكير تاريخي

في القرن الثامن عشر، كانت عُمان تبسط سيادتها على جزء من الساحل الشرقي لإفريقيا والجزر المحيطة بها. وفي نهاية ذلك القرن، كان هناك نحو ثلاثمائة عربي يعيشون في تلك الجزر ويمارسون فيها التجارة والنخاسة. وفي عام ١٧٨٥ كانت كلوة كيوماني، التي تقع عند منفذ الطرق الداخلية لمنطقة بحيرة ملوي تخضع للسيطرة العمانية مما حدا بفرنسا إلى إقامة علاقات سياسية مع أئمة عُمان والتعامل محلياً مع الممثلين أو الولاة التابعين للإمام.

في ذلك الوقت كانت عُمان وفرنسا تمارسان سياسة توسعية بالمحيط الهندي بهدف ضمان الاشراف التجاري على هذه الجزر.

وخلال ذلك القرن إمتد النفوذ العماني نحو الجنوب - وبالاخص جزر القمر - حيث أقام التجار العمانيون مراكز لهم. أما الفرنسيون فكانت لهم أطماع، ليس في جزر القمر فحسب، وإنما في مدغشقر أيضاً. لذا كانوا يسعون إلى التفاوض مع عمان وتحديد مناطق النفوذ الخاصة بكل منها.

وفي بادىء الأمر، تم إبرام إتفاقيات تجارية: نظام حماية متبادلة كالإعفاء من رسوم الملاحة والجمارك.

وهكذا وفي عام ١٨٢٢ سمح فريسينيه ، حاكم البوربون، لسفن مسقط بالاعفاء من الرسوم الجمركية على إستيراد وتصدير بعض السلع، كالسكر وجوزة الطيب والقرنفل. وفي المقابل، تم إرسال عقيد بحري فرنسي إلى مسقط للتأكد من حسن الترتيبات المهيئة من قبل السلطان للسفن الفرنسية القادمة من البوربون.

وتوالت دلائل حسن النوايا التي أظهرها كلا الجانبين. وهنا نشير إلى أن «ضم فرنسا لجزر نوصيبية والمايوت عام ١٨٤٠ جعل لها مكاناً في قلب الممالك العمانية بجزر القمر والمناطق المحيطة بزنجبار، حيث كان السلطان سعيد قد إتخذ منها في نفس ذلك العام مقراً له».

وهنا نشأت فكرة مشروع معاهدة مع عُمان لإعتماد الممارسات التجارية القائمة، وتأمين استقرار التبادل المقبل. وقد وُقعت هذه الاتفاقية في ١٧ نوفمبر ١٨٤٤، وكان حاكم البوربون حينئذ هو رومان ديفوسيه .

٢ - التنافس الفرنسي - البريطاني في المحيط الهندي :

على الصعيد السياسي، كانت فرنسا تنوي الابقاء على إستقلال الجزر غير الواقعة تحت سيادتها وتتصدى لأية محاولة مباشرة أو غير مباشرة للسيطرة على تلك الأراضي.

لذا إصطدمت فرنسا بالنفوذ المتزايد لبريطانيا في المحيط الهندي حيث كانت بريطانيا تراقب التحركات الفرنسية.

وقد أدى إحتلال نوصيبيا عام ١٨٤١ إلى موجة أولى من الاحتجاجات من جانب بريطانيا. وخشية منها أن يسبقها الانجليز إلى احتلال جزر القمر، قررت فرنسا، بالاتفاق مع السلطان، إحتلال المايوت. بيد أن الخوف من إحتمال إمتداد صراع «استعماري» مع انجلترا دفع الحكومة الفرنسية ـ أي ملكية يوليو كما كانت تسمى في ذلك الوقت ـ للتخلي عن بسط نفوذها على مدغشقر. وقد أدى التوسع الفرنسي المحدود بجزيرة المايوت إلى منح فرنسا الميناء الذي كانت بحاجة إليه فيما وراء رأس الرجاء الصالح.

وبالفعل، كانت فرنسا ترغب في الاستمرار في ممارسة إشرافها على قناة موزمبيق المؤدية إلى الجزر الواقعة تحت حمايتها، أو تلك التي كانت تطمع في الاستيلاء عليها. وقد أحبطت إنجلترا محاولة فرنسا فرض حمايتها على جزيرة أنجوان ، غير أنها أقرت فعلياً، عام ١٨٤٧م، الهيمنة الفرنسية على جزر المايوت، وذلك بأن قامت بأداء التحية للعلم الفرنسي. وفي هذا الصدد، كتب السير جون كيرك ، القنصل الانجليزي المقيم بزنجبار، يقول: «لاجدال في أن فرنسا وطدت سيطرتها في المحيط الهندي بتثبيت أقدامها في جزر القمر مما يحقق لها مكاسب تجارية ونفوذاً سياسياً على زنجبار، حيث يتولى العديد من مواطني جزر القمر مناصب هامة بها» (أرشيف وزارة الخارجية البريطانية).

وكانت فرنسا تأمل في الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي الذي تتمتع به زنجبار، المرفأ الرئيسي بالساحل الشرقي لأفريقيا، فازدهرت تجارة العاج والبهارات ورفعت الدخل الذي كان يجنيه السلاطين من الضرائب الى خمسة اضعاف خلال خمسين عاماً.

كما أبرمت فرنسا إتفاقيات تجارية، لكنها كانت تسعى في الوقت ذاته للحصول على أراض لها في تلك الجزيرة الكبيرة لتوطين مزارعين لزراعة القرنفل والنارجيل، هذان المحصولان الإستوائيان الوفيران. وقد وضع السلطان أراضيه تحت تصرف حاكم البوربون، وتقرر إعفاء تلك المزارع الفرنسية من أية رسوم لمدة عشر سنوات على أن يقوم الحاكم في المقابل بتوفير مزارعين دون تحمل خزانة السلطان أية تكلفة إضافية، ويتم إعفاء القرنفل المُصدر من البوربون الى الاراضي العربية من الرسوم الجمركية، وأخيرا تعهد الحاكم بتأمين سلامة الرعايا العمانيين الذين يقومون بزيارة البوربون وممارسة التجارة بها .

ومن هذا المنطلق أصبح إنشاء قنصلية فرنسية أمرا حتمياً. وهو ما كان غيلان قد أوصى به بعد قيامه بحملة بالمحيط الهندي والساحل الشرقي لإفريقيا عام ١٨٣٨، وذلك ليتولى القنصل «ارشاد الحكومة حول أفضل السبل لتدعيم العلاقات التجارية لفرنسا مع تلك البقاع» (أرشيف وزارة الخارجية). كما كان من مهام القنصل المرتقبة مواجهة تأثير المستوطنين البريطانيين المتمركزين بقوة في تلك الجزيرة. وكان بروكان أول قنصل فرنسي يتم إرساله إلى زنجبار إبان توقيع المعاهدة ١٨٤٤م.

وقد سببت النخاسة، وما أثارته من إستياء على النطاق الدولي ، إزعاجاً كبيراً للإنجليز الذين قاموا بحملات مضادة، وحملوا لواء مكافحة تجارة العبيد.

وقد منحت فرنسا للسفن العربية التي تمارس التجارة مع البوربون أو جزر القمر حق رفع الراية الفرنسية. وبدأ سريان هذا القرار، الذي دعمه أمر من حاكم المايوت، اعتباراً من ١٨٤٦م.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار كان ينص على أنه «على كل سفينة مرخص لها أن تبحر وهي رافعة العلم الفرنسي، عليها تقديم قائمة بأفراد الطاقم (...) واسم ولقب القائد والبحارة والمسافرين المسجلين، مع تاريخ إبحارهم عليها». وتوالت التجارة رغم مواصلة البحارة الانجليز القيام بعمليات التفتيش والمراقبة والأسر والتدمير. وكانت بريطانيا تؤكد أن صكوك الفرنسة تسمح للأشخاص المتمتعين بالحماية الفرنسية بخرق إجراءات تحريم تجارة الرقيق. وتصاعدت الاحداث والتوترات والمواجهات.

وفي مسقط، كان أوتافي، نائب القنصل، يقوم بالتحقق من صكوك الفرنسة ومن محاولات السفن حيث كان يتوجه إلى صور التي كانت تنتمي إليها معظم السفن العمانية وترسو بها بين مواسم الامطار. واستطاع بمناوراته الذكية إحباط الخطط الانجليزية. وبعد قيام برتغاليين من موزنبيق بأسر إثنتي عشرة سفينة ترفع الراية الفرنسية وتقوم بممارسة تجارة ممنوعة، إزدادت العلاقات الفرنسية ـ البريطانية سوءاً. وتم رفع النزاع إلى محكمة لاهاي الدولية. وفي حكمها الصادر في الثامن من أغسطس ١٩٠٥ أيدت هذه المحكمة النظرية البريطانية إلى حد كبير.

٣ ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية ، وإنشاء القنصليات

كان كل من حاكم البوربون وروسو قد أبديا رغبتيهما، منذ القرن الثامن عشر، في إنشاء قنصلية بمسقط، كما كانت لجنة الانقاذ الشعبي قد قررت إرسال بوشان إليها، وهو عالم فلكي مشهور. غير أنه لم يصل قط إلى مسقط لتوقفه في مصر.

ومع ذلك، فقد تم إرسال أول قنصل فرنسي إلى زنجبار عام ١٨٤٤م إبان حكم السلطان سعيد وهو القنصل بروكان الذي كان برتبة عقيد بحري. وقد تمكن من إقامة علاقات مميزة مع القنصل البريطاني المقيم، هامرتون إلى حد أن تضايق منها السلطان خشية أن يتحالف الإثنان ضده. وقد كان تأثير بروكان محدوداً نظراً لقصر إقامته، حيث راح ضحية المرض عام ١٨٤٧ بعد مضي ثلاث سنوات على وصوله.

ولم يعد هناك تمثيل فرنسي بزنجبار طوال عامين إلى أن وصل إليها بليني في أكتوبر ١٨٤٩م، حيث دافع بحماس عن المصالح الفرنسية بالساحل الشرقي لإفريقيا. غير أنه في عام ١٨٥٢م تم إلغاء المحطة البحرية في البوربون والتي كانت مصدراً للنفوذ الفرنسي بالمنطقة. ومنذ ذلك الحين لم يعد لأية سفينة فرنسية أثر بالساحل الافريقي. وفي عام ١٨٥٥ أبدى كوشيه ، القنصل الذي خلف بليني، شكوى مُرة من هذا الوضع. وبعد وفاة السلطان سعيد عام ١٨٥٤م حاول كوشيه التأثير على خليفته السيد ماجد. وقد أدى النزاع على الخلافة ، الذي أعقب وفاة السلطان سعيد، بين السيد ثويني بمسقط والسيد ماجد بزنجبار، إلى لجوء السيد ماجد لطلب مساعدة فرنسا.

وكان لفرنسا دائمًا ممثلون بالجزيرة لحماية مصالحها بالمنطقة، وبالفعل أقام تجار مارسيليا تجارة منتظمة مع زنجبار على الرغم من التفسير المحدود لمعاهدة ١٨٤٤م. وتولى شارل دوفيين منصب القنصل عام ١٨٧٣م ثم أعقبه أوتافي الذي أصبح فيما بعد، عام ١٨٩٤م أول نائب قنصل فرنسي يعين بمسقط.

ولعدم وجود ممثلين دبلوماسيين رسميين لها بعُمان والخليج، كانت فرنسا وحكوماتها المختلفة توفد المفاوضين والسفن الحربية لرعاية مصالحها والتفاوض بشأن إبرام إتفاقيات مشتركة.

٤ ـ الأطمـــــاع الدوليـــة بالمحيـط الهنـــدي وإفـريقيـــا والخليـج في القـــرن التاســع عشـــر

في منتصف القرن التاسع عشر وبينما كانت زنجبار في أوج مجدها، إشتدت الأطماع الأجنبيـة حولها. وكان المحيط الهندي مركز تجمع القوى الغربية حيث كانت تتواجد به كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

وكـانـت تلك الأخـــيرة قـد أبرمت، بعـد إنجلترا وفـرنسـا، مـعـاهدة تجـارية مع الـسلطان. كما كـان لها ممثلـون مـقـيـمـون بالجـزيرة وتشكل مع الهنـد أكبر مـشتر للعاج بالساحل الشرقي.

وأخـذ التوسع الأوروبي في الإزدياد خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. وسـاهم تصـاعد السياسات الاستعمارية للقوى الأوروبية في بلورة المنافسات واعطاء أبعاد أكبر لهذه الاطماع.

فـالبعض كانت لديه مصالح ساحلية بالمحيط الهندي، والبعض الآخر كان يسعى للتوغل بالقارة الإفريقية لتوسيع شبكته التجارية بها بعد وصول العرب إليها.

ولم تبـد بريطانيـا إهتماماً إزاء هذه التـوسـعـات الجـغرافية بإفريقيا، حيث كان شغلها الشاغل منصباً على الهند وعلى حماية طرقها البحرية والبرية المؤدية إليها.

أمـا ألمانيـا، فكانت تريد أن تأخـذ لهـا مكاناً في إفـريقـيـا الوسطى أبعد من بحيرة تـنـجـانـيـقـا التي كـانت قـد وضـعت يدها عليـهـا. لذلك سـارع الانجليـز بتنفـيـذ سـيـاسـاتهم حـتى يضـمنوا، قـبل فـوات الأوان، حـقـوقهم في بعض المناطق وبعض الأراضي المملوكة للسلطان.

وفي عام ١٨٨٦، قامت لجنة دولية بتحديد مناطق النفوذ الانجليزية والالمانية. وأدت هذه الاتفـاقـيـة التي أجـريت عليـهـا عـدة تعديلات، إلي وضع زنجبار تحت الحماية البريطانية عام ١٨٩٠م.

وفي الوقت ذاته بدأت بلجـيكا في عـهـد ليوبولد الثاني ممارسة سياسة إستعمارية قـوية في الكونغـو، حـيث تم إرسـال البعثات لمقابلة العمانيين المستقرين في الكونغو. وأصـبحت ستانلي فولز مركزاً لهذه الامبراطورية التجارية العربية التي تمت تجزئتها

إلى تقاسيم ذات حدود واضحة، يخضع كل منها لسلطة أحد القادة البلجيك. وخوفاً من تلك الأطماع الغربية، طالب العمانيون بحق السيادة على المناطق التي يتاجرون معها. ونشأ صراع في عام ١٨٩٢، ثم وقع الكونغو، الذي كان يعتبر «مملكة عربية» تحت السيطرة البلجيكية.

وفي نفس الفترة إحتدت المنافسات الدولية بالخليج . ففرنسا وإنجلترا وألمانيا وروسيا القيصرية كانت تركز جميعها اهتمامها حول هذا المحور الإستراتيجي. وكان لكل من ألمانيا وروسيا مشاريع لمد خطوط سكك حديدية تصل إلى أحد موانىء الخليج، أما فرنسا وانجلترا، فكانتا تسعيان لتأمين الطريق البحري إلى الهند. كما كانت فرنسا تأمل في الوقت ذاته في إقامة محطة بريدية عند مدخل الخليج ومستودع فحم لتموين سفنها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع لاقى معارضة شديدة من جانب البريطانيين وأن الأمر تحول إلى صراع حاد إضطر السلطان أن يأخذ منه موقفاً وأن يسحب من فرنسا مستودع بندر جصة.

وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين، ازدهرت تجارة السلاح، سواء في منطقة الخليج أو في أفريقيا. وقد حدد البيان العام لبروكسل (١٨٨٩) القواعد المنظمة لتلك التجارة. ومع ذلك، ظلت بعض الموانىء الإفريقية المحظورة تتلقى سراً تلك الأسلحة التي كانت تُنقل إليها على ظهر البواخر، بينما كانت مراكب البدن تعبر الخليج على ضوء المصابيح، محملة بالبنادق والبارود. وأقام الفرنسيان غوغوييه وليون ديو بمنزلهما في مسقط مستودعات لتخزين البضائع المهربة. وكانت تلك التجارة تجرى على قدم وساق.

وفي عام ١٩٠٤ عرضت انجلترا على فرنسا الكف عن ممارسة هذه التجارة، ودارت المساومات بين الحكومتين إلا أنها باءت بالفشل. وكانت فرنسا قد عرضت تنازل بريطانيا عن جامبيا، ذلك الجيب البريطاني داخل مستعمرة السنغال الفرنسية، مقابل الكف عن تجارة الأسلحة. كما عقدت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والسلطان في هذا الشأن، إلا أن هذه التجارة لم تتوقف فعلياً إلا عام ١٩١٣م.

إن البـوربون وإيل دوفرانس وجزر القمر، ثم مدغشقر في عهد المستعمرات، كل ذلك كـان ولا يزال يشـهـد بأن المصـالح الفـرنسـية بالمحيط الهندي قائمة منذ زمن بعيد، ولشـدة اهتمامـهـا بنفـوذها في الجـزر ظلت فـرنسـا توالى ارسـال الحملات والرحالة والمبـعوثين لدى سلاطين مسقط الذين كان ولاتهـم ينتـشرون بجزر الساحل الافريقي. وتشـهـد هذه المفـاوضـات والإتفـاقـات المتـبـادلة سـواء بمـسقط أو زنجبار ـ حينما تحـولت إلى سلطنة ـ على الرغـبـة في إقـامة روابط وثيقة بين البلدين اللذين تربطهما مصالح مشتركة بالمحيط الهندي.

إن التـمـثـيل الدبلومـاسي بين البلدين لم يبدأ إلا في وقت متأخر ولم يكن من شأنه سـوى تعزيز العلاقات والتبادل القائم بين البلدين منذ وقت طويل، وهو ما نجح فيه البلدان تماماً.

ربيع العلاقات العمانية ـ الفرنسية
في عهد السيد/ سعيد بن سلطان

د. علي بن أحمد بخيت الشنفري

تولى السيد سعيد بن سلطان الحكم في سنة ١٢١٩هـ الموافق ١٨٠٤م في ظل خلافات داخلية عاصفة، ولكنه استطاع بحكمته أن يقضى على تلك الخلافات، بأن وجه الطاقات العمانية لخدمة إمتداد الدولة خارج حدودها. كانت إستراتيجية السيد سعيد بن سلطان مد النفوذ العماني لأبعد مسافة ممكنة خارج حدود عمان الجغرافية، فقد إتسع النفوذ العماني في عهده بصورة لم يسبق لها مثيل .

كان عهده عهد الامتداد السياسي للدولة العمانية في كل من الشرق الأفريقي والضفاف الشرقية للخليج العربي (١). إذ أن السيد سعيد بن سلطان، رجل الاستراتيجية والقوة، عمل على مد النفوذ السياسي في كثير من الأراضي الهامة خارج مجال عمان. فقد قوى النفوذ العماني في شرق أفريقيا، وأصبحت زنجبار في عهده دائرة جذب إقتصادي وسياسي للدول الأجنبية، بهدف تعميق المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية في الدول العمانية.

عمل السيد سعيد بن سلطان على مد نفوذه في بعض المناطق الهندية والفارسية ومناطق الخليج الاخرى، مما عاد بالهيبة السياسية والنفع الاقتصادى والتجاري على عاصمة الملك مسقط.

إن المتتبع لعهد السيد سعيد بن سلطان يجد إختلافا في مجال الاستراتيجية والتوجه السياسي عن عهود من سبقه من حكام البوسعيديين، إذ دأب على مد الرقعة الجغرافية للنفوذ العماني في كل من الخليج والشرق الافريقي والمنافذ البحرية المحيطة. وفي عهده أصبحت زنجبار مفتاح الشرق بالنسبة للقوى الأجنبية (٢)، حيث ازدهرت الحياة الاقتصادية وتعايش الاجناس من عرب وأفارقة ومسلمين وغيرهم

المراجع (١) ندوة الدراسات العمانية ص١٧، المجلد الثالث، ١٩٠٨

(٢) الدكتور سلطان بن محمد القاسمي ، تقسيم الامبراطورية العمانية، ص٦

تعايشاً حسناً عمل على استقرار الحياة وازدهارها، ويقال أن عدد العرب في شرق أفريقيا في عام ١٧٧٠م بلغ حوالي ٣٠٠ وقفز هذا العدد عام ١٨٤٠ إلى حوالي ٥٠٠٠. وهذا دليل على إنتعاش التجارة وازدهار الاقتصاد، خاصة عندما بلغت زراعة القرنفل ذروتها.

كان السيد سعيد بن سلطان شخصية مهيبة، يتمتع بحنكة سياسية وبعد نظر في المجال السياسي. فقد استطاع أن يوازن في علاقاته بين القوى الكبرى التي كانت تتنافس على الاستحواذ بميله وصداقته. ونتيجة لهذا التوسع في العلاقات، فقد وقع السيد سعيد بن سلطان معاهدات مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وغيرها، وكانت كل من هذه الدول تعمل جاهدة على مد نفوذها خارج أراضيها، بل تتنافس فيما بينها. ولكن السيد سعيد بن سلطان تمكن من موازنة علاقاته مع هذه القوى الكبري حيث أصبحت لكل منها مصالح وتعاملات مباشرة وغير مباشرة مع كل من مسقط وزنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان .

إن اهتمام فرنسا بمسقط يعود الى القرن السابع عشر من خلال ارسال المبعوثين إلى مسقط ومنطقة الخليج بصورة عامة. وكان نشاط المبعوثين الفرنسيين في تلك الفترة متناوباً بين مسقط كميناء هام ومناطق الخليج الاخرى بما فيها منطقة فارس.

أما السياسة الفرنسية الخارجية في عهد السيد سعيد بن سلطان فقد كانت نشطة، ودخلت فرنسا بمنافسات اقتصادية ومنافسات نفوذ مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. وقد استطاعت فرنسا أن تقيم علاقات مع السيد سعيد بن سلطان على الرغم من محاولات بريطانيا ممثلة بنفوذها في الهند أن تبعد القوى الأوروبية الأخرى عن الدولة العمانية. مثال على هذا فقد حدث اتصال مباشر بين فرنسا والسيد سعيد بن سلطان متمثلا في مبعوث الحاكم الفرنسي لجزيرة البوربون إلى كل من زنجبار ومسقط. فقد كانت السياسة الفرنسية في ذلك الوقت تركز على المجالات التجارية وحسب، ومثال على هذا وصول طراد حربي فرنسي في عام ١٨٤٠م إلى مسقط وعلى ظهره السيد نوويل كقنصل فرنسي مقترح. (١)

---

(١) المراجع السابق ص٥٢

وفي عام ١٨٣٣ قُدمت مجموعة من الطلبات الفرنسية إلى حكومة زنجبار من قبل العديد من رجال الاعمال الفرنسيين بهدف الحصول على امتيازات اقامة منشآت صناعية وتجارية لمصلحتهم ومصلحة السيد سعيد بن سلطان في زنجبار. وقد تعزز هذا الطلب في عام ١٨٤٤م، حيث وصلت إلى زنجبار مجموعة من السفن الفرنسية وعلى رأسها المسيو دي فاسييه مخولاً من قِبل ملك فرنسا لابرام معاهدات تجارية مع السيد سعيد بن سلطان (١)، وهذا دليل على بُعد النظر السياسي لدى كل من الجهات الفرنسية والجهات العمانية.

لقد كان النشاط الفرنسي مدفوعاً بمجموعة من القيم السياسية والاقتصادية والثقافية، جعلت فرنسا في مقدمة القوى الأوروبية المتوجهة إلى بلاد الشرق، كما أن الدولة العمانية بزعامة السيد سعيد بن سلطان قد وجدت بالمقابل أفضلية التبادل في المصالح مع القوى الأوروبية ذات الحيوية والنشاط على قدم المساواة، حيث أبرمت الدولة العمانية معاهدات تجارية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

إن المتتبع لتاريخ العلاقات السياسية والتجارية بين فرنسا وعمان في القرن التاسع عشر، يجد شبكة من الاتصالات الفردية التي مثلها مبعوثون فرنسيون كرجال سياسة أو تجارة، أو جماعية على شكل وفود تجارية وذلك من خلال بعض الدوائر أو المراكز النشطة مثل التمثيل الفرنسي في بغداد وعلى رأسه القنصل الفرنسي صاحب الاسم اللامع في المراسلات الدبلوماسية المتبادلة مع مسقط القنصل روسو (٢) إذ كان هذا همزة الربط بين مسقط وباريس في تعميق العلاقات وتذليل الكثير من الصعوبات وتوفير الوضوح وتعميق الثقة وتبادل المصالح المباشرة بين الدولتين الفرنسية والعمانية. فاسم روسو يكاد يكون القاسم المشترك للوثائق العمانية الفرنسية.

كذلك يأتي دور الوجود الفرنسي في جزيرة موريشيوس في تعميق التبادل التجاري بينها وبين عاصمتي الدولة العمانية مسقط وزنجبار، فقد كانت جزيرة موريشيوس مصدراً لتجارة شراء السفن والاسلحة والسكر بالنسبة للعمانيين، فقد ازدهر النشاط التجاري المتبادل بين موانيء الدولة العمانية وجزيرة موريشيوس وذلك إثر توقيع

---

(١) المرجع السابق ص٥٤

(٢) الدكتور سلطان بن محمد القاسمي «الوثائق العربية بمراكز الارشيف الفرنسية» ص١١ ـ ٢٩

إتفاقية بين الدولة الفرنسية والدولة العمانية، تضمنت حرية التجارة وتحديد الضريبة الجمركية ونوعية البضائع التي يتم الاتجار بها بعد أن كانت حرية التجارة محدودة في مجال الدولتين.

عندما تأكد لكل من الطرفين العماني والفرنسي أهمية المصالح المتبادلة بينهما، وأقرت الاتفاقيات التجارية التي تنظم التبادل التجاري، ووضعت الأسس والمعايير كأنظمة وقوانين لا يجوز المساس بها.

وقد عمل على هذا ممثلون لسياسة الدولتين بصدق وأمانة أمثال: القنصل الفرنسي في بغداد روسو، وماجد بن خلفان مبعوث السيد سعيد بن سلطان إلى الحاكم الفرنسي في موريشيوس.

فقد كان السيد ماجد بن خلفان من الشخصيات المتميزة في مجال العلاقات الدولية (١) وفهم متطلبات التجارة وتعزيز علاقات بلده بدولة كفرنسا. فقد بُعث السيد ماجد بن خلفان إلى الحاكم الفرنسي في موريشيوس بكافة الصلاحيات، وقد تمكن من توقيع إتفاقية تجارية ناجحة وحل كثيراً من المعوقات التي كانت تواجه التجارة العمانية والسفن العمانية. فكانت أهم بنود تلك الاتفاقية: احترام كل طرف ملة الآخر وحرية التجارة ومنع الاعتداء وتنظيم المعاملات التجارية وعدم التعامل بالممنوعات، كالأسلحة وغيرها، والسماح بحرية التنقل لرعايا الطرفين، وعدم التعرض لسفن أي من الطرفين وغيرها من الأمور الهامة التي تعمل على تطوير العلاقات.

وقد دل علي اهمية ذلك الانجاز التجاري والسياسي الهدايا القيمة التي كان يتم تبادلها بين كل من السيد سعيد بن سلطان وممثلي الدول وحكامها.

كانت علاقة الدول العمانية في عهد السيد سعيد بن سلطان قوية ومتميزة على حاكم جزيرة البوربون الفرنسي، فقد بعث السيد سعيد بن سلطان ممثلاً له يدعى عبد القاهر بن محمد الماجد الذي حمل رسالة من السيد سعيد بن سلطان إلى

---

(١) الدكتور سلطان بن محمد القاسمي «الوثائق العربية بمراكز الارشيف الفرنسية» ص٣٩ ـ ٧٤

الحاكم الفرنسي لجزيرة موريشيوس تتعلق بتنظيم التجارة مع الهند، فقد كان العمانيون على صلات وثيقة ببلاد الهند من الناحية التجارية، وكانت سفنهم تمخر من شواطىء الخليج ومن الشواطىء الإفريقية إلى الهند.

فلما كانت فرنسا متواجدة في مجال الحركة التجارية بين كل من شبه القارة الهندية والسواحل الافريقية الشرقية ومنطقة الخليج العربي، كان لابد من الدخول مع الدول الفرنسية في عمليات تنظيم للتجارة، كذلك أُرسل عبد القاهر بن محمد الماجد من قِبل السيد سعيد بن سلطان وبتفويض كامل منه إلى الحاكم الفرنسي في جزيرة البوربون لنفس الهدف السابق.

وإذا ما نظرنا إلى شخصية المبعوثين العمانيين من قبل الائمة والسلاطين العمانيين إلى الحكام الفرنسيين وبالمقابل المبعوثين الفرنسيين إلى حكام عمان، يتأكد لنا مستوى الأهمية التى كان يعول عليها كل طرف في علاقاته مع الطرف الآخر. فقد كان المبعوثون والممثلون لكل من الطرفين الفرنسي والعماني على مستوى عال من الفهم والصلاحية، فهذه وتلك شخصيات تاريخية يذكرها التاريخ ويخلدها في مضمار العلاقات العمانية الفرنسية، ففي الجانب العماني نجد أسماء لامعة مثل: ماجد بن خلفان وعبد القاهر بن محمد الماجد وملا صالح والسيد احمد بن سيف بن محمد البوسعيدي الذي بُعث إلى حاكم البوربون لتعميق العلاقة وحل بعض الاشكالات التجارية التي حدثت لبعض السفن العمانية.

أما في الجانب الفرنسي فنجد أن روسو الذي كان يوجه علاقات فرنسا من بغداد من الشخصيات الفرنسية ذات الوزن والاعتبار في مجال العلاقات الدولية، فقد عمل روسو على تذليل الكثير من الصعوبات أمام علاقات فرنسا مع عمان. كذلك الحاكم الفرنسي لجزيرة موريشيوس الجنرال ديكان الذي وقع الاتفاقية التجارية ذات الفوائد الكبري مع السيد عبد القاهر الماجد، أما الحاكم الفرنسي لجزيرة البوربون، فقد عمل من جانبه على تسهيل الصلات التجارية مع عمان. ولقد كان الحاكم الفرنسي لجزيرة البوربون يبعث بمراسلاته ومندوبيه بالاحترام العالي إلي كل من مسقط وزنجبار بهدف تعميق علاقات فرنسا مع حكم البوسعيديين أسوة بغيرها من الدول الاوروبية ذات الطموح في النفوذ التجاري والسياسي والثقافي ايضاً.

واذا كان عهد السيد سعيد بن سلطان قد مثل ربيع ازدهار العلاقات بين الامبراطورية العمانية والقوى الأوروبية الحديثة، فإن فكرة حياد الامبراطورية العمانية بالنسبة للصراع بين القوى الدولية الطامحة لمد نفوذها في الشرق قد تبلورت منذ عهد السيد أحمد بن سعيد. فمن الطبيعي أن تواجه فرنسا في نشاطها المبكر في الخليج منافسات القوى الاوروبية المتواجدة في المنطقة، وهذا ما أكد لدى العمانيين ضرورة إعلان الحياد دون أن يزجوا بأنفسهم في حمية المنافسات السياسية والتجارية التي سوف تنفجر مستقبلاً على شكل حروب عند إصطدام المصالح وتعارضها.

وقد استطاع الحكام العمانيون الذين سبقوا عهد السيد سعيد بن سلطان أن يبقوا على الحياد في ظل التنافسات الدولية وكسبت عمان كثيراً من المصالح نتيجة هذه النظرة الاستراتيجية الواعية، ثم أتى عهد السيد سعيد بن سلطان ليمثل عصره صورة متقدمة ومتطورة في العلاقات السياسية في القرن التاسع عشر (١) علماً بأن عهد السيد/ سعيد بن سلطان لم يكن عهداً خالياً من الصعوبات، فقد واجهته صعوبات جمة خلال بناء دولته مترامية الاطراف واجهها بكل شجاعة وحكمة، ولهذا اعتبر الكثيرون من المؤرخين للامبراطورية العمانية أن السيد سعيد بن سلطان من الشخصيات العربية الهامة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر (٢). فقد امتد نفوذ السيد سعيد بن سلطان من بندر عباس على ضفاف الخليج العربي الى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لافريقيا فكل هذه الرقعة الجغرافية غطاها النفوذ العماني، فضلاً على العديد من الجزر الواقعة في منطقة الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي بما فيها أرخبيل جزر القمر (٣). وقد تبوأ السيد سعيد بن سلطان مركزاً مرموقا هاماً في المجال الدولي ونظرت إليه مختلف القوى الدولية ذات العلاقة في المنطقة نظرة احترام وتودد، إضافة إلى شعبيته الواسعة بين أفراد شعبه وجميع العرب. ونتيجة لهذا كله استقر الحكم في عهده ونجح في القضاء على مختلف الدسائس والمؤامرات الاجنبية، كما تمكن من أن يجنب عمان الكثير من التأثيرات السلبية نتيجة للصراعات والحروب التي تفجرت في مناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية وغيرها.

---

(١) نفس المرجع السابق ص٣٠١
(٢) نفس المرجع السابق ص٣٠١
(٣) نفس المرجع السابق ص٣٠١

واذا كـان النفـوذ السياسي يعتمد على القوة الاقتصادية، فإن قوة الاقتصاد العماني كـانت مـرتكزة على مـفـهـوم تطور حـرية التجارة مع مختلف الشعوب دون تحيز أو تميـيـز، فـقـد بنى السيد سعيد بن سلطان أسطولا تجارياً ضخمًا تسانده قوة بحرية فـتـيـة، إضـافـة إلى خلفية من العلاقات التجارية الواسعة مع كل من الصين وجنوب شرق آسيا والهند وسيلان وايران وغيرها.

وكـانت السـفن العمانيـة تجلب البن من اليـمن وشرق أفـريقيا وتنقل القرنفل من زنجـبار كما تنقل الاخشاب من الهند وجزر الهند الشرقية والبهارات والحرير الى اقطار الخليج العـربي وايران والبصرة واليمن.

وفي ذكـر العـلاقـات العمانيـة ـ الفرنسية من المفيد أن نعرض لبعض المواقف ذات الدلالة في مجال هذه العـلاقـات، اذ نجد في الوثائق العربية العمانية في مراكز الارشيف الفـرنسـيـة والتي وافتنا بها بعض المطبوعات الحديثة والمعاصرة أن فرنسا قد مثلتها مجمـوعـة من الشـخـصـيـات الفـرنسية ذات الوزن السياسي والدبلوماسي مع الدولة العمانيـة في عـهد السيد سعيد بن سلطان وقد عُرفت هذه الشخصيات بقناصل فرنسا لدى السيد سعيد بن سلطان في كل من مسقط وزنجبار.

وقـد تنوعت هذه الشخصيات في مستوياتها فمنها السياسي والتجاري والجامع بين السـيـاسـة والتجارة ومنها الطبيب. ففي عام ١٨٤٧ (١) نجـد رسـالة من الدكتور بيير أندريه زيفـاكو للسيد سعيد بن سلطان يطلب الموافقة على ان يصبح قنصلا لفرنسا في زنجـبـار وهذا يدل على أن زيفـاكـو وأمـثـاله من المواطنين الفـرنسيين كانوا يعيشون ويعـملون في زنجـبـار، وأرادوا أن يرقـوا درجـة بعلاقات بلادهم مع السيد سعيد بن سلطان. وقـد رد السـيـد سـعـيـد بن سلطان عليـه بالموافـقـة شريطة موافقة الدولة الفـرنسـية، إلا أن الحكومة الفرنسية عينت قنصلا آخر في زنجبار، كما عينت الفونس دانو قنصلا آخر لها في مسقط في الفترة ذاتها .

إن الذي أوردناه في هذه الصفحات القليلة ما هو إلا كلمة موجزة عن علاقات فرنسا بعمان في فترة زمنيـة محددة هي فترة حكم السيد سعيد بن سلطان، فلعلنا قد أعطينا

---

(١) الوثـائـق العربيـة العمـانيـة في مراكـز الارشـيف الفرنسـية ص٢٥٤ ، جمـع وتحقـيق الدكتـور سـلطـان القـاسـمي : ١٩٩٣

مـؤشراً ذا دلالة على هذه العـلاقـات المتـشـابكة والعـمـيـقة بين عمان وفرنسا، اللتين تجددان بعمق روابط الصداقة والعلاقات المتميزة.

إن زيارة صـاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم للعاصمة الفرنسية في عام ١٩٨٩ وما لقيه من حفاوة وتقدير في فرنسا حكومة وشعباً، وزيارة فخامة الرئيس الفـرنسي فـرانسـوا مـيتران لعمان في عام ١٩٩٢م ومـا أظهـره الشـعب العماني بقيادة الـسلطان المعظم من تقـدير وتكريم للرئيس الفـرنسي، يدل كل هذا على صـدق العلاقة وعمق الروابط بين البلدين.

مكان سلطنة عُمان
في
الحياة الثقافية الفرنسية

ألان شينال

إن تقديم هذا العنوان بتلك الطريقة يبدو رناناً مبالغاً فيه، لأن مكان عُمان في الحياة الثقافية الفرنسية لا يزال بالطبع مكاناً متواضعاً. وبصفة عامة، فإن من يفترض في الفرنسيين قدراً كبيراً من التزمت الوطني والتمركز حول أنفسهم لايجانبه الصواب تماماً مع الأسف. وهكذا نرى علماء على قدر كبير من المعرفة يتعايشون مع جهل واسع النطاق بكل ما لايمس فرنسا.

ولكن من المدهش في هذا الموضوع الذي طُلب مني التطرق إليه أمامكم، هو مانلاحظه من أن إكتشاف عُمان هو في الواقع إعادة لإكتشافها، وأن هناك علاقات عريقة بين بلدينا، وهو مايظهره جيداً العمل الأدبي الرائع لصديقنا كزافييه بيغان بيلكوك .

إنني واثق من أنه كلما قام القراء بالاطلاع على هذا العمل سيشيرون إليه بوجود رحالة آخرين أوروبيين قاموا بزيارة هذا البلد الجميل. وأنا نفسي أخبرته في الصيف عن أحد هؤلاء الرحالة، وهو النحات والرسام الشهير أوغست بارتولدي الذي كان صديقاً للرسامين المستشرقين ومولعاً هو أيضاً بالشرق، حيث قدم للمنطقة عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ للرسم والتصوير. وقد جال بمصر، وجنوب شبه الجزيرة العربية والساحل الشمالي والحبشة. والصور التي إحتفظ بها عن تلك الجولة تعد من أقدم الصور التي نعرفها عن مدن البحر الاحمر. وقد إلتقى «بعرب مسقط» الذين أبهرته أناقتهم، وقام برسمهم. ولشدة إعجابه بهؤلاء الناس الذين تقابل معهم، عرض بعد عدة سنوات على خديوي مصر، كما كان يُسمى في ذلك الوقت، تمثالا كبيراً يمثل

منـــارة أســمـــاه، «مصر تضيء الشرق». كـان ذلك بمناسبة إفتتاح قناة السويس. ولما لم ينجح هذا المشروع، ولأن بارتولدي كان منطقيا في تفكيره، فقد جعل من هذا التمثال تمثـال «الحـرية تضيء العـالم»، وهو التمثال الذي ينتصب في مقدمة ميناء نيويورك. ومن يدري إذا كـان أشهر تمثال بالعالم لم يكن مستوحى، وتقاسيم وجهه، من النساء اللواتي لمحهن على ظهر إحدى السفن خلال جولاته البحرية بالمنطقة.

عُمـان وجـريـدة لومـونـد الفرنسيـــة

الأمـر إذن بمـثابة إعادة إكتشاف، ويشهد على ذلك المعرض الذي أقيم هنا في مسقط حـول «أدبـاء الـلـغـة الفـرنسـيـة وعُمان» ومع ذلك، لاتزال عـدم مـعـرفـة الكثير من الفـرنسـيين، حـتى المثقفين منهم، بعُمان كبيرة. ولكن المهم هو أن هذا الوضع قد تغير بشكل سريع خـلال العـقـد الحالي، وهو ماسنراه الآن. ولكي أفهم بوضوح هذا التغير، حـاولت التـعـرف على مـا يعرفه القاريء المثقف العادي عن عُمان، وذلك بالاطلاع على ملفات جريدة لوموند، ولوموند الدبلوماسي منذ أربعين عاماً. لقد وجدت، والحق يقال، القليل من الأشـيـاء عن عُمان قـبل عـام ١٩٧٠م، ذلك العـام الذي يعـد حـقـاً بالنسبة للصـحفيين، المولد العصري لهذا البلد العريق. وبالكاد نلمح في الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ أن الإضطرابات التي شـهـدها هذا البلد، والمواجـهة بين السلطان والامام أثارت إهتماماً طفـيفاً من جانب المحللين الذين تساءلوا بشيء من الفتور عن مدى توقع حرب سويس جـديدة، بينما لم يتم العـثور على نص معاهدة السيب الذي قيل عنه أنه قد ضاع. ثم وردت بالجـريـدتـين بعض المقـالات بشكل عـارض، بمناسـبة الإكتشـافات البترولية عـام ١٩٦٤، وأحـداث ظفـار، ثم، إعـتـباراً من عام ١٩٧٦م لمحـات عن إضطراب الحـياة السـياسية في اليمن الجنوبي المجاور للسلطنة والذي سطع عليه النجم الأحمر، حسب عنوان مقال كتبه إيريك رولو في مايو ١٩٧٢م.

ولكن كل ذلك سيتغير بعد يوليو ١٩٧٠م حـيث توالت المقالات الأساسية التي كانت تدور حول ثلاثة مواضيع:

الأول، وهو الأسـاسي، عن الطابع العصري الجـديد «عُمان أو القـفـزة نحـو القرن الـعشرين»، عنوان مـقـال لفـيليب روندو في نوفـمبر ١٩٦٧م، أو «عُمان نـحـو الـدولة

العصرية» وهو عنوان ملف نُشر بجريدة لوموند الدبلوماسي في مارس ١٩٧٧م. كما نُشر عدد كبير من المؤلفات باللغة الإنجليزية حول نفس الموضوع خلال ذلك العقد، نجدها لدى المكتبات الفرنسية الكبرى مثل مكتبة بوبور (مركز جورج بومبيدو). وتضم مكتبة معهد العالم العربي نحو خمسمائة مرجع عن هذا البلد.

أما الموضوع الثاني، وهو يعكس تماماً الروح «الشاعرية» لتلك المرحلة، فيتمثل في تعدد المقالات حول ظفار والأحداث التي شهدتها.

والموضوع الثالث ، الذي بدأ تدريجياً إعتباراً من عام ١٩٧٥م، هو عن الأهمية الاستراتيجية. فنجد في كل مكان وضعاً لمضيق هرمز الذي يُعد ـ وفقاً لعبارة شهيرة لشاه إيران ـ «ودج الغرب». وقد كتب أندريه فونتان عام ١٩٧٩م سلسلة من المقالات تحمل عنوان «عُمان، حارس الخليج»، بينما تحدث فيليب روندو في عام ١٩٨٣م عن «هذا الموقع الإستراتيجي، مشتهى الأطماع». نحن الآن في خضم حرب الخليج الأولى، والكل بات يُدرك ويُقدر فكرة أخرى وهي الحكمة والاعتدال والبحث عن التوازن الذي يميز السياسة الخارجية العمانية « سياسة حسن الجوار» التي بدأ التركيز عليها منذ عام ١٩٧٥ في جريدة لوموند الدبلوماسي، في مقالات لنويل جونديه، وهو اسم مستعار يختفي وراءه أحد الدبلوماسيين. أما الجريدة اليومية، فقد أطلقت عنوان «عُمان أو درب الواقعية» على ملف نُشر عام ١٩٥٣م، بينما تحدثت الجريدة في إصدارها الشهري عام ١٩٨٤عن «عمان والعودة الى الاستقرار». وفي يناير ١٩٨٦، وعلى أثر الإنفتاح على الإتحاد السوفييتي، تحدثت لوموند عن «الاستقلال الثاني». والواقع أن الدور الإقليمي الإيجابي تماماً هو الذي يدفع إلى حب هذا البلد الجدير بأن يحبه الناس لذاته.

وأخيراً ، وفي الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ تعددت الدراسات في كافة المجالات عن عُمان كبلد، وذلك مع توقف الصراع بين العراق وإيران. ولم تعد عُمان موضع دراسات جغرافية ـ سياسية فحسب، بل أخذ اسمها يتردد في كافة أبواب جريدة لوموند اليومية. وأصبح بإمكان القراء التعرف على جمال وأصالة هذا البلد، مما يجعله دولة خليجية «ليست كغيرها من الدول». وتحدثنا إيفون ريبيرول عن الثروة الأثرية الرائعة لهذا البلد، بينما يشيد بيرونسل ـ إيكوز «بالكرم الأباضي» وبالجهود الملموسة

لصالح التراث، وبالميل إلى الهندسة المعمارية الحديثة، في مقاله «بين الذهب الأسود والذهب الأخضر». ومنذ عام ١٩٩٣م بدأ اسم عُمان يظهر بإنتظام في الباب الإقتصادي، وأيضاً في الباب المخصص للرحلات، وذلك تحت العنوان الجميل «واحة على الأرض». وتكتمل حلقات السلسلة مع هذا الخيال العتيق بإعادة إكتشاف بلد البخور.

إن هذه الرحلة السريعة عبر جريدة يومية هامة، لا ترقى إلى الكمال نظراً للوقت المحدود المخصص لي. ولكن، حسبها أنها تابعت التقدم التدريجي لصورة هذا البلد عبر العقود الماضية.

عمان والملاحة

وهناك صورة أخرى لهذا البلد الجميل ترتبط بالتبادل والملاحة. وذلك يعود إلى عصر- أبعد في التاريخ، كما نرى من خلال المعرض الذي أقيم عام ١٩٩١م في مدينة العلوم بلافيلات ، ذلك المركز الثقافي الباريسي الشهير، والذي يحمل عنوان «يحُكى أن عُمان» (وهذا المعرض مقام حالياً في صور)، ويتناول الحفريات الأثرية الفرنسية ـ الإيطالية في هذا الموقع الذي يُعد الطرف الأقصى للعالم العربي. بيد أن دور عُمان وملاحيها يبرز بصورة أكبر من خلال الحقبات التاريخية، التي يعرفها بعض المشاركين في هذه اللقاءات معرفة تفوق كثيراً ما أعرفه عنها. وقد إستطاع متحف غيميه المخصص لفنون الشرق الأقصى، أن يبرز هذا الدور في معرض فرنسي ـ برتغالي أُقيم في قصر كيلوز الملكي ثم في باريس عام ١٩٩٢ تحت عنوان «من تاج الى بحر الصين، ملحمة برتغالية». وفي عام ١٩٩٤م خصص متحف البحرية مكاناً كبيراً للتقاليد الملاحية العمانية من خلال معرض رائع يحمل عنوان «لقاء السندباد : طريق الحرير البحري» أقيم خلال الفترة من ١٨ مارس إلى ١٥ يونيو من العام الحالي. وقد شارك المتحف التابع لمعهد العالم العربي بباريس في هذين المعرضين باعارته معروضات لهما. ومازال هناك مجال آخر للإكتشاف، ألا وهو المجال السواحلي والتواجد العريق لعُمان ولبحاريها وأمرائها على الساحل الشرقي لأفريقيا. إن فرنسا تعرف إفريقيا عادة من خلال الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، غير أننا نجد حالياً إهتماماً جديدا بهذه المنطقة الساحرة من خلال موسيقاها وعاداتها، وايضاً وجهاتها السياحية الجديدة، كجزيرة لامو. هنا يتجلى أمامنا التاريخ الإمبراطوري لعمان بأكمله.

ويبقى أيضاً وهو مايتمناه العديد من عشاق النغم والموسيقى، أن نستقبل في فرنسا ممثلين للتراث الموسيقى الثري لعمان، مثلما ظهر في إسطوانة رائعة لليونيسكو (توزيع أوفيديس Auvidis) وكذلك مختارات موسيقية شجية من الجزيرة العربية، وتضم أربع إسطوانات (في دي إيه VDE ـ توزيع كونكورد). ولاشك أن شخصية عُمان عندئذ ستظهر بشكل واضح أمام أعين الفرنسيين. فمن الضروري بلغة الدعاية، أن يعرف هذا البلد كيف يبرز تميزه.

معارض معهد العالم العربي بباريس

كان إذن من الضروري أن يكون لمعهد العالم العربي دوره في عملية التعريف بسلطنة عُمان، وهي عضو مؤسس بهذ المعهد، بل وعضو نموذجي. ولهذا، ومنذ عام ١٩٨٩، وبعد عام على إفتتاح المعهد، أقيم به أول معرض ذو وحي سلالي تحت عنوان «تجانس وتصاهر» حيث خُصص لعرض مجموعة نادرة من الأسلحة والحلي العمانية. والفضل في إقامة هذا المعرض يعود لآني مونتيني ، المتخصصة في مجتمعات الخليج التقليدية. وقد لاقى هذا المعرض نجاحاً كبيراً وأدي إلى إقامة معرض آخر أتاح للجمهور الباريسي إكتشاف معظم، إن لم يكن كل أوجه هذا البلد، وهو معرض «عُمان بين البحار والقلاع» الذي إفتتح منذ عدة أسابيع بمعهد العالم العربي، والذي أتاح لي، على ما أعتقد، شرف التواجد بينكم.

لذا، طلبت من مفوض هذا المعرض، السيد محمد مطيلسي، أن يحدثنا عن كيفية تصميم المعرض. والحكم على أثر هذا المعرض ليس بالأمر المتاح الآن، لأن الزوار لازالوا يتوافدون عليه، ومع ذلك فقد أدرجت إحدى وكالات السياحة، إكسبلوريتور في كتالوجها برنامجاً جديداً يحمل نفس اسم المعرض «عُمان بين البحار والقلاع»، بينما شرعت شركات سفريات أخرى، مثل أوريانس ، وكونتوار دي ديزار، وكليو ، في تقديم برامج سياحية ذات نوعية متميزة.

ولكن دعونا نستمع إلى مفوض المعرض وهو يقدمه إلينا:

«إذا كان اليمن يسكن الخيال الأوروبي، فإن عمان لاتزال بعيدة جداً عن عالمه الرمزي والجمالي. فبلاد العرب السعيدة، من خلال تاريخها الحقيقي أو الخيالي، تشكل

منذ وقت طويل جزءاً من العالم الفكري الغربي. غير أن ذلك لا ينطبق على سلطنة عمان على الرغم من أن المغامرين والمكتشفين والرحالة والتجار والعسكريين والفاتحين توالوا، منذ زمن سحيق على إكتشافها. ولنذكر هنا الإيطالي ماركو باولو (القرنان الثالث عشر والرابع عشر) وابن بطوطة (القرن الرابع عشر) وغيرهم من الرحالة الكثيرين وإن كانوا أقل شهرة ... وقد تركوا لنا جميعهم كتابات تشهد على عظمة هذا البلد وكرم شعبه، وهو ما كان بالنسبة لهم معيناً لا ينضب من الإلهام. بيد أن تلك النصوص الكثيرة التي أتاحت، ولاتزال تتيح للمتخصصين التعرف عل سلطنة عُمان، مازالت غير معروفة بالنسبة للقاعدة العريضة من الجمهور.

ومن هنا وللكشف عن الثروات العمانية غير المنتظرة، كان يتعين أن نعرض بالصور لمختلف أوجه ثقافة هذا البلد وتاريخه المدون منذ الأزل في تاريخ شبه الجزيرة العربية، بل وتاريخ العالم. وقد دُعي خمسة مصورين إلى معهد العالم العربي لعرض عناصر مختارة من تحقيق مصور حديثاً بالسلطنة. وبالطبع فإن «عمان بين البحار والقلاع» يعبر عن موضوعية الرؤية وبساطتها، فهو لا ينشد الدقة العلمية. وقد تناول المصورون، كل على طريقته، المادة المصورة من كل الزوايا: فلم يكتفوا بنقل الجمال البديهي للمناظر وللمحات الحياة اليومية، بل غاصوا لأبعادها الروحانية من خلال المعالجة المدهشة للساكن والمتحرك، الزمان والمكان، الضوء والظلام ...

وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن التطرق والنظر إلى هذه الصور إلا كغيرها من الدلالات المستمدة من وثائق جزئية حول دولة معاصرة. وهذه الصور «الايضاحية» أو الوثائق، بفضل نوع من البساطة الفنية تبدو وكأنها تكتفي بنقل الواقع. فما تقدمه من عمان هو، بشكل ما، رؤية حقيقية شخصية تم تدوينها أو سردها. فالمنهج التصويري فيها منهج إنتقائي، يقص دون كلل أجزاء من الحياة اليومية، وينقل بعضا من حديث يتم تغييره، ويتجاوز الواقع ويستبدله بصور ثابتة وشاعرية. وقد جاب المصورون المدن والقرى، السهول والجبال، الواحات والصحاري، وسبروا دون هوادة أغوار كل ما هو عام أو خاص، غريب أو تقليدي، عادي أو غير عادي، وذلك حتى يتوصلوا في النهاية، وفي جزء من الثانية، إلى إلتقاط صورة السحر والإفتتان. إن العمل

التصويري ليس مجرد إنجاز تقني أو نوع من المهارة، بل هو يعبر أيضاً عن تأثر شعوري عابر. وهو يهدف إلى التعبير عن لحظة ما، إلى ترجمة الحاضر إلى شعر من خلال النظرة الثاقبة والمراقبة المرهفة لمواقف من الحياة مترجمة إلى صور. فالمنهج التصويري ينتمي، بشكل ما، إلى جمال وشاعرية الفَنَاء.

ألا يصبح معرض للصور الفوتوغرافية عن عمان بمثابة دعوة لزيارتها؟ فالمرء يستطيع، من خلال بضع مئات من الصور التى يضمها المعرض، التعرف على هذا البلد بأبعاده العديدة، بنفس رؤيتنا الذاتية ـ التي تعد في الوقت ذاته نظرة إلى الرؤية ـ وذلك بصورة أفضل في كثير من الأحيان من نظرتنا إلى تلك الأشياء في الواقع. فالرؤية المقدمة لنا ترينا بلداً خلاباً، موشى بالبحر والصحراء. وقد ظل هذان العنصران يُمليان على الشعب العماني وسائله المعيشية، وأنماطه الزراعية، ومناطق ترحاله وأشكال صناعاته. فـ «عُمان، ظهرها للصحراء ووجهها إلى البحر، وهي كما كتبت السيدة كوليت لوكور غرانميزون لم تنكر قط إزدواجية مصيرها». وهكذا فإن المحيط الهندي، بحجمه الهائل، يتحكم في تحديد جو هذا البلد، وشواطئه الساحلية كما يحدد حياة وأنشطة العمانيين : الصيد، التجارة البحرية، التنقيب ... فقد كان سكان هذا البلد رحالة عظماء، مارسوا التجارة على طول السواحل الإفريقية حتى جزر مدغشقر البعيدة وجزر القمر، وحتى الصين شرقاً: «كان طريق صحار ـ كانتون يُعد من أطول الطرق التجارية».

ثم، أليست عُمان أيضاً بلد «الألف قلعة وقلعة» كما قال عنها ستيفنز؟ وبالفعل فإن القلاع والحصون تنتشر في كافة أرجاء عُمان، على مدى سواحلها الممتدة عبر ١٨٠٠ كم، من ظفار إلى الواحات الداخلية. فكل تجمع سكاني سواء كان واحة، أو قرية أو مدينة، أو ميناء، يرتبط بأحد هذه الأبنية التي يشكل مجموعها شبكة من المراقبة الطبيعية التي كفلت لهذا البلد، في الماضي، نوعاً من الاستقرار السياسي.

غير أن عُمان لايمكن أن تقتصر على مجرد البحار والقلاع، فهي أيضاً دولة عصرية. وبفضل الإكتشافات البترولية التي بدأت منذ نحو عشرين عاماً، وتنويع الإقتصاد، فإن السلطنة، التي كانت بلداً فقيراً في الماضي، خطت خطى سريعة نحو التطور وبلغت

مستوى من النمو الاقتصادي يضاهي ما وصلت إليه دول الخليج الأخرى. والمظاهر المدنية تعكس بشكل واضح تلك التغيرات التي طرأت على عُمان. وقد طرأ نفس التطور على البنية الأساسية للبلد بأكمله. فالعمانيون، حينما إختاروا الحداثة، عرفوا أفضل من غيرهم، كيفية المحافظة على التوازن بين الطبيعة والثقافة، التقاليد والحداثة. وهذا الفهم للتراث الثقافي والطبيعي هو شيء نادر ويستحق بالتالي أن يوليه المرء عناية خاصة ...».

وأختتم حديثي بأنكم ستجدون شهادة على هذا العمل بالإنجاز الجماعي المتمثل في كتالوج المعرض. وبالنسبة لي، فقد تعلمت الكثير من هذا البلد من خلال عملي في برمجة معهد العالم العربي، لذا فإنني أشعر بالسعادة لتواجدي بمسقط والتمتع بنورها البهي وسحرها العميق.

رحلة بيير ريمي أوشير - إيلوا بجبال عُمان (٦ مارس - ١٤ ابريل ١٨٣٨)*

د. شهينة غضنفر

منذ مائة وخمسين عاماً، وبالتحديد في ١٤ أبريل ١٨٣٨، غادر جامع الاعشاب الفرنسي بيير ريمي أوشير - إيلوا مسقط (التي كانت تسمى حينئذ إمامة مسقط) إلى البحرين. وكان قد أمضى قرابة شهر بالإمامة يجمع النباتات حيث كانت تلك المجموعة الأولى من نوعها التى يتم جمعها من هذه المنطقة بشبه الجزيرة العربية. وقد سافر أوشير - إيلوا ممطيا الحمير أو سائراً على الاقدام عبر الحجر الغربي، من نخل إلى سيق ووادي بني حبيب، نزولاً إلى نزوى وبركة الموز. وجمع خلال رحلته نحو مائتي وخمسين عينة. وقد استخدم عالم النبات السويدي إدموند بواسييه، هذه العينات، بالاضافة إلى تلك التي كان إيلوا قد سبق وجمعها من مناطق أخرى بشبه الجزيرة العربية وإيران، كما أورد بواسييه ذكرها في مؤلفه الضخم فلورا أوريونتاليس Flora Orientalis (الذي صدر في ستة أجزاء في الفترة من ١٨٧٨ - ١٨٩٨). وكان العديد من أنواع النباتات التى جمعها أوشير - إيلوا من جبال شمال عمان لا تزال حتى ذلك الوقت مجهولة حيث كان بواسييه أول من قام بوصفها. وقد أطلق على بعضها اسم مسقطنس Mascatense أو أوشيريانا Aucheriana للدلالة على مصدر هذه الأنواع أو لتكريم مكتشفها. ولايزال كتاب فلورا أوريونتاليس حتى الآن المرجع القياسي في مجال نباتات جنوب غرب آسيا.

وقد تابعت عام ١٩٨٩ جانباً من رحلة أوشير - إيلوا في الجبال الشمالية وقمت بحصر وجمع الأنواع التي كان قد جمعها منذ مائة وخمسين عاما. وفي ١٩٩٣م أُتيحت لي فرصة زيارة المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بباريس الذي يضم مجموعات أوشير - ايلوا، والإطلاع على عمله وإضافة التغييرات الحديثة التى طرأت على أسماء النباتات.

---

* نشر جانب من هذه المحاضرة بنشرة الرابطة التاريخية العمانية في عددها الثاني الصادر في ديسمبر ١٩٩٣ تحت عنوان «رحلة بيير ريمي أوشير - إليوا بإمامة مسقط

وخلال زيارته لعمان، سجل أوشير ـ ايلوا مذكراته التي دون بها ملاحظاته، وللأسف تعرض هذا المستند للفقدان، إلا أن دفتر يومياته الخاص لا يزال موجودا. وقد اطلعت عليه بالمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بباريس. وقد قام بنشر مذكراته عام ١٨٤٣ الكونت جوبير ، الذي كان حينئذ مديراً للمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بباريس.

هذا ولم يجمع أوشير ـ ايلوا أفضل نباتات جبال عمان عام ١٨٣٨، وكتب في يومياته يقول:

«ومجملاً، فانني لم أجمع من كل إمامة مسقط أكثر من ٢٥٠ نوعاً. ويؤكد الأهالي أنه عقب موسم الأمطار التي تهطل مرة أو مرتين في العام، يكون البلد مغطى بالزهور ... على أية حال، فأنا واثق من أنه سيكون من الصعب في هذا البلد الأكثر جفافا بالعالم، العثور على أكثر من ٥٠٠ نبات» .

ولم يجانب الصواب أوشير ـ ايلوا تماماً، فمنذ ذلك الحين تم تسجيل ١١٧٤ نوعا من النبات بسلطنة عمان. يوجد ٨٠٠ نوع بمنطقة ظفار وحوالي ٦٠٠ بجبال المنطقة الشمالية، والعديد منها يتواجد في شمال وجنوب البلاد في آن واحد.

لقد وصل أوشير ـ ايلوا إلي مسقط في ٨ مارس ١٨٣٨ وكان أول تعليق له بدفتر يومياته ما يلي :

«تقترب الجبال كثيراً من البحر، ويكثر بها النخيل ... ومدخل الميناء محاط بقلاع مشيدة بغير اتقان، ولكن في الداخل، وفوق أكثر الجبال ارتفاعا، يوجد قصر رائع البناء قام البرتغاليون بتشييده فيما مضى. والميناء كبير وعميق وبعيد عن كافة أنواع الرياح. كانت هناك ثلاث سفن حربية كبيرة خاصة بالامام راسية بالميناء، أما باقي الاسطول فيضم أكثر من عشرين سفينة صنعت في بومباي على الطراز الاوروبي، وفي زنجبار وجزيرة افريقيا الشرقية التابعة للإمام .... مسقط مشيدة وكأنها حفرة تقع عند سطح أو مقدمة جبال قاحلة، حارقة ولا تصلها نسمات البحر من أية جهة» .

ويتحدث أوشير ـ ايلوا في مذكراته عن البارجة الحربية الفرنسية الضخمة أرتيميز بقيادة الكابتن لابلاس التي غادرت مسقط قبل وصوله بعشرة أيام متجهة إلى ميناء المكلا باليمن. فقد أسف على عدم تمكنه من الالتقاء بأبناء بلده ومقابلة السيد فونتانييه، القنصل الفرنسي بالبصرة والذي كان قد سافر الى السويس ثم إلى فرنسا.

وفي غضون عدة أيام، سار أوشير ـ ايلوا بمحاذاة الساحل الغربي، ومر بقرى كلبوه والدوخة ووصل الى مطرح وعن تلك الاخيرة كتب يقول انه كان بها: «حانوت كبير، أسوار وبوابات تتم حراستها حراسة جيدة. وحول المدينة بعض الحدائق ومياه عذبه تستخرج من الآبار».

وبعد مضي عدة أيام في البحث عن مرشد وعن وسيلة انتقال (ثلاثة جمال)، تمكن أوشير ـ ايلوا من السفر إلى الداخل. وقد أمضى خمسة أيام حتى وصل الى الخوض مرورا بالقرم والوطية وروي والغبرة، وقد تحدث عن وصوله إلى حافة بحيرة تنبع من قرية الخوض وتصب في البحر بالقرب من السيب، وتوقف مع مرافقيه في إحدى القرى المقامة على حافة تلك البحيرة ودوّن الملاحظات التالية:

«كان الاهالي في حالة هياج يطلقون صيحات مخيفة ويقرعون مستخدمين كافة أوانيهم لطرد جحافل من الجراد كانت تخيم على المكان وتهدد محاصيلهم بالتلف».

ووصل أوشير ـ ايلوا إلى نخل في ١٨ مارس واضطر إلى ان يمضى بها عدة أيام حيث كان اللصوص ينتشرون بالمنطقة. ولكنه مع ذلك توجه إلى التلال المجاورة وجمع منها العديد من أنواع النباتات من بينها ثلاثة لم تكن قد اكتشفت قط من قبل. وقام بوصف احد هذه النباتات، نبات جوبرتيا أوشيري Jaubertia Aucheri العالم غيلمين وأهداها الى جوبير.

وقد قوبل أوشير ـ ايلوا بكثير من الترحاب من قبل شيخ (والي) نخل الذي كتب عنه يقول:

«أبدى الشيخ رغبة كبيرة في إرضائي، وأرسل لي الطعام مرتين يومياً. كان طعام الغداء يتكون من خبز ناصع البياض ورقيق كالدانتيلا، لا يجسر المرء علي لمسه خشية

أن يتحول الى مسحوق. وهذا الخبز، او بالأحرى هذا النوع من الرقائق، مصنوع من زهرة الدقيق وبياض البيض. أما بقية طعام الغداء فيتكون من كوب من الحليب لاذع بعض الشيء. وفي المساء كانت هناك فطائر من الزبد وبعض الفاصوليا المسلوقة يقرونها اليابسة التي كان علّي أن أستخرج منها الحبوب عند أكلها. ذلك هو الطعام العربي التقليدي، وهو كاف في هذا البلد الحار الذي قد يكون لتناول اللحم فيه آثار ضارة».

وقام أوشير - ايلوا بعدة رحلات حول نخل، جمع العديد من أنواع النباتات كان يعرف بعضها من خلال جولاته بمصر وبعض مناطق شبه الجزيرة العربية الأخرى. وقد تحدث عن سعادته بالرحلات التي قام بها في الجبال المحيطة بنخل «كل شيء جديد بالنسبة لي» كما جمع نبات مورينغا بيريغرينا Morninga Peregrina الذي وصف بأنه « ...ينمو على الصخور شديدة الوعورة ...». وهذا النبات (الذي يطلق عليه عادة بالعربية الشواء) نبات طبي معروف لسكان الجبال، ويتم إستخراج زيت من حبوبه (زيت حل الشواء) يستخدم في علاج العديد من الامراض. ولم يتناول أوشير - إيلوا بالذكر هذا الزيت ولا كيفية استخراجه، وقد يكون استخدامه الطبي حديث العهد.

وسافر أوشير - ايلوا من الغبرة الى سيق قاطعاً المسافة مستعيناً بثلاثة جمال (واثنى عشر حماراً) لحمل حقائبه ونقل مرافقيه، أما هو فكان كالعادة يتنقل سيراً على قدميه.

وفي الغبرة، أقاموا معسكرهم تحت شجرة تمر هندي رائعة. وكانت محطة التوقف التالية في الحيل حيث لم تتمكن الجمال من متابعة السير أبعد من ذلك. وصعد الى واقن بالاثنى عشر حمارا، وجمع العديد من النباتات الهامة منها نبات زهر العسل الذي اطلق عليه اسمه فيما بعد: لونيسيرا أوشيري Lonicera Aucheri كما جمع نبات الديونيزيا ميرا Donysia Mira كثير الانتشار بمنطقة عمان. ووصل الى قرية سيق في ٢٨ مارس حيث كتب بمذكراته: «واصلنا الصعود إلى الجبل الاخضر عن طريق أشبه بالسلم ومررنا بقمة الجبل التي تصل إلى ٨٠٠ أو ٩٠٠ قامة، ثم نزلنا بعد ذلك

حتى قرية سيق التي تم إحلال الأشجار الإستوائية بها بأشجار تلائم الجو المعتدل. فقد لاحظت وجود أشجار الجوز والتين والمشمش والكرز والعنب والرمان. وكان الهواء شديداً في المساء.

يوم من أكثر الأيام إرهاقاً، يصعد المرء ويهبط وسط صخور جدباء بشعة. وبعد السير مسافة ثلاث ساعات من معسكرنا وجدنا وادي بني حبيب. وبعد ست ساعات أخرى على الأقل وصلنا إلى قرية تنوف عند سطح الجبل. ولاحظت عند باب القلعة شجرتي سيزوس Cissus عظيمتين وشجرة كبيرة أعتقد انها جديدة ويسميها العرب زارو . وهذه الشجرة الرائعة هي دون شك تلك المسماة تيكوميللا أندولاتا Tecomella Undulata وهي شجرة ذات زهور برتقالية تورق في شهري مارس/أبريل، وهي بديعة المنظر ولا يزال العديد منها موجوداً حتى الآن بنفس المكان.

وعند وصوله الى تنوف، توقف بها أوشير ـ ايلوا ليسلم رسالة إلى الوالي وكتب في مذكراته: «كانت لدى رسائل للشيخ. لذا دخلت القلعة لتسليمه إياها. وأثار حضوري دهشة كبيرة في البلد وبالنسبة للشيخ نفسه. ورغم أنني لا أختلف كثيراً في هيئتي عن العرب، حيث لي نفس اللحية ونفس الرداء بل ونفس لون البشرة تقريباً بعد أن لفحتني أشعة الشمس، إلا أن ظهوري كان موضع دهشة عامة. وصلت الى جوار الشيخ الذي لاحظ الشريط المتدلي من عنقي وبه ساعتي ... وسألني عما يكون ذلك ... وعند سماعه صوت الساعة قربها إلى أذنه، ولم يستطع ان يخفي صيحة اعجاب. وإنتقلت الساعة من يد الى يد بل من أذن إلى أخرى، وزاد العجب عندما فتحت الساعة وأريت الشيخ حركتها» .

ثم سافر أوشير ـ ايلوا الى نزوى في رحلة استغرقت خمس ساعات وعن نزوى كتب يقول: «... قرية كبيرة أو بالأحرى مدينة صغيرة بها زراعات واسعة ويُرى فيها الكثير من قصب السكر الذي يصنع منه مشروب اسود رديء، والنخيل وأشجار الموز والقطن والمانجو والرمان والليمون الذي يأتي بثمر صغير الحجم ولكنه غني بالعصير.»

وفي نزوى أصيب أوشير ـ ايلوا وكذلك مرشده، على وريد، بالمرض وظل بها عدة أيام ثم سافر الى إزكي في ٤ أبريل سيراً كعادته على الأقدام لئلا تفوته مشاهدة أحد النباتات وفي إزكي عسكر وسط القرية، ورحب به الاهالى، وكتب في مذكراته: «الحيوانات الأليفة التي شاهدها في مدينة مسقط هي الجمل والحمار، الكلب والقط والدجاج والماعز. لم أر بغالاً قط أو خرافا أو جاموسا أو ديوك رومي أو أوزا أو دجاجا أو حماما داجنا أو نحلا ... الخ. أما الخضراوات الوحيدة التي رأيتها تزرع هناك فهي البصل والفجل (الذي تؤكل ليس فقط جذوره بل وأوراقه أيضاً) والبازلاء. كما رأيت أنوالاً للغزل والنسج، وهي الصناعة الوحيدة بهذا البلد.

ووصل أوشير ـ ايلوا الى مطرح في ١١ ابريل، بيد أن الرياح الشمالية كانت من الشدة بحيث لم يجد أية سفينة تقله إلي مسقط. ومع ذلك تمكن من إقناع أحد التجار بنقله نظير مبلغ كبير من المال، لكن المياه غمرت السفينة مما جعل العبور شاقا. ولدى وصوله مسقط أصيب، أوشير ـ ايلوا بحمى شديدة.

ولم يبرأ أوشير ـ ايلوا أبدا من تلك الحمى. وفي اكتوبر ١٨٣٨ وبعد مُضي ستة أشهر على عودته من مسقط توفي في فرنسا .

وعن العرب كتب يقول :

«لقد وجدت من جانب أهالي المناطق الداخلية الكثير من الترحاب والأمانة وأحيانا الصداقة. وفي اعتقادي أن طيبتهم ترجع الى حكم الشيوخ الهادىء بل والجمهوري. والشعب ليس ثرياً لكن لا تبدو على أي منهم علامات الفقر. ولديهم دائمًا التمور التي تعتبر كالخبز بالنسبة لهم، بالإضافة إلى العديد من الفواكه في مواسمها. كما تزخر السواحل بالأسماك».

فـرانســوا بيليــك

ولد اللواء بحـري فرانسوا بيليك في بريست عام ١٩٣٤ وتولى قيادة العديد من سفن البـحـرية الوطنيـة وقـام برحـلات بحـرية متعددة ، لاسيما في المحيط الهندي . وهو يشـغل منذ عام ١٩٨٠ منصب مـدير مـتـحف البـحرية بباريس الذي أقيم به عام ١٩٩٤ معرض بعنوان «البحث عن السندباد» .

وهو خريج كلية بريست للفنون الجميلة ورسام بالبحرية منذ عام ١٩٧٥ م ، كما أنه عـضو بالأكاديمية البحرية وصاحب العديد من المؤلفات («قصر بريست» ، «بعثة لابيروز الغنيـة المأسـاوية» ، «محيط البشر» ، « تجـربة المد» ، «الإبحـار» ، «السـفن الشراعـيـة ، والغليون ، والكراكة») ، ويقوم حالياً بإعداد «قاموس المغامرة البحرية» . وقد شارك في برنامج اليونيسكو المسمى «طرق الحرير» .

مال الله بن علي بن حبيب اللـواتي

ولد مـال الله حبيب بمطرح عام ١٩٢٦ م . وبعـد توليـه عدة مناصب بوزارة المالية والخـارجية والديوان ، عين بمنصب قائم بالأعمال بالهند (١٩٧٢) ، ثم سفيراً في كل من القاهرة (١٩٧٤) وطهران (١٩٧٧) . وعند عودته للإدارة المركزية عام ١٩٧٩ شغل منصب مدير الشؤون السياسية ، وذلك قبل أن يعين سفيراً بلندن (١٩٨٠).

وبـعـد تـولـيـه منصب وكـيل وزارة التراث القـومي والثـقـافـة وعـضـو المجلس الإستشاري للدولة ، عين عام ١٩٨٦ بمنصب مستشار بوزارة التراث القومي والثقافة .

وهو صاحب مؤلف عن التاريخ العماني .

مونيك بيرجيه دو نومازي

ولدت مونيك بيرجيه دو نومازي في ٢ سبتمبر ١٩٣٥م، وهي خريجة مدرسة الأرشيف الوطنية. وقد إلتحقت بالعمل في دائرة الأرشيف بوزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٦٠ وتشغل منذ عام ١٩٩٠ منصب نائب مدير. كما أنها أمين عام التراث.

وقد قامت في عام ١٩٦٩ بنشر رسالتها حول «غابة كومبياني من ١٦٦٠ إلى ١٧٨٩» والتي نالت عنها جائزة المعهد كما أصدرت عام ١٩٩٣ قائمة جرد محتويات الأرشيف الدبلوماسي الخاص بالحرب العالمية الثانية (لندن ـ الجزائر). وفضلاً عن ذلك، شاركت في تحرير العديد من كتب الدليل.

وقد ساهمت السيدة دو نومازي في الإعداد التاريخي والفني لمتحف العلاقات العمانية الفرنسية بيت فرنسا، وهي حاصلة على وسام الإستحقاق الوطني برتبة ضابط.

منير بن عبد النبي بن يوسف مكي

ولد منير مكي بمسقط عام ١٩٥٤م. وهو حاصل على ليسانس في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية (واشنطن - كاليفورنيا) وماجستير في العلاقات الدولية بجامعة نيويورك ودبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر بجامعة باريس - ١. وقد إلتحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٧٧ وعين على التوالي في كل من نيويورك (الوفد الدائم للسلطنة لدى الأمم المتحدة)، والإدارة المركزية (مكتب الأمم المتحدة بدائرة المؤتمرات والمنظمات الدولية) وفيينا (قائم بالأعمال والممثل الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة).

وقد رقي لرتبة وزير مفوض عام ١٩٨٧ وسفير عام ١٩٩٠، ويشغل منذ عام ١٩٨٧ منصب سفير بباريس وسفير معتمد غير مقيم بكل من إسبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وتشاد، والسنغال وساحل العاج.

جـــاك لافـــون

السيد لافون حاصل على درجة الليسانس في التاريخ ، ودكتوراة الدولية في القانون وإجـازة التـدريس بكليـات الحـقوق ، وقد شغل على التوالي منصب أستاذ مساعد ، ثم أسـتـاذ بجـامعات بوردو ، وديجون وفرساي . وقام بتأليف نحو ثلاثين من المؤلفات التي تتناول تاريخ القـانون في العـصـور الحـديثة والوقت المعاصر . وقد تولى لثلاث مـرات مـهـام المستشار الثقافي بإحدى السفارات الفرنسية (في أنقرة ، لاهاي ودمشق) . وكـان لهذه الخبرة الدبلومـاسـيـة وقـعـهـا على أحدث أعماله التي تدور حول تاريخ العـلاقـات الدوليـة ، لا سـيما في المجـال الثـقافي . وهو يخصص للعلاقات بين الشرق والغرب حلقة دراسية لطلبة الدكتوراة بجامعة باريس ـ نانتير .

عصـام بن علي بن محمـد الـرواس

الدكـتـور عـصام الرواس حاصل عل درجة الدكتوراة في التاريخ من جامعة درهام بإنجلترا . وهو حالياً محاضر بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة السلطان قابوس .

وقـد شـارك في العـديد من الأعمال والمؤتمرات العلمـية كما أنه صاحب العديد من الدراسات التاريخية التي تتناول عمان .

وهو عضو بالعديد من اللجان الأكاديمية والعلمية سواء التابعة لجامعة السلطان قابوس أو خارج الجامعة .

كزافييه بيغان بيلكوك

ولد كزافييه بيغان بيلكوك في ضاحية نويي ـ سور ـ سان عام ١٩٥٣م، وهو خريج معهد باريس للدراسات السياسية، كما أنه حاصل على شهادتي الماجستير في الآداب وليسانس الحقوق. وهو عضو جمعية الجغرافيا بباريس وأكاديمية الفنون والعلوم والآداب بديجون.

وقد عمل بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨ في هيئة الكهرباء الفرنسية حيث كان مكلفاً بصفة خاصة بالمسائل القانونية المتعلقة ببيت فرنسا، الجهاز الرسمي للحكومة الفرنسية للدعاية السياحية، وذلك لتنظيم الدعاية الدولية لإحتفالات ذكرى مرور مائتي عام على الثورة الفرنسية. وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ تولى رئاسة دائرة الثقافة بهذا الجهاز. وفي عام ١٩٩٤ قام بتأسيس مؤسسة «العلاقات الدولية والثقافة»

وقد صدرت له الأعمال التالية :

في عام ١٩٧٨ : «الهوية الماورية في أعمال ويتي إيبيمايرا»، وفي عام ١٩٩١ : «قنصل فرنسي في مسقط عام ١٩٠٥»، وفي عام ١٩٩٢ : «من مونترلان إلى مونترلان، سجل الذكريات المنسية ١٧٩٤ ـ ١٩١٥»، وفي عام ١٩٩٤ : «عُمان، خمسة وعشرون قرناً من أنباء الأسفار».

محمد رضا باقر

الدكتور رضا باقر حاصل على درجة الدكتوراة في سياسة وإقتصاد الشرق الأوسط من كلية سانت أنطوني كوليدج بأكسفورد عام ١٩٨٨ م . وهو مؤلف كتاب يتناول التاريخ الإقتصادي لعمان وشرق إفريقيا ويحمل عنوان «التجارة والإمبراطورية في مسقط وزنجبار» (روتليدج ١٩٩٢) .

وقد أقام بفرنسا لمدة عام ، حيث درس بمعهد بوردو للدراسات السياسية ، وذلك في إطار إعداده لبكالوريا السياسة والإقتصاد التي حصل عليها عام ١٩٨٠ من لندن . وقد عمل الدكتور رضا باقر من قبل بوزارة الخارجية ثم شغل منصب محاضر قبل أن يلتحق بالعمل بشركة تنمية نفط عمان ، عام ١٩٩١م .

كوليت لوكور جرانميزون

بعد دراسات في الفلسفة والتاريخ بجامعة السوربون، وتخصص في علم السلالات الإفريقية بمعهد الدراسات العليا للعلوم الإجتماعية، قدمت كوليت لوكور جرانميزون رسالة في علم السلالات عن «الأنشطة الإقتصادية للنساء في داكار». وتولت فيما بعد التدريس بجامعات أبيدجان (ساحل العاج) ، وباريس ـ ١ السوربون ، وباريس ـ ١٠ نانتير ومعهد الأنثربولوجيا والتاريخ بمكسيكو .

وفي سلطنة عمان ، قامت بأبحاث حول نظام قبيلة الحارثي (الشرقية) وعلاقاتها القديمة مع الساحل الشرقي لإفريقيا. وقد أسفرت دراسة تلك الشبكات الإنسانية والتجارية عن نشر العديد من المقالات والمؤلفات .

وتشغل السيدة لوكور جرانميزون منصب مدير البحوث في المعهد الوطني للبحث العلمي ، ومنتدبة بمعمل السلالات وعلم الإجتماع المقارن بجامعة باريس ـ ١٠ نانتير، وتترأس حالياً المعهد الفرنسي للبحوث الإفريقية بنيروبي وله فرعان، الأول في زيمبابوي والآخر في نيجيريا .

علي بن أحمد الشنفري

حصل الدكتور علي الشنفري على درجة الدكتوراة من جامعة نابولي بإيطاليا عام ١٩٨٨م عن رسالته التي كانت تحمل عنوان «الآثار وأعمال الحفريات في جزيرة مصيرة» . وهو يشغل منذ عام ١٩٧٩ منصب مدير عام الآثار بوزارة التراث القومي والثقافة وبهذا المسمى فهو منسق اللجنة الفرنسية الإيطالية للآثار التي تقوم بدراسة موقع رأس الجنيز .

كما أنه رئيس تحرير مجلة الدراسات العمانية وعضو لجنة الجمعية العلمية لشبه الجزيرة العربية ومقرها إيطاليا.

ألان شـــينـال

ألان شـينال من مـواليد عام ١٩٤٦م ، ويعـمل منذ عام ١٩٦٨ كأسـتاذ للقانون العام بجـامعة باريس ـ ١٠ نانتير . وهو مـتـخـصص في العـلاقات الدولية ولا سيما دراسة العـالم العربي والإسلامي المعاصر ، بالإضافة إلى تحليل السياسة الخارجية الفرنسية بتلك المنطقـة نظراً لخبرته المبـاشرة بها من خـلال عـمله ـ بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ـ كـمـعـاون برلماني ثم إسـتـشاري بمركز التحليل والإستدلال التابع لوزارة الخارجية الفرنسية . وقد شارك ، إعتباراً من ١٩٨٤ م ، في إقامة معهد العالم العربي بباريس من خـلال عـمله كـمـستشار للرؤساء المتعاقبين لهذه المؤسسة الثقافية . وقد شغل خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ م ، منصب مـسـتـشار ثم مكلف بالبرامج الثقافية لدى السيد إدغار بيزاني ، مدير معهد العالم العربي .

ومنذ عام ١٩٦٥ يتـابع السـيد شينال قضايا منطقة حوض البحر المتوسط والعالم العربي والإسلامي ، كما يساهم في العديد من الإصدارات المعنية بتلك المنطقة .

شهينة أ . غضنفر

تعمل شهينة غضنفر كأستاذ مساعد بقسم الأحياء بجامعة السلطان قابوس . وقد حصلت على درجة الدبلوم والماجستير في العلوم من جامعة البنجاب بباكستان ، وعلى درجة الدكتوراة من جامعة كامبريدج بإنجلترا . وسبق أن إشتغلت بالتدريس في كينارد كوليدج (باكستان) وجامعة بايرو (نيجيريا) ثم عملت بمجلس البحوث الزراعية الباكستانية في إسلام أباد .

ولها أبحاث تناولت النبات ، والحياة النباتية والجغرافيا الحيوية لشبه الجزيرة العربية وباكستان فضلاً عن النباتات ذات الأهمية الطبية أو الإقتصادية .

وهي صاحبة ثلاثة مؤلفات تدور حول نبات السافانا الإفريقية ، النبات في سلطنة عمان والنباتات الطبية بشبه الجزيرة العربية . كما أنها فنانة رسامة وأقامت معرضاً للصور المائية عن الزهور البرية بعمان .



صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان المعظم وفخامة الرئيس فرانسوا ميتران،
رئيس الجمهورية الفرنسية يفتتحان المتحف العماني الفرنسي بمسقط،
٢٩ يناير ١٩٩٢ (تصوير محمد مصطفى).

Inauguration du musée franco-omanais de Mascate par S.M. le Sultan Qaboos bin Said,
Sultan d'Oman et S.E. M. François Mitterrand, Président de la République Française,
29 janvier 1992. *(photo Mohamed Mustafa)*



بول أوتافي، القنصل الفرنسي بمسقط من ١٨٩٤ إلى ١٩٠٢ م.

Paul Ottavi : Consul de France à Mascate de 1894 à 1902.



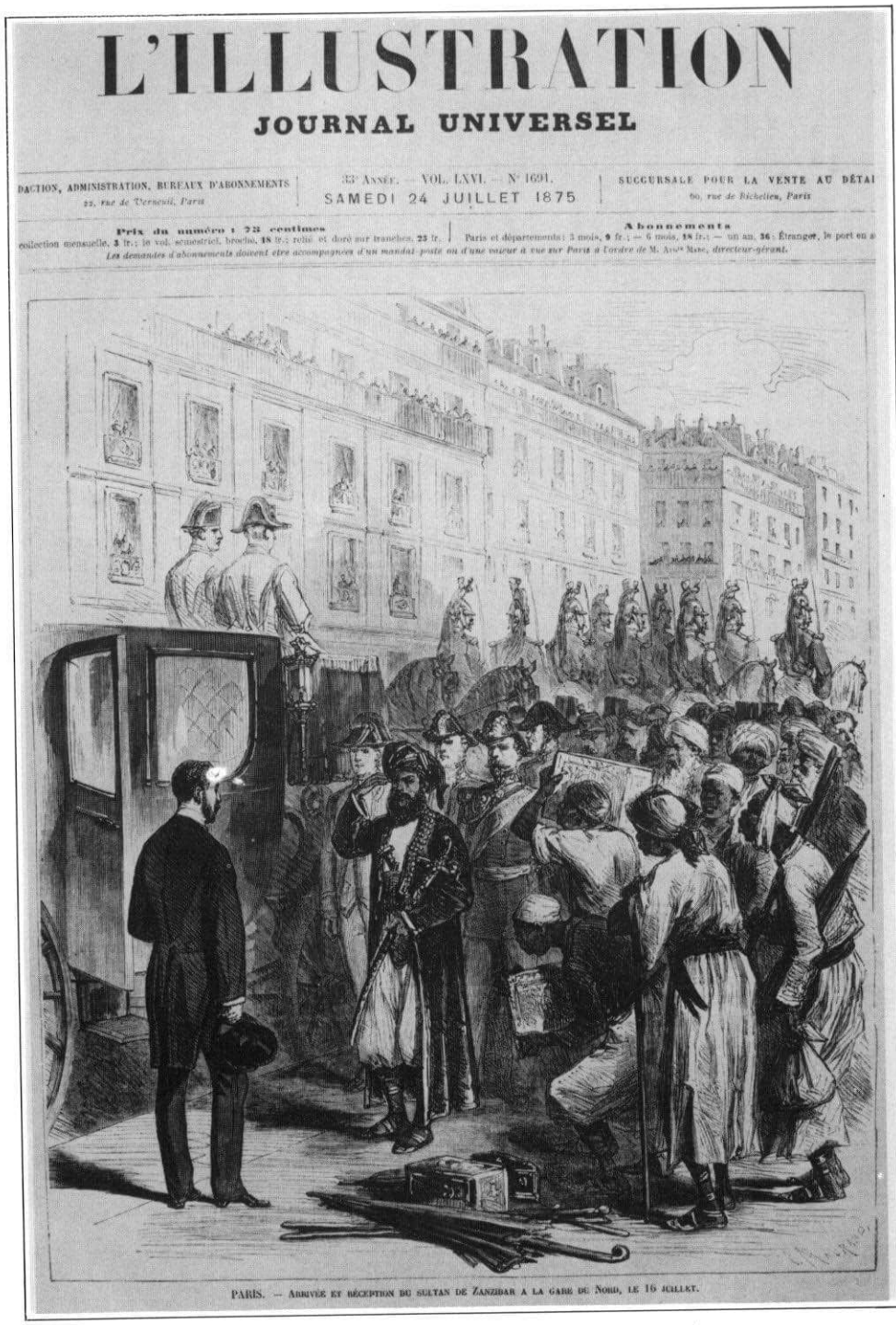
السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٧ ـ ١٨٥٦)

Sayyid Said bin Sultan (1807 à 1856).



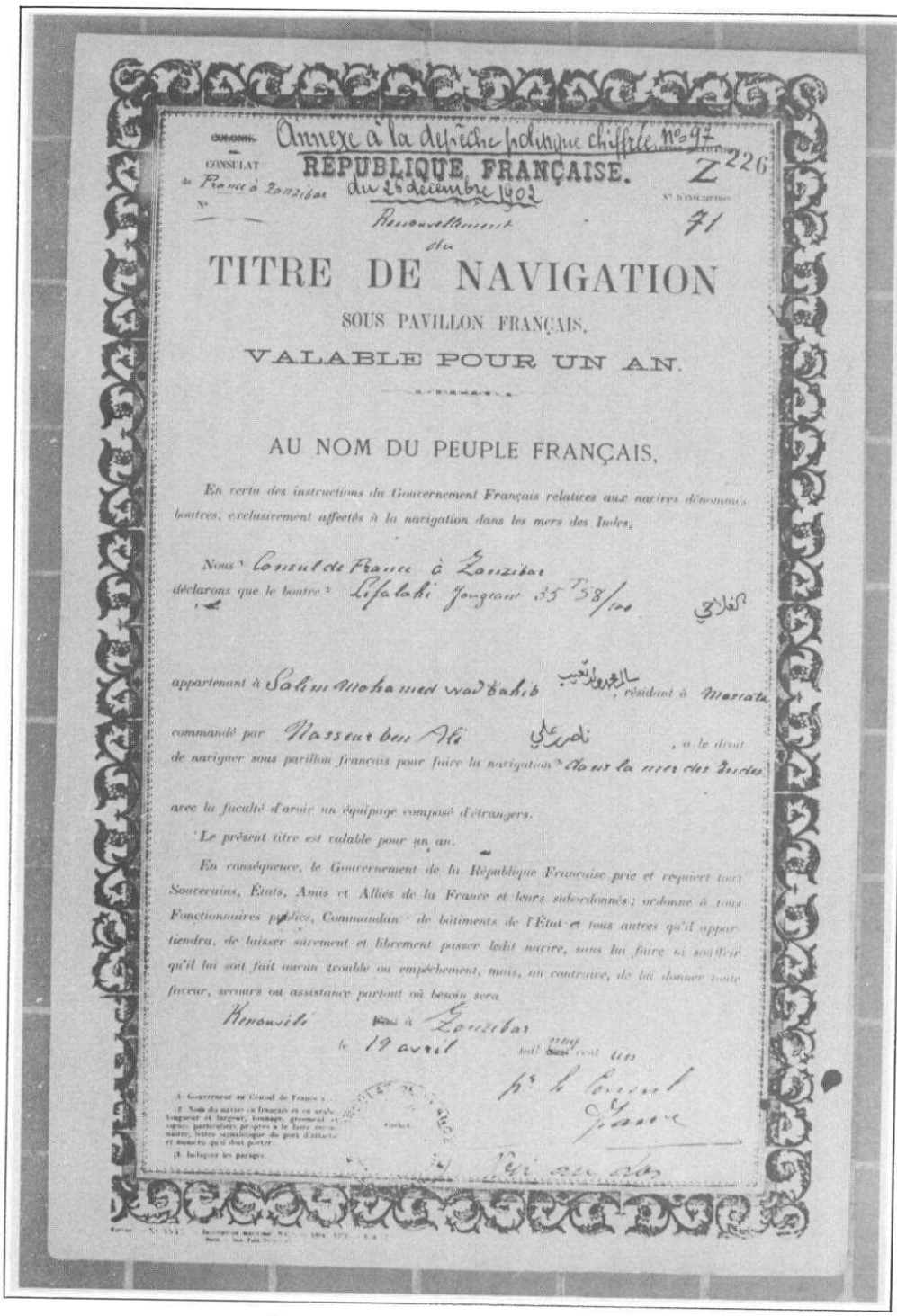
Audience d'une mission française chez le Sultan Faysal bin Turki - "l'illustration du 27 mai 1899".

مقابلة وفد فرنسي مع السلطان فيصل بن تركي
صحيفة «إيلوستراسيون» الصادرة في ٢٧ مايو ١٨٩٩


L'ILLUSTRATION
JOURNAL UNIVERSEL
DACTION, ADMINISTRATION, BUREAUX D'ABONNEMENTS
33, rue de Verneuil, Paris
33e Année. — VOL. LXVI. — N° 1691.
SAMEDI 24 JUILLET 1875
SUCCURSALE POUR LA VENTE AU DÉTAI
60, rue de Richelieu, Paris
Prix du numéro : 25 centimes
collection mensuelle, 3 fr.; le vol. semestriel, broché, 18 fr.; relié et doré sur tranches, 23 fr.
Abonnements
Paris et départements : 3 mois, 9 fr. ; — 6 mois, 18 fr. ; — un an, 36 ; Étranger, le port en s
Les demandes d'abonnements doivent être accompagnées d'un mandat-poste ou d'une valeur à vue sur Paris à l'ordre de M. Auguste Marc, directeur-gérant.
PARIS. — Arrivée et réception du sultan de Zanzibar a la gare du Nord, le 16 juillet.

زيارة السلطان لباريس عام ١٨٧٥.

Visite du Sultan à Paris, en 1875.



CONSULAT de France à Zanzibar

Annexe à la dépêche politique chiffrée N° 97 du 26 décembre 1902

REPUBLIQUE FRANÇAISE.

Z 226

N° —

Renouvellement

N° D'INSCRIPTION 71

du

TITRE DE NAVIGATION

SOUS PAVILLON FRANÇAIS,

VALABLE POUR UN AN.

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS,

En vertu des instructions du Gouvernement Français relatives aux navires d'commerce, boutres, exclusivement affectés à la navigation dans les mers des Indes,

Nous [1] Consul de France à Zanzibar

déclarons que le boutre [2] Lifalahi Jongaw 35 T 58/100 الفلاحي

appartenant à Salim Mohamed wad Sahib سالم محمد ولد الصاحب, résidant à Mascate

commandé par Nasser ben Ali ناصر علي, a le droit de naviguer sous pavillon français pour faire la navigation [3] dans la mer des Indes

avec la faculté d'avoir un équipage composé d'étrangers.

Le présent titre est valable pour un an.

En conséquence, le Gouvernement de la République Française prie et requiert tous Souverains, États, Amis et Alliés de la France et leurs subordonnés; ordonne à tous Fonctionnaires publics, Commandants de bâtiments de l'État et tous autres qu'il appartiendra, de laisser librement et librement passer ledit navire, sans lui faire ni souffrir qu'il lui soit fait aucun trouble ou empêchement, mais, au contraire, de lui donner toute faveur, secours ou assistance partout où besoin sera.

Renouvelé Fait à Zanzibar

le 19 avril mil neuf cent un

Pr le Consul de France

1. Gouverneur ou Consul de France.

2. Nom du navire, si français et en arabe, tonnage en largeur, tonnage, gréement et signes particuliers propres à le faire reconnaître, lettre signalétique du port d'attache et numéro qu'il doit porter.

3. Indiquer les parages.

صك بمنح حق الملاحة تحت الراية الفرنسية لإحدى سفن صور.

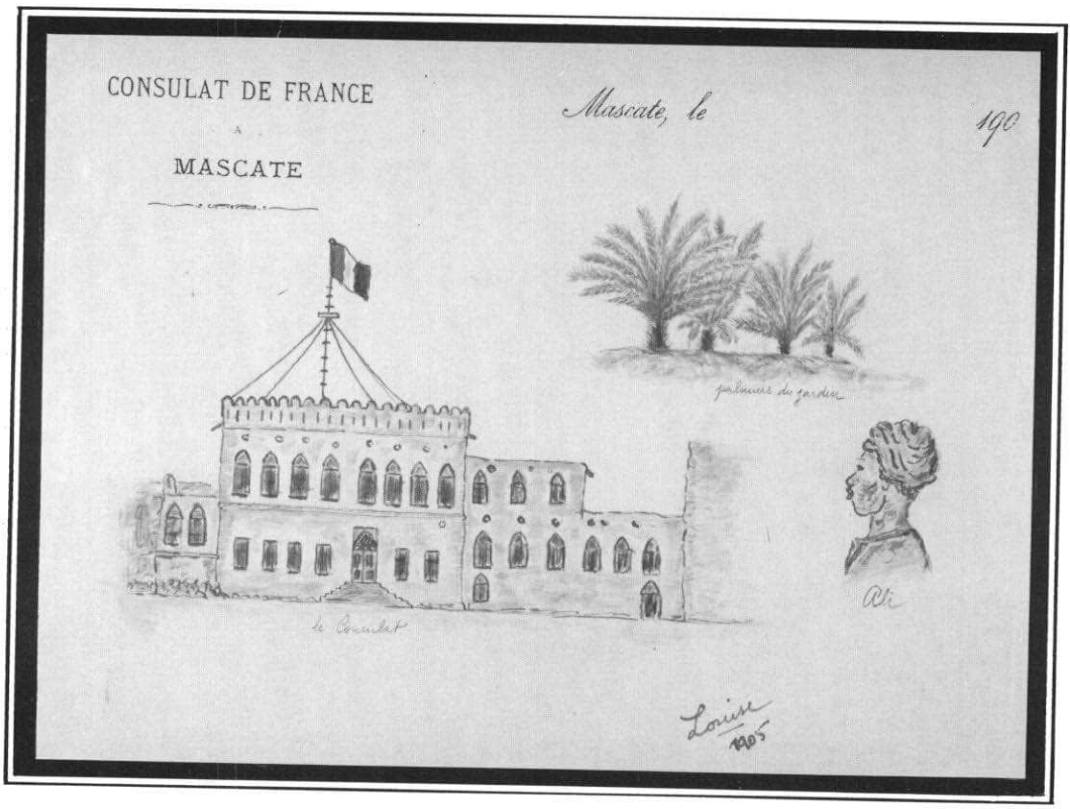
Titre de navigation sous pavillon français d'un boutrier de Sour.



مسكن قنصل فرنسا في صور

(تصوير لويز بيغان بيلكوك)

Résidence du Consul de France à Sour
(photo de LouiseBéguin Billecocq)



القنصلية الفرنسية: مسقط ١٩٠٥

(رسم لويز بيغان بيلكوك)

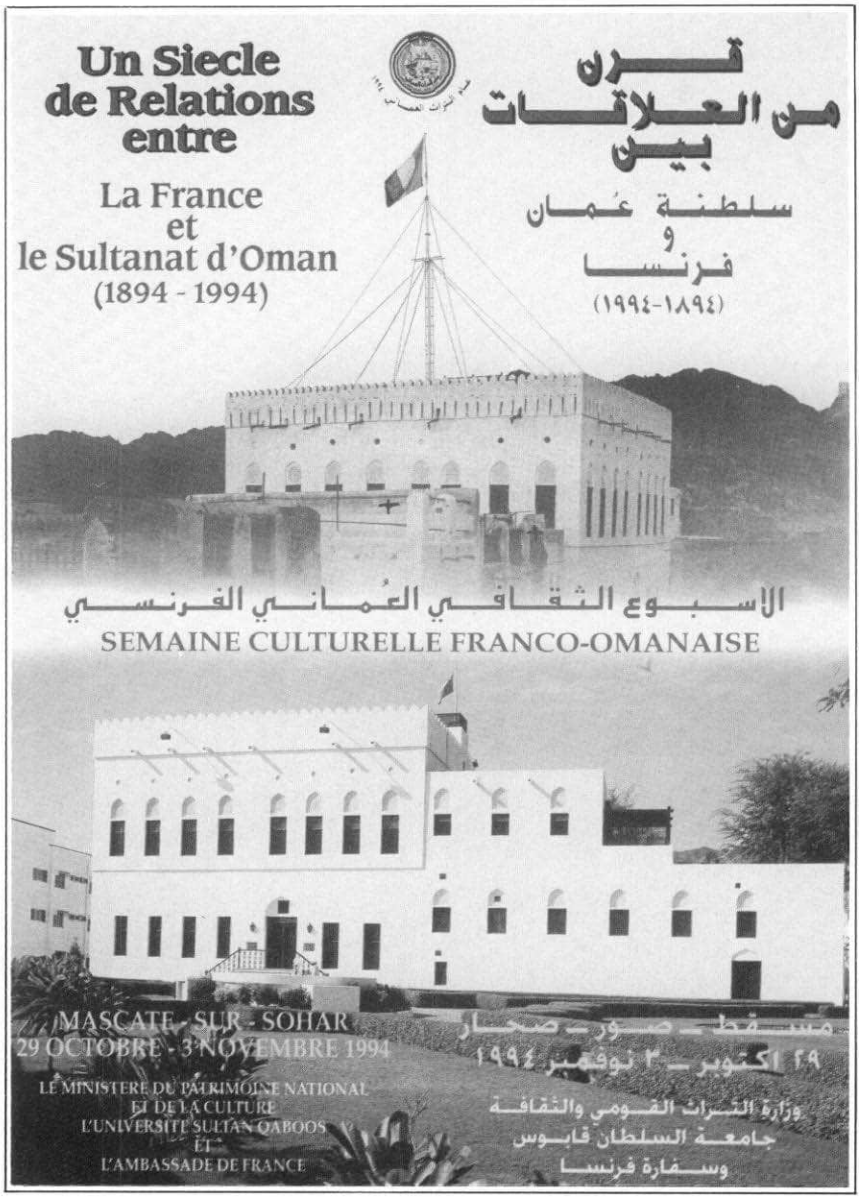
Le Consulat de France: Mascate 1905

(dessin de Louise Béguin Billecocq)



ريمي أوشير إيلوا، عالم النبات (١٧٩٣ ـ ١٨٣٨)

Rémy Aucher-Eloy, botaniste (1793-1838).



الإحتفال بمرور قرن على العلاقات العمانية ـ الفرنسية (١٨٩٤ ـ ١٩٩٤)

Célébration du centenaire des relations franco-omanaises (1894 - 1994)

Shahina A. GHAZANFAR

Shahina Ghazanfar est professeur associé au Département de biologie de l'Université Sultan Qaboos (SQU). Elle a obtenu son diplôme et sa maîtrise en sciences à l'Université du Punjab au Pakistan et son PHD de l'Université de Cambridge en Grande-Bretagne. Elle a enseigné au Kinnarid College (Pakistan) et à la Bayero University (Nigéria) puis a travaillé au Conseil de recherches agricoles du Pakistan à Islamabad.

Ses recherches ont porté sur la flore, la végétation et la biogéographie de la Péninsule arabique et du Pakistan ainsi que sur les plantes d'importance médicale ou économique. Elle est l'auteur de trois ouvrages sur la flore de la savane africaine, la flore d'Oman et les plantes médicinales de la Péninsule arabique. Artiste peintre, elle a présenté une exposition d'aquarelles sur les fleurs sauvages d'Oman.

Alain CHENAL

Né en 1946, Alain Chenal enseigne depuis 1968 le droit public à l'Université de Paris X-Nanterre. Il se spécialise particulièrement dans l'étude du monde musulman contemporain, ainsi que dans l'analyse de la diplomatie française dans cette région, dont il a une expérience directe comme collaborateur parlementaire, puis consultant au Centre d'analyse et de prévision du Ministère des Affaires Etrangères de 1983 à 1985. A partir de 1984, il contribue au lancement de l'Institut du Monde Arabe comme conseiller des présidents successifs de cette institution culturelle. De 1989 à 1994, il exerce ces fonctions auprès d'Edgard Pisani, comme conseiller puis chargé de la programmation culturelle.

Depuis 1965, il suit les questions du monde méditerranéen, arabe et musulman, et collabore à de nombreuses publications consacrées à cette région.

Ali Bin Ahmed AL SHANFARI

Le Dr. Ali Al Shanfari est titulaire d'un diplôme de doctorat obtenu en 1988 à l'Université de Naples en Italie. Sa thèse a porté sur "l'archéologie et les travaux de fouilles dans l'île de Masirah". Il est directeur général de l'archéologie au Ministère du Patrimoine national et de la Culture depuis 1979 et, à ce titre, correspondant de la mission franco-italienne qui étudie le site de Ras al Junayz.

Il est directeur de publication de la Revue d'études omanaises "The journal of oman studies" et membre du conseil de l'Association scientifique pour la péninsule arabique dont le siège est en Italie.

Colette LE COUR GRANDMAISON

Après des études de philosophie et d'histoire à la Sorbonne, une spécialisation en ethnologie africaine à l'EHESS, Colette Le Cour Grandmaison a soutenu une thèse d'ethnologie sur "les activités économiques des femmes dakaroises". Elle a enseigné ultérieurement dans les universités d'Abidjan (Côte d'Ivoire), de Paris I Sorbonne, Paris X Nanterre et l'Institut d'Anthropologie et d'Histoire de Mexico.

Dans le Sultanat d'Oman, elle a mené des recherches sur l'organisation de la tribu Al-Harthy (Sharqiya) et ses liens anciens avec la côte orientale d'Afrique. L'étude de ces réseaux humains et commerciaux a donné lieu à des publications d'articles et d'ouvrages.

Directeur de recherche au CRNS, rattachée au laboratoire d'ethnologie et de sociologie comparative de Paris X Nanterre, elle dirige actuellement l'Institut Français de Recherche en Afrique (IFRA) à Nairobi qui a deux antennes, l'une au Zimbabwe, l'autre au Nigeria.

Muhamed Bin Redha BHACKER

Le Dr. Redha Bhacker est titulaire d'un doctorat en politique et économie du Moyen Orient obtenu au St. Antony's college d'Oxford en 1988, il est l'auteur d'un livre sur l'histoire économique de l'Oman et de l'Afrique de l'Est intitulé "commerce et empire à Mascate et Zanzibar" (Routledge 1992).

Il a séjourné une année en France à l'Institut d'études politiques de Bordeaux dans le cadre de son BA en économie et politique passé à Londres en 1980. Le Dr. Redha Bhacker avait, auparavant, été employé au Ministère des affaires étrangères et comme maître de conférence avant de rejoindre, en 1991, Petroleum Development Oman.

Xavier BEGUIN BILLECOCQ

Xavier Beguin Billecocq, né à Neuilly-sur-Seine en 1953, diplômé de l'Institut d'Etudes Politiques de Paris, est également titulaire d'une maîtrise de Lettres et d'une licence en Droit. Il est par ailleurs membre de la Société de Géographie de Paris ainsi que de l'Académie des Arts, Sciences et Lettres de Dijon.

En poste de 1981 à 1988 à Electricité de France, il est chargé notamment des questions juridiques liées à la sauvegarde de l'environnement et du patrimoine. En 1988, il entre à la "Maison de France", le service officiel du gouvernement français pour la promotion touristique, afin d'organiser la promotion internationale des fêtes du Bicentenaire de la Révolution française ; de 1990 à 1993, il y dirige le Département Culture. En 1994, il fonde la société "Relations Internationales et Culture".

L'auteur a publié en 1978 : "L'identité Maorie dans l'oeuvre de Witi Ibimaera" ; en 1991 : "Un consul de France à Mascate en 1905" ; en 1992 :"Des Montherlant à Montherlant, chronique de souvenirs oubliés", 1794-1915 ; en 1994 : "Oman, vingt-cinq siècles de récits de voyages".

Issam Bin Ali Bin Ahmed AL ROWAS

Le Dr. Issam al Rowas est docteur en histoire de l'Université de Durham en Grande-Bretagne. Il est actuellement maître de conférence à la section d'histoire de la faculté des lettres de l'Université Sultan Qaboos (SQU).

Il a participé à de nombreux travaux et colloques scientifiques. Il est l'auteur de plusieurs études historiques, ayant notamment trait à l'Oman. Il est membre de nombreuses commissions académiques et scientifiques relevant de la SQU ou extérieures à elle.

Jacques LAFON

Licencié d'histoire, docteur d'Etat en droit et agrégé des Facultés de droit, M. Lafon a été successivement assistant, puis professeur, aux Universités de Bordeaux, Dijon et de Versailles. Il est l'auteur d'une trentaine de travaux portant sur l'histoire du droit des temps modernes et de la période contemporaine. Il a occupé à trois reprises des fonctions de conseiller culturel dans une ambassade (Ankara, La Haye, Damas). Cette expérience diplomatique a inspiré ses travaux les plus récents qui portent sur l'histoire des relations internationales, notamment dans le domaine culturel. Il consacre aux relations Orient-Occident un séminaire de doctorat à l'Université de Paris-Nanterre

Munir Bin Abdulnabi Bin Yousuf MAKKI

Munir Makki est né en 1954 à Mascate. Il a obtenu une licence en sciences politiques à l'American University (Washington DC), une maîtrise en relations internationales à l'Université de New York et un diplôme d'études approfondies en histoire contemporaine à Paris 1. Il est entré dans la carrière diplomatique en 1977 et a été successivement en poste à New York (mission permanente du Sultanat d'Oman auprès des Nations Unies), à l'administration centrale (section des Nations Unies à la Direction des organisations internationales et des conférences) et à Vienne (chargé d'affaires et représentant permanent auprès du Bureau des Nations Unies).

Promu au rang de ministre plénipotentiaire en 1987 et d'ambassadeur en 1990, il est depuis 1987 ambassadeur à Paris également accrédité, comme ambassadeur non résident en Espagne, Portugal, Belgique, Tchad, Sénégal et Côte d'Ivoire.

Monique BERGER DE NOMAZY

Née le 2 septembre 1935, Monique Berger de Nomazy est diplômée de l'Ecole Nationale des Chartes. Elle est entrée à la Direction des Archives du Ministère des Affaires étrangères en 1960 et occupe, depuis 1990, le poste d'adjoint du directeur. Elle est conservateur général du Patrimoine.

Elle a publié, en 1968, sa thèse sur "La forêt de Compiège de 1660 à 1789" qui a reçu un prix de l'Institut ainsi qu'en 1993 un inventaire des archives diplomatiques relatif à la seconde guerre mondiale (Londres - Alger). Elle a, en outre, contribué à la rédaction de plusieurs guides.

Mme de Nomazy qui a participé à la réalisation historique et artistique du musée des relations franco-omanaises beit fransa est officier de l'Ordre National du mérite.

Malallah Bin Ali Bin Habib AL LAWATI

Malallah Habib est né à Mutrah en 1926. Après avoir occupé divers postes aux départements du Trésor, des Affaires étrangères et au Diwan, il est nommé chargé d'Affaires en Inde (1972), puis ambassadeur successivement au Caire (1974) et à Téhéran (1977). De retour à l'administration centrale en 1979, il est directeur des affaires politiques avant d'être désigné comme ambassadeur à Londres (1980).

Après avoir été sous-secrétaire d'Etat au Ministère du Patrimoine national et de la Culture, membre du Conseil consultatif d'Etat, il est nommé en 1986 au poste de conseiller au Ministère du Patrimoine national et de la Culture. Il est l'auteur d'un ouvrage consacré à l'histoire de l'Oman

François BELLEC

Né à Brest en 1934, le Contre Amiral François Bellec a commandé plusieurs bâtiments de la Marine nationale et effectué de nombreuses campagnes, notamment dans l'Océan Indien. Il est directeur, depuis 1980, de l'établissement public du Musée de la Marine à Paris qui a organisé en 1994 une exposition intitulée "à la recherche de Sindbad".

Ancien élève de l'Ecole des beaux arts de Brest et peintre de la marine depuis 1975, il est membre de l'Académie de marine et auteur de nombreux ouvrages ("le chateau de Brest", "la généreuse et tragique expédition Lapérouse", "Océan des Hommes", "tentation de la haute mer", "la navigation", "Nefs, galions et caraques"), il prépare un "dictionnaire de l'aventure maritime". Il a participé au programme de l'UNESCO sur "les routes de la soie".

fortes sommes d'argent, mais l'embarcation prit l'eau, ce qui rendit la traversée difficile. A son arrivée à Mascate, Aucher-Eloy souffrit d'une fièvre violente.

Aucher-Eloy ne s'en remit jamais vraiment, et au mois d'octobre 1838, six mois après avoir quitté Mascate, il mourut en France. A propos des Arabes, il écrivit :

"Avec les habitants de l'intérieur, j'ai trouvé généralement beaucoup d'hospitalité, d'honnêteté et parfois de cordialité. Je pense que leur bonté tient au gouvernement fort doux et, pour ainsi dire, républicain des Cheikhs. Le peuple n'y est pas riche, mais on y voit aucun pauvre .... Ils ont, en tout temps, des dattes qui leur servent de pain, et une grande variété de fruits dans la saison ; sur la côte, ils ont le poisson en abondance".

Cette conférence a été pour partie publiée dans le n 2 de décembre 1993 du bulletin de l'association historique omanaise sous titre "the excursion of PRM Aucher-Eloy in the Immamat of Muscat"

Atteignant Tanuf, Aucher-Eloy y demeura pour remettre une lettre au Cheikh. Il écrit dans son journal :

"Comme j'avais des lettres pour le Cheikh, j'entrai dans la forteresse pour les lui présenter ; ma présence causa un grand étonnement dans le pays et au Cheikh lui-même. Quoique je diffère peu d'un arabe, car j'en ai la barbe, la chemise et presque le teint tant le soleil m'a brulé, ma personne fut un objet de surprise universelle... Je m'assis auprès du Sheikh qui... remarqua à mon cou le ruban qui tient ma montre ... ; il me demanda ce que c'était ... ; ayant entendu le bruit du mouvement , il l'approcha de son oreille, et ne put s'empêcher de pousser un cri d'admiration ; la montre passa de main en main ou pour mieux dire d'oreille en oreille; ce fut bien autre chose quand j'ouvris la montre, et que je lui fit voir le mouvement".

Aucher-Eloy partit pour Nizwa, un voyage qui lui prit cinq heures. Sur Nizwa, il écrit :

"... un grand village, ou plutôt une petite ville qui a de vastes cultures. On y voit beaucoup de cannes à sucre, dont on fait un mauvais sirop noir, le palmier, le bananier, le cotonnier, le manguier, le grenadier, le citronnier qui donne un fruit petit mais plein de suc".

A Nizwa, Aucher-Eloy, de même que son guide Aliwareid , tomba malade et y resta quelques jours. Il partit pour Izki le 4 avril, en marchant comme à son habitude pour ne pas risquer de passer sans la voir à coté d'une plante. A Izki, il campa au centre du village et fut accueilli par sa population. Dans son journal, il écrit :

"Les seuls animaux domestiques que j'aie remarqués dans le pays de Mascate, sont le chameau, l'âne, le chien, le chat, la poule et la chèvre. je n'ai jamais vu de mules, de moutons, de buffles, de dindons, d'oies, de canards, de pigeons domestiques ou d'abeilles etc. . Les seules de nos plantes potagères que j'ai vues cultivées sont l'oignon, le radis (dont on mange non seulement la racine mais encore la feuille), les petits pois ... je remarquai des métiers pour filer et tisser, c'est la seule industrie du pays".

Aucher- Eloy arriva à Mattrah, le 11 avril, mais le Shimal (le vent du nord) était si violent qu'aucun bateau ne l'aurait embarqué pour Mascate. Cependant, il réussit à convaincre un marin moyennant de

l'enchantement que lui procurèrent les excursions faites dans les montagnes environnant Nakhal " tout m'est d'ailleurs inconnu" écrivit-il. Il recueillit aussi la Moringa Peregrina qu'il décrivit comme "... poussant sur les rochers les plus inaccessibles". M. Peregrina (communément appelée en arabe Shua') est une plante médicale bien connue des habitants des montagnes. Une huile (Hal al Shua') est extraite de ses graines et est utilisée pour combattre de nombreuses maladies. Aucher - Eloy ne mentionne pas cette huile ni son extraction; il est possible que son usage médical soit récent.

Aucher-Eloy voyagea de Ghubra à Saiq, se remettant en route avec trois chameaux (et douze ânes) pour son bagage et ses gens ; quant à lui, il marchait toujours à pied.

A Ghubra, ils installèrent leur camp sous un tamarinier magnifique. La halte suivante fut Hail, au delà duquel les chameaux ne purent continuer. Il fit l'ascension de Wakken avec douze ânes ; il recueillit plusieurs plantes intéressantes dont le chèvrefeuille auquel son nom fut par la suite donné (Lonicera Aucheri). Il recueillit aussi la Dionysia Mira, espèce endémique dans la région d'Oman. Il atteint le village de Saiq, le 28 Mars. Il écrit dans son journal :

"Nous continuâmes à gravir le mont Akhdar, plutôt au moyen d'un escalier que d'une route . Nous passâmes sur la cime de la montagne, qui peut avoir 800 à 900 toises, et nous descendîmes ensuite jusqu'au village de Saiq, où les arbres des tropiques étaient remplacés par des arbres de climat tempéré. Je remarquai le noyer, le figuier, l'abricotier, le cerisier, la vigne et le grenadier. L'air fut vif pendant la nuit.

Journée des plus fatiguantes, montant et descendant au milieu d'horribles rochers stériles. A trois heures de distances du gîte, nous trouvâmes le Wadi Bani Habib, et après six autres heures au moins de route, nous arrivâmes au village de Tanuf au pied de la montagne. Je remarquai à la porte de la forteresse deux magnifiques Cissus, grand arbre que je crois nouveau, et que les arabes appellent Zaru".

Cet arbre magnifique est, sans aucun doute, le Tecomella undulata, un arbre aux fleurs orangées voyantes qui fleurit en mars / avril et offre un spectacle éblouissant. Des Tecomella undulata se trouvent toujours à cet endroit.

En quelques jours, Aucher - Eloy longea la côte ouest, dépassa les villages de Kalbou, Doukha et atteignit Mattrah . Il écrivit de Mattrah qu'il y avait un "grand bazar, des murailles et des portes bien gardées. Il y a autour de la ville quelques jardins et de bonne eau que l'on retire des puits".

Après les quelques jours nécessaires à trouver un guide et un moyen de transport (trois chameaux), Aucher-Eloy put partir vers l'intérieur. Il mit cinq jours pour se rendre à Al-Khod, traversant Qurum, Wuttayah, Ruwi, et Ghubra. Il mentionne son arrivée sur les berges d'une rivière qui vient du village de Khod et rejoint la mer près de Sib. Il fit halte avec son équipage dans un village bâti sur les berges de cette rivière. Il fit les observations suivantes:

"Les habitants étaient tout en émoi, poussant des cris affreux, et faisant retentir tous leurs ustensiles de cuisine pour repousser une nuée de sauterelles qui obscurcissaient l'air et menaçaient de détruire leurs récoltes".

Aucher-Eloy arriva à Nakhl le 18 Mars. Il dut y rester pendant plusieurs jours car des brigands sévissaient dans la région. Néanmoins, il se rendit dans les collines avoisinantes et y recueillit plusieurs espèces dont trois jamais observées auparavant. Une de ses plantes, la Jaubertia aucheri, fut décrite par Guillemin et dédiée à Jaubert.

Aucher-Eloy fut accueilli avec beaucoup d'hospitalité par le Cheikh de Nakhl. A son propos, il écrivit :

"Le Cheikh s'est montré très empressé à m'être agréable ; il m'a envoyé deux fois par jour à manger. Le déjeuner consistait en un pain très blanc et mince comme de la dentelle, et auquel on n'ose toucher de peur de le mettre en poudre... Ce pain , ou plutôt cette espèce de gauffre, se fait avec de la fleur de farine et du blanc d'oeuf, le reste du déjeuner consiste en une tasse de lait un peu aigre. Le soir, c'est un pilaw au beurre et quelques Tobias, cuits dans l'eau avec les cosses coriaces, dont il faut qu'en mangeant je dégage le haricot ; tel est l'ordinaire arabe, et il est suffisant dans ce pays brûlant où la viande serait fort nuisible".

Aucher- Eloy fit plusieurs expéditions autour de Nakhl et recueillit de nombreuses espèces, quelques unes ayant déjà été observées lors de ses expéditions en Egypte et dans d'autre parties d'Arabie. Il nota

été publiées en 1843 par le comte Jaubert qui était alors le directeur du Museum National d'Histoire Naturelle de Paris .

Aucher-Eloy ne recueillit pas le meilleur de la flore de montagne d'Oman en 1838. Il écrit dans son journal :

"En résumé, je n'ai pas cueilli dans tout l'Immamat de Mascate plus de 250 espèces . Les gens du pays assurent que peu de temps après les pluies (qui ont lieu une ou deux fois par an), le pays est couvert de fleurs ... Encore suis-je convaincu que dans ce pays, le plus aride du monde, il serait fort difficile de recueillir plus de 500 plantes".

Aucher Eloy n'était pas tout à fait exact. Depuis, on a enregistré 1174 espèces dans le Sultanat d'Oman. Environ 800 espèces se trouvent dans le Dhofar et environ 600 dans les montagnes du nord. Beaucoup sont présentes à la fois dans le nord et le sud du pays.

Aucher-Eloy arriva à Mascate le 8 Mars 1838. Sa première annotation dans son journal fut :

"La montagne se rapproche beaucoup de la mer, les palmiers y sont nombreux ... L'entrée du port est défendue par des forts assez mal construits, mais, au fond, il y a sur la montagne la plus élevée, un château très bien construit, bâti autrefois par les Portugais ; le port est grand, profond et à l'abri de tous les vents. Il y avait trois gros bâtiments de guerre de l'Imam, mouillés dans le port , le reste de la flotte est composé de plus de vingt bâtiments construits à Bombay, à l'européenne, et à Zanzibar, île d'Afrique orientale, qui appartient à l'Imam.

... Mascate bâti comme dans un entonnoir , au pied et devant des montagnes arides et brûlantes, ne reçoit le vent de mer d'aucun côté".

Il mentionne dans son journal le grand bâtiment de guerre français, "l'Artémise", commandé par le Capitaine Laplace, qui avait quitté Mascate dix jours plus tôt pour Mukala au Yemen. Il regretta de n'avoir pu rencontrer des compatriotes à lui et voir Monsieur Fontanier, le Consul Français à Bassorah (Basra) qui se rendait à Suez puis en France.

LE PERIPLE DE P.R.M. AUCHER-ELOY DANS LES MONTAGNES DE L'OMAN

(6 mars - 14 avril 1838)

Dr. Shahina A. GHAZANFAR

Le 14 Avril 1838, il y a cent cinquante ans, un herborisateur français du nom de Pierre Rémi Martin Aucher-Eloy quittait Mascate (alors appellé Immamat de Mascate) pour Bahrein. Cela faisait un mois qu'il ramassait des plantes dans l'immamat. Une telle collection était la première provenant de cette région de la Péninsule Arabique. A dos d'âne ou à pied, Aucher-Eloy voyagea à travers l'Hajar occidental, de Nakhl à Saiq et au Wadi Bani Habib, puis descendant vers Nizwa et Birkat al Mauz. Pendant son périple, il recueillit environ deux cent cinquante spécimens. Ces derniers, ajoutés à ceux qu'il avait préalablement ramassés dans d'autre parties de l'Arabie et de l'Iran, furent utilisés et cités par le botaniste suédois Edmond Boissier dans son oeuvre volumineuse Flora Orientalis (publiée en 6 volumes de 1878 à 1898). Un grand nombre des espèces recueillies par Aucher-Eloy dans les montagnes du nord d'Oman étaient jusque là inconnues et furent analysées pour la première fois par Boissier. Les épithètes Mascatense ou Aucheriana furent inventées pour caractériser l'origine des espèces ou honorer leur découvreur. Aujourd'hui encore, Flora Orientalis demeure la référence dans le domaine des plantes du Sud-Ouest de l'Asie.

En 1989, j'ai suivi une partie du voyage d'Aucher-Eloy dans les montagnes du nord. J'ai localisé et recueilli les espèces rassemblées il y a cent cinquante ans. En 1993, j'ai eu l'occasion de visiter le Museum National d'Histoire Naturelle de Paris, qui abrite sa collection, de valider son travail et d'y incorporer de récents changements de noms de plantes . En 1994, je me suis rendue au Conservatoire et Jardin Botaniques de Genève, où se trouvent les spécimens cités dans Flora Orientalis.

Pendant sa visite en Oman, Aucher-Eloy tenait un journal dans lequel il consignait ses observations. Malheureusement, ce document a été égaré, mais son carnet de terrain personnel existe et j'ai pu le consulter au Museum d'Histoire Naturelle de Paris. Ses mémoires ont

Mais Oman ne peut se réduire à la mer et aux citadelles. C'est également un pays moderne . Grâce à l'exploitation du pétrole, depuis une vingtaine d'années, et à la diversification récente de l'économie, le Sultanat, autrefois pauvre, s'engage dans un processus accéléré de modernisation et accède au même niveau de développement économique que les autres pays du Golfe. Les paysages urbains traduisent bel et bien les mutations survenues depuis lors. Parallèlement, de nouvelles infrastructures sont mises en oeuvre sur l'ensemble du territoire. En optant pour la modernité, Les Omanais ont su gérer mieux que d'autres l'équilibre entre nature et culture, tradition et modernité. Cette prise en compte du patrimoine culturel et naturel est un fait assez rare pour mériter qu'on y accorde une attention particulière...".

Vous trouverez, et ce sera ma conclusion, un témoignage de ce travail dans cette oeuvre collective qu'est le catalogue de l'exposition. Pour moi, qui ai appris beaucoup sur ce pays en travaillant sur la programmation de l'IMA, c'est une joie de me retrouver à Mascate, et d'en percevoir après tant d'autres la fabuleuse lumière et le charme profond.

consignée ou narrée. La démarche photographique est sélective, elle coupe sans relache l'espace vécu, rapporte un fragment de discours transmué, transcende le réel et le transpose en image, immuable et poétique. Les photographes ont silloné villes et campagnes, plaines et montagnes, oasis et déserts, scruté inlassablement le général et le particulier, l'étrange et le familier, l'ordinaire et l'extraordinaire pour capter finalement, en une fraction de seconde, l'image de l'enchantement. L'acte photographique n'est pas simplement une prouesse technique ou une forme de dextérité, il exprime également une émotion fugitive. Il a pour finalité d'exprimer l'instant, de poétiser le présent par l'extraordinaire acuité du regard et par une observation sensible des fragments de la vie mise en images. La démarche photographique relève, en quelque sorte, d'une poétique de l'évanescent .

Une exposition photographique sur Oman ne devrait-elle pas être une invitation au voyage ? C'est grâce à une centaine de photographies que nous pourrons appréhender ce pays, en reconnaitre les dimensions multiples, avec la subjectivité de notre propre regard - qui est en même temps un regard sur le regard - et, cela, pour une part, souvent mieux que nous ne le ferions sur place. L'approche proposée laisse entrevoir un pays qui fascine, façonné par la mer et le désert. Deux éléments qui n'ont pas cessé de dicter au peuple omanais son mode de subsistance, ses types d'agriculture, ses aires de parcours nomade comme ses formes d'industrie. Oman, adossé au désert et tourné vers la mer, n'a jamais démenti, écrit Colette Le Cour Grandmaison, la dualité de son destin. Ainsi, par sa présence massive, l'Océan Indien détermine le climat, façonne les paysages côtiers et conditionne le mode de vie des Omanais : pêche, commerce maritime, exploration .... Les habitants de ce pays ont été de grands navigateurs qui pratiquaient le négoce le long des côtes africaines, jusque dans les îles éloignées de Madagascar et des Comores et, à l'est, jusqu'en Chine:"Sohar-Canton fut l'une des plus longues routes commerciales" .

Oman n'est-il pas aussi le pays des"mille et un forts", comme le disait A. Stevens ? En effet, tout au long des 1800 km de côtes, dans le Dhofar, dans les oasis de l'intérieur, les citadelles et les tours de guet jalonnent le territoire . A chaque concentration humaine, oasis, village, ville ou port est associé l'un de ces édifices, dont l'ensemble forme un réseau de contrôle territorial, garant, dans le passé, d'une certaine stabilité politique.

Explorator, vient de mettre à son catalogue un nouveau produit, intitulé comme l'exposition elle-même "Oman entre mers et citadelles", alors que d'autres voyagistes, comme Oriensce, Comptoir des Déserts et Clio, y proposent un tourisme de qualité.

Mais écoutons plutôt le commissaire de l'exposition nous en expliquer le propos :

"Si le Yemen habite l'imaginaire européen, Oman reste largement absent de son univers symbolique. A travers son histoire réelle ou fictive, l'Arabie heureuse fait, de longue date, partie de l'univers mental occidental. Tel n'est pas encore le cas du Sultanat d'Oman, bien que, depuis fort longtemps, aventuriers et explorateurs, voyageurs et négociants, militaires et conquérants se lancent à sa découverte. Citons le Vénitien Marco Polo (XIIIe-XIVème siècle), le Tangérois Ibn Battuta (XIVe siècle) , parmi bien d'autres moins célèbres... Tous ont rapporté des récits témoignant de la splendeur d'un pays et de l'hospitalité d'un peuple qui leur ont fourni une source d'inspiration. Mais ces nombreux textes, qui ont permis - et qui permettent encore - aux spécialistes de connaitre et d'apprécier le Sultanat, restent cependant inconnus du grand public.

Dès lors et pour révéler les richesses insoupçonnées d'Oman, il convenait de présenter, en images, les différentes facettes de la culture d'un pays dont l'histoire s'inscrit depuis toujours dans celle de la péninsule arabique, mais aussi du monde. Cinq photographes ont été conviés à l'Institut du Monde Arabe pour exposer les éléments sélectionnés d'un reportage effectué récemment dans le Sultanat." Oman, entre mers et citadelles" exprime, bien sur, la subjectivité du regard et sa fragilité. Il ne prétend pas à l'exactitude scientifique. Les photographes ont appréhendé, chacun à sa manière, l'objet photographié dans toutes ses dimensions : ils ont saisi non seulement la beauté indéniable des paysages et des scènes de la vie quotidienne, mais aussi la dimension spirituelle à travers les traitements surprenants du mobile et de l'immobile, de l'espace et du temps, du clair et de l'obscur, de l'ombre et de la lumière...

Certes, ces photographies ne peuvent être regardées et reçues que comme autant de témoignages de documents partiels sur un pays contemporain. Grâce à une sorte de sobriété, ces images illustratives ou documentaires semblent se borner au constat. Ce qu'elles nous donnent à voir d'Oman est d'une certaine façon une réalité personnelle

Sindbad : la route maritime de la soie", du 18 mars au 15 juin de cette année. Le Musée de l'IMA a participé par des prêts d'objets à ces deux manifestations . Reste encore un territoire à découvrir, celui de l'immense domaine swahili, et de la présence multiséculaire d'Oman, de ses navigateurs et de ses princes sur la côte orientale d'Afrique. La France connait traditionnellement l'Afrique à travers l'Afrique dite francophone : mais on voit actuellement se dessiner un nouvel intérêt pour cette fascinante région, à travers sa musique, ses traditions, et aussi de nouvelles destinations touristiques, comme l'île de Lamu. On découvrira alors toute l'histoire impériale d'Oman .

Reste aussi, et c'est le souhait de nombreux mélomanes et musicologues, à pouvoir enfin recevoir en France des représentants des riches traditions musicales omanaises, telles que les ont laissé entrevoir un très beau disque de l'UNESCO (distribution Auvidis) et tout récemment une passionnante anthologie musicale de la péninsule Arabique en 4 disques compacts (disques VDE - distribution Concord). Nul doute qu'alors la personnalité propre d'Oman saura se préciser aux yeux des Français.

Il est bon, pour reprendre une formule publicitaire, que ce pays sache faire entendre sa différence.

Les expositions de l'IMA

Il était donc important que l'Institut du Monde Arabe prît sa part dans cette opération de diffusion de la connaissance sur le Sultanat d'Oman, qui est membre fondateur de cette institution, et j'ose le dire un membre exemplaire. C'est pourquoi dès 1989, un an à peine après son ouverture, fut programmée une première exposition, d'inspiration ethnologique, intitulée "Alliages et alliances", et consacrée à la présentation d'une exceptionnelle collection d'armes et de bijoux du Sultanat. Elle est due à Anie Montigny, spécialiste des sociétés traditionnelles du Golfe. Cette exposition a rencontré un grand succés, et appellait une suite plus générale, permettant au public parisien de découvrir sinon toutes, du moins plusieurs des facettes de ce pays. Ce sera "Oman entre mers et citadelles" inaugurée il y a quelques semaines à l'IMA, et qui me vaut, je l'imagine, le grand honneur d'être parmi vous. C'est pourquoi j'ai demandé au commissaire de cette exposition, Mohamed Metalsi, de nous dire comment il l'avait conçue. Il n'est pas encore possible d'en mesurer exactement l'impact, car elle se visite encore, mais d'ores et déjà une agence de voyage de tourisme,

retrouvée". "Le Monde" encore en janvier 86 parle après l'ouverture vers l'Union Soviétique de "seconde indépendance". C'est au fond pour son rôle régional si positif et sa capacité à maintenir des liens tant d'être aimé pour lui même .

C'est en 1988-90 que l'on va enfin voir se multiplier dans tous les domaines les études sur le pays lui-même, alors que s'apaise enfin le conflit Iraq-Iran. L'Oman n'est plus seulement l'objet d'études géopolitiques: il apparaît désormais dans toutes les rubriques du quotidien. Les lecteurs sont alors à même d'en découvrir la beauté et l'originalité, ce qui fait du Sultanat un pays du Golfe "pas comme les autres". Yvonne Rebeyrol souligne la prodigieuse richesse paléontologique du pays, Péroncel-Hugoz loue la "bienveillance ibadite", l'exceptionnel effort en faveur du patrimoine et le goût pour l'architecture moderne, entre l'or noir et l'or vert .1993 enfin voit le pays figurer régulièrement dans la rubrique économique, et aussi dans celle des voyages, sous le beau titre de"l'oasis sur terre". La boucle est bouclée avec l'imaginaire antique, quand on redécouvre le pays de l'encens.

Ce bref parcours d'un quotidien important ne pouvait prétendre, étant donné le temps qui m'est imparti, à l'exhaustivité, Il a pour seul mérite de retracer la réappropriation progressive de l'image de ce pays au cours des dernières décennies.

Oman et la navigation

Une autre image de ce pays est liée aux échanges et à la navigation. Cela remonte aux périodes les plus anciennes, comme le démontre l'intéressante exposition présentée en 1991 à la cité des Sciences de la Villette, lieu culturel parisien prestigieux, et intitulée" Il était une fois l'Oman", (exposition actuellement présentée à Sour), qui concerne les fouilles archéologiques franco-italiennes à ce lieu qui est la pointe extrême du monde arabe. Mais le rôle d'Oman et de ses navigateurs est surtout souligné dans les périodes historiques, que certains participants à ces rencontres connaissent infiniment mieux que moi. Le Musée Guimet, consacré aux arts de l'Extrême -Orient, a su récemment le mettre en valeur dans une exposition franco-portugaise présenté au Palais royal de Queluz puis à Paris en 1992, et intitulée "Du Tage à la Mer de Chine- Une épopée portugaise". En 1994, c'est le Musée de la Marine, qui fait une large place à la tradition omanaise de la navigation grâce à une très belle exposition "A la rencontre de

l'Oman" en témoigne. Et pourtant la méconnaissance des Français, même cultivés, est grande. Ce qui est important est qu'elle change très vite. Nous le verrons, au cours de la décennie présente. Pour tenter d'y voir un peu plus clair, j'ai tenté de savoir ce que savait d'Oman le lecteur cultivé habituel, en parcourant les dossiers du journal "Le Monde" et "Le Monde Diplomatique" depuis quarante ans.Très peu de choses à vrai dire sur Oman avant 1970, qui marque véritablement aux yeux des journalistes la naissance au monde moderne de ce pays millénaire, c'est tout juste si, en 1955-57, les troubles que connaît le pays, et l'affrontement entre le Sultan et l'Imam, inquiètent brièvement les analystes, qui s'interrogent froidement sur l'opportunité d'un second Suez, pendant que l'on recherche en vain le texte prétendument égaré du Traité de Sib. Quelques papiers ensuite, de façon très épisodique, à l'occasion de découvertes pétrolières en 1964, de la survenue de troubles au Dhofar, ou à partir de 1967 de la vie politique mouvementée du Yemen du Sud voisin, sur lequel va briller, selon un titre d'Eric Rouleau, l'étoile rouge (mai 1967).

Tout va changer après le 23 juillet 1970. Les articles de fond se multiplient alors autour de trois thèmes. Le premier et le principal est celui de "modernité" conquise:" Oman ou le saut dans le XXème siècle", sous la plume de Philippe Rondot en novembre 76, ou "Oman, vers un état moderne", dossier du "Monde Diplomatique" en mars 77. Un très grand nombre d'ouvrages paraissent en anglais sur le même thème dans cette décennie, disponibles dans les grandes bibliothèques françaises, comme celle de Beaubourg. La bibliothèque de l'Institut du Monde Arabe compte près de 500 références sur ce pays. Le second thème, très caractéristique de l'esprit "romantique" du moment, est la multiplication des reportages sur le Dhofar et les combats qui s'y déroulent. Le troisième thème, qui émerge progressivement à partir de 1975, est celui de l'importance stratégique. Le Detroit d'Ormuz est partout décrit, selon une formule du Shah d'Iran qui fait florès, comme "la veine jugulaire de l'Occident". André Fontaine lui-même signe en 79 une série intitulée "Oman, gardien du Golfe", tandis que Philippe Rondot évoque en 1983 une "plate-forme stratégique convoitée". Nous sommes alors dans la tourmente de la première guerre du Golfe, et tout le monde met en évidence une autre donnée, à savoir la sagesse, la modération et la recherche de l'équilibre de la diplomatie omanaise, politique de bon voisinage soulignée dès 75 dans le "Monde Diplomatique" par Noël Jeandet, pseudonyme sous lequel se cache un diplomate. Le quotidien intitule en 1983 un dossier "Oman ou la voie du réalisme", et le mensuel en 84 parle de "Oman ou la stabilité

LA PLACE DU SULTANAT DANS LA VIE CULTURELLE FRANCAISE.

Alain CHENAL

Enoncé de cette façon, le titre de ce propos semble très pompeux, car à vrai dire la place d'Oman dans la vie culturelle française reste modeste . De façon générale d'ailleurs, ceux qui supposent aux Français une bonne dose de chauvinisme et de franco-centrisme n'ont pas entièrement tort, hélas. Ainsi peut-on voir coexister des savants d'une grande érudition et une ignorance très répandue sur ce qui ne constitue pas ce que nous aimons appeler l'Hexagone. Mais ce qui est passionnant dans le thème, que l'on m'a demandé d'aborder devant vous, est que l'on s'aperçoit que la découverte d'Oman est en fait une redécouverte, et que des relations fort anciennes existent entre nos deux pays : ce que démontre bien le travail de notre ami Xavier Beguin Billecocq. Et je suis sûr qu'au fur et à mesure que des lecteurs prendront connaissance de son ouvrage, ils lui signaleront d'autres visiteurs européens dans ce beau pays. Je lui en ai moi-même signalé un cet été, le grand sculpteur et dessinateur, Auguste Bartholdi. Ami des peintres orientalistes, lui-même amoureux de l'Orient, il est venu dans la région en 1855-56 pour dessiner et photographier. Il a circulé en Egypte, en Arabie du sud, sur la côte somalie, en pays dankali et en Abyssinie, et les photos conservées de lui sont parmi les toutes premières que nous connaissions des villes de la Mer Rouge . Il y a croisé des "Arabes de Masqat", dont l'élégance l'a impressionné, et qu'il a dessinés. Séduit par les gens rencontrés, il a quelques années plus tard proposé au Khédive d'Egypte, comme on l'appelait alors, une gigantesque statue-phare intitulée" l'Egypte éclairant l'Orient", à l'occasion de l'inauguration du canal de Suez. Le projet n'ayant pas abouti, et comme il avait de la suite dans les idées, il en a fait la fameuse "Liberté éclairant le monde" qui se dresse dans l'avant-port de New-York. Qui sait si la statue la plus célèbre du monde ne doit pas son inspiration et ses traits aux femmes entrevues sur le pont d'un bateau lors de ses navigations en boutre dans la région ?

Oman et "le Monde"

C'est donc bien en effet de redécouverte, dont il s'agit. L'exposition organisée naguère ici-même à Mascate sur "les écrivains français et

et même un médecin. En 1847, le Dr. Pierre André Zevaco adressait un message à Sayyid Said en lui demandant son accord pour devenir Consul de France à Zanzibar, ce qui prouve que, lui même et ses compatriotes vivant à Zanzibar, souhaitaient promouvoir les relations de leur pays avec le Souverain omanais. Celui-ci lui donna son accord sous réserve de celui de la France. Mais le Gouvernement Français avait déjà nommé un autre consul à Zanzibar et Alfonse Danaud consul à Mascate.

Ce qui précède n'est qu'un aperçu des relations franco-omanaises pour une période très précise, à savoir le règne de Sayyid Said Bin Sultan, qui vous a donné, je l'espère, une idée de la profondeur de l'imbrication de ces relations.

La visite que Sa Majesté le Sultan Qaboos Bin Said a effectuée en France en 1989, l'accueil chaleureux qui lui a été réservé par le gouvernement et le peuple, ainsi que la visite du Président François Mitterrand en Oman en 1992 et la considération que le peuple omanais lui a témoignée, viennent confirmer la sincérité des relations et la profondeur des liens qui unissent les deux pays.

Jusqu'alors, les prédécesseurs de Sayyid Said Bin Sultan avaient réussi à maintenir leur neutralité et cette politique clairvoyante avait été bénéfique à l'Oman.

Le règne de Sayyid Said constitue un exemple parfait de ce qu'étaient les relations politiques au XIXème siècle, bien qu'il ait rencontré d'énormes difficultés qu'il surmonta avec courage et sagesse. Voilà pourquoi les historiens de l'empire omanais sont unanimes pour le considérer comme une des personnalités clés de l'histoire arabe moderne.

Son autorité s'étendait de Bandar Abbas, sur la côte du Golfe arabe à Zanzibar, sur la côte africaine ainsi qu'à de nombreuses îles dans le Golfe, la mer d'Arabie et l'Océan Indien, y compris l'archipel des îles Comores.

Sur le plan international, Sayyid Said occupa une place prestigieuse. Il fut considéré par les puissances internationales comme un homme courageux et courtois. Sa popularité était très grande auprès de son peuple et de tous les arabes. Il en résulta un règne stable, au cours duquel il parvint à vaincre toutes les intrigues étrangères et à tenir l'Oman écarté des conflits qui faisaient rage dans la péninsule arabe .

Si l'hégémonie politique repose sur la puissance économique, la force de l'économie omanaise était, elle basée sur le concept de libre échange avec tous les peuples sans distinction. Sayyid Said Bin Sultan avait réussi à créer une flotte commerciale très importante, épaulée par une force maritime jeune. Il jeta en outre les bases d'une vaste coopération commerciale avec la Chine, le Sud Est asiatique, l'Inde, Ceylan, l'Iran et autres. Les vaisseaux omanais transportaient le café du Yémen et de l'Est Africain, les girofles de Zanzibar, et revenaient vers les pays du Golfe, l'Iran, Bassora et le Yémen chargés de bois d'Inde et des Iles de l'Océan Indien, d'épices, de soie.

Pour ce qui est des relations franco-omanaises, il convient de relever certaines positions très significatives : dans les documents omanais conservés par les archives françaises et parus dans certaines publications modernes, nous notons que la France a été représentée par des personnalités de valeur tant sur le plan politique que diplomatique, qui étaient les consuls de France auprès du souverain de Mascate et de Zanzibar. Parmi elles, on trouve des politiciens, des commerçants,

régions. Il était donc indispensable pour l'Oman de réglementer son commerce avec la France. C'est dans cet esprit que Abdul Kaher Al Majed entreprit sa mission, doté des pleins pouvoirs.

La forte personnalité des émissaires tant omanais que français dénotent bien l'intérêt accordé par les deux pays à leurs relations. Ils étaient de haut niveau intellectuel, dotés d'esprit d'initiative, et leurs noms resteront gravés dans l'histoire des relations des deux pays.

Du côté omanais, des personnalités brillantes s'affirmèrent. Majed bin Khalfan, Abdul Kaher Al Majed, Mulla Saleh, Sayyid Ahmed bin Seif Al Busaidi qui fut envoyé auprès du gouverneur de l'Ile Bourbon pour fortifier les relations et mettre fin aux différents problèmes commerciaux auxquels se heurtaient certains bâtiments omanais.

Du côté français, nous avons M. Rousseau qui, de Bagdad, orchestrait les relations entre la France et l'Oman, en aplanissant les difficultés qu'elles rencontraient, le Général Decamps, gouverneur français de l'Ile Maurice qui signa l'accord commercial avec Said Abdul Kaher, quant au gouverneur français de l'Ile Bourbon, M. Bernard Labbé, il essaya de son côté d'oeuvrer pour ouvrir de nouvel-les routes commerciales avec l'Oman.

Ce dernier envoyait, avec déférence, ses messages et représentants à Mascate et à Zanzibar pour consolider ses relations avec la dynastie des Busaidi, suivant ainsi l'exemple des autres pays européens qui pratiquaient une politique de prestige commercial, politique et culturel.

Si le règne de Sayyid Said Bin Sultan apparait comme le printemps des relations entre l'empire omanais et les puissances européennes modernes, il vit également s'affirmer le désir de rester neutre dans le conflit entre les puissances expansionnistes.

Il était normal que, lors de sa naissante activité dans le Golfe, la France se heurte à la concurrence des puissances européennes qui existait déjà dans la région. Les Omanais choisirent donc d'afficher leur neutralité afin de ne pas se trouver mélés aux rivalités politiques et commerciales acharnées qui étaient susceptibles de se transformer en conflits.

mais aussi collectifs, sous forme de délégations commerciales envoyées par certaines institutions actives telles que la mission française à Bagdad conduite par M. Rousseau, consul de France, très connu par ses correspondances diplomatiques avec Mascate. Il fut le lien entre Mascate et Paris et réussit à renforcer les relations entre les deux pays, à vaincre les difficultés et à créer un climat de confiance et des échanges directs entre l'Oman et la France.

La présence française à l'Ile Maurice contribua, elle aussi, à élargir des échanges commerciaux entre la France, d'une part, et Mascate et Zanzibar, de l'autre. C'est, en effet, à l'Ile Maurice que les Omanais s'approvisionnaient en vaisseaux, armes et sucre. Cette activité commerciale s'accrut avec la signature d'un accord de libre échange entre les deux Etats déterminants les droits de douane et la nature des marchandises. Lors de la signature de ces accords, des mesures inviolables pour leur mise à exécution furent adoptées.

Les auteurs de cette réalisation étaient des représentants fidèles et sincères de leur pays, tel que M. Rousseau et M. Majed bin Khalfan, envoyé spécial de Sayyid Said auprès du gouverneur de l'Ile Maurice. Celui-ci était une personnalité remarquable sur le plan des relations internationales, conscient de l'importance du commerce et de la nécessité d'établir des liens avec un pays comme la France. Lors de sa mission à Maurice, il était doté des pleins pouvoirs pour conclure un accord commercial et mettre fin aux nombreux problèmes affectant le commerce et les vaisseaux omanais : les principales clauses de cet accord stipulaient le libre échange, la non agression des vaisseaux, la régulation des échanges commerciaux, l'interdiction des marchandises prohibées, telles que les armes, le respect des cultes et la libre circulation des deux parties, ainsi que d'autres points ayant trait au développement des relations des deux pays. Cette grande réalisation commerciale et politique fut soulignée par un échange de cadeaux de valeur entre Sayyid Said et le gouverneur et le représentant français.

Sous le règne de Sayyid Said, l'Oman entretenait des relations remarquables avec le gouverneur français de l'Ile Bourbon auprès de qui le Sultan omanais avait dépêché un émissaire M. Abdul Kaher bin Mohammed Al Majed, porteur d'un message concernant la régulation du commerce avec l'Inde. A l'époque, les Omanais entretenaient des relations commerciales très étroites avec l'Inde, leurs bâtiments sillonnant les mers du Golfe et d'Afrique, jusqu'en Inde. De même, la présence française était très forte dans ce commerce entre ces trois

très clairvoyant, qui parvint à créer un équilibre dans ses relations avec les grandes puissances qui se disputaient son amitié. Il en résulta la signature de traités avec la France, les Etats Unis, la Grande-Bretagne et tous les autres pays qui avaient des projets expansionnistes, d'où la grande concurrence entre eux. Sayyid Said parvint, toutefois, à maintenir un équilibre dans ses relations avec ces puissances qui commencèrent à avoir des contacts directs et indirects avec Mascate et Zanzibar.

L'intérêt accordé par la France à Mascate remonte au XVIIème siècle, lorsqu'elle commença à envoyer des émissaires en Oman et dans la région du Golfe afin d'y établir des comptoirs maritimes. Ces émissaires se rendaient alternativement à Mascate et dans les autres régions du Golfe dont la Perse.

La politique étrangère de la France à l'époque de Sayyid Said bin Sultan était très active. Malgré la concurrence économique et politique des Etats Unis et de la Grande-Bretagne et en dépit des tentatives de cette dernière, forte de son influence grandissante en Inde, pour éloigner de l'Oman toute autre puissance étrangère, la France parvint à établir des relations avec Sayyid Said. Elle envoya à Mascate et Zanzibar l'émissaire du gouverneur français de l'Ile Bourbon. Jusqu'alors, la politique de la France était exclusivement commerciale. En 1833, des commerçants français firent auprès du gouvernement de Zanzibar plusieures demandes afin que leur fut accordé le privilège d'y établir des entreprises industrielles et commerciales pour l'intérêt commun. Cette demande fut appuyée, en 1844, par l'arrivée à Zanzibar d'un groupe de vaisseaux français avec, à leur tête, M. Vassé, chargé par le roi de France de conclure des accords commerciaux avec Sayyid Said bin Sultan, ce qui prouvait la clairvoyance politique des deux parties.

Les efforts français étaient fondés sur un ensemble de valeurs économiques, politiques et culturelles qui ont fait de la France l'une des premières puissances européennes à s'ouvrir sur l'Orient. De son côté, l'Etat omanais, sous le règne de Sayyid Said bin Sultan, avait opté pour un échange équilibré avec toutes les puissances européennes de l'époque et conclu des accords avec elles.

L' étude de l'histoire des relations politiques et commerciales entre l'Oman et la France montre l'existence d'un réseau de contacts individuels (à travers les représentants français, politiciens et commerçants)

PRINTEMPS DES RELATIONS FRANCO-OMANAISES SOUS LE REGNE DE SAID BIN SULTAN

Dr. Ali Bin Ahmed AL SHANFARI

Quand Sayyid Said bin Sultan accéda au pouvoir en 1219 H (1804) les differents intérieurs déchiraient le pays. Il parvint, par sa sagesse, à les surmonter en mettant toute l'énergie du pays au service de son expansion.

Sa stratégie consista à étendre l'hégémonie omanaise le plus loin possible au delà des frontières géographiques de l'Oman. Ainsi, la puissance omanaise s'épanouit d'une manière sans précédent sous son règne.

Sayyid bin Sultan fut un fin statège, la puissance de son pays s'étendit au delà de ses frontières, tant vers l'est africain que sur les côtes orientales du Golfe arabe. Zanzibar devint, sous son règne, le point de convergence économique et politique des pays étrangers, ce qui contribua à accroitre les intérêts commerciaux, économiques et politiques de l'Etat omanais.

Ce souverain s'efforça également d'étendre sa puissance dans certaines régions de l'Inde et de la Perse ainsi que dans d'autres régions du Golfe, ce qui rendit à la capitale de Mascate sa grandeur tant sur le plan politique que sur le plan économique et commercial.

L'étude de cette époque montre combien elle se distingue, par sa stratégie et son orientation politique, des autres périodes du règne des Busaidi, notamment par sa politique d'expansion géographique.

Sous son règne, Zanzibar devint la porte de l'Orient pour les puissances étrangères. On assista à une coexistence pacifique entre arabes, africains, musulmans et autres, ce qui créa un climat de stabilité. Il semble que le nombre de la population arabe en Afrique de l'Est soit passée de 300 en 1770 à environ 5000 en 1840, signe évident de l'épanouissement commercial et économique, notamment avec l'apogée de la culture des clous de girofles.

Personnalité impressionnante, Sayyid Said était un fin politicien,

Dans les premières années du XXème siècle, le commerce des armes devint florissant tant dans le Golfe qu'en Afrique. "L'acte général de Bruxelles" (1889) en stipulait les réglements . Cependant, certains ports africains interdits continuaient à recevoir des armes clandestinement, transportées par des boutres, alors même que des "bédènes" (embarcations légères) traversaient à la lanterne le Golfe chargées de fusils et de poudre ... Les maisons françaises Goguyer et Léon- Dieu à Mascate avaient ouvert des entrepôts où venaient se réassortir les différentes contrebandes. Tout ce trafic allait bon train.

En 1904, la Grande-Bretagne proposa à la France que ce trafic cessât. Il y eut entre les deux gouvernement, des tractations qui finalement échouèrent : la France avait proposé d'échanger le territoire de Gambie, enclave britannique dans une colonie française le Sénégal, contre le commerce des armes. Des négociations eurent lieu entre le gouvernement britannique et le Sultan mais le trafic ne cessa effectivement qu'en 1913.

****

Bourbon, l'île de France , les Comores puis à la période coloniale Madagascar, tous ces nom d'Iles que la France eut sous sa domination disaient et disent encore aujourd'hui que les intérêts français dans l'Océan Indien ont traversé les siècles.

Fortement attachée à ce pouvoir insulaire la France dépêcha expéditions, navigateurs, émissaires, auprès des Sultans de Mascate dont les gouverneurs jalonnaient les îles de la côte africaine.Négociations, transactions menées ou à Mascate, ou à Zanzibar, lorsqu'un Sultanat y fut établi, témoignent de ce souci de maintenir des liens étroits entre des pays dont les intérêts dans l'Océan indien étaient si proches.

Les représentations diplomatiques n'intervinrent que plus tardivement ; elles ne firent que corroborer, certes avec succès, les relations et les échanges entre les deux pays qui les avaient largement précédés.

L'expansion européenne alla s'amplifiant et s'accélérant dans les dernières années du XIXème siècle. La montée des politiques coloniales des puissances européennes cristallisa les rivalités et magnifia les enjeux .

Qui avait des intérêts côtiers, qui à la suite des commerçants arabes voulait pénétrer dans le continent et élargir son réseau commercial.

La Grande-Bretagne ne manifestait pas d'intérêt à l'égard des acquisitions territoriales en Afrique. Les Indes et la protection des routes maritimes et terrestres qui y conduisaient, était son principal souci.

L'Allemagne, par contre , voulait prendre pied en Afrique centrale au-delà du lac Tanganyika, sur lequel elle avaient mis la patte. De ce fait, les Anglais changèrent de politique et avant qu'il ne fut trop tard, voulurent s'assurer des droits sur certaines régions, possessions du Sultan. En 1886, une commission internationale procéda à une délimitation des zones d'influence anglaise et allemande. Modifiée à plusieurs reprises, cette convention déboucha en 1890 sur la déclaration d'un protectorat britannique à Zanzibar.

Dans le même temps, la Belgique sous Léopold II, avait entamé une ardente politique coloniale au Congo. Des missions avaient été envoyées qui avaient rencontré les Omani établis dans la boucle du Congo ; les Stanley Falls étaient devenus le centre de cet empire marchand arabe qu'ils avaient partagé en districts parfaitements délimités, chacun étant sous l'autorité d'un de leurs chefs. Menacés par les prétentions des puissances occidentales, les Omani revendiquèrent des droits souverains sur les régions où ils commerçaient. Un conflit éclata en 1892. Le royaume arabe du Congo tomba sous la domination belge.

A la même période, les enjeux internationaux s'exacerbaient dans le Golfe. La France, la Grande-Bretagne, l'Allemagne et la Russie tsariste se retrouvaient autour de cet axe stratégique, ces deux dernières ayant des projets de chemins de fer qui s'achèveraient sur un port en eau chaude dans le Golfe, les autres voulant assurer leur route des Indes. La France souhaitait à la fois établir un relais postal à l'entrée du Golfe et y avoir un dépôt de charbon pour approvisionner ses bateaux. Rappelons que ce projet fut l'objet d'une opposition vigoureuse des Britanniques et que d'incident, il tourna en litige sérieux au cours duquel le Sultan dut prendre position et retirer à la France sa concession de Bandar-Jissah.

que le Sultan lui-même en prit ombrage, redoutant une alliance contre lui. Cependant Broquant, dont l'influence fut limitée en raison de son court séjour, fut en effet emporté par la maladie trois ans après son arrivée (1847).

Il n'y eut plus de représentation à Zanzibar pendant deux ans jusqu'à l'arrivée de Belligny en octobre 1849, qui défendit avec véhémence les intérêts français sur la côte orientale. Cependant la station navale de Bourbon, qui avait été à l'origine de l'influence française dans la région fut supprimée en 1852 et dès lors aucun bateau français n'apparut plus sur la côte swahili. En 1855, Cochet, consul qui succéda à Belligny, se plaignait amèrement de cet état de chose. Le Sultan Said étant mort en 1854, Cochet tenta d'exercer une influence sur Majid, son successeur. Les litiges de succession entre Thuwaini à Mascate et Majid à Zanzibar qui suivirent la mort du Sultan Said décidèrent Majid à faire appel au soutien français .

La France eut en permanence des représentants dans l'île qui veillaient à ses intérêts dans la zone. En effet les commerçants de Marseille avaient entamé avec Zanzibar un commerce régulier en dépit des interprétations restrictives du traité de 1844 que leur imposait le Sultan. Charles de Vienne qui fut consul en 1873 fut suivi d'Ottavi, qui devait ultérieurement devenir le premier vice-consul de la France à Mascate en 1894.

A défaut de représentations diplomatiques officielles en Oman et dans le Golfe, la France et ses différents gouvernements dépêchèrent, à chaque occasion, des négociateurs et des bâtiments de la marine chargés de faire valoir les intérêts français auprès du Sultan et de négocier au mieux des accords réciproques.

4) Les enjeux internationaux au XIXème siècle dans l'Océan Indien, en Afrique et dans le Golfe

Au milieu du XIXème siècle, Zanzibar étant à son apogée, les convoitises étrangères s'attisèrent. L'Océan Indien était le lieu de rassemblement des puissances occidentales. S'y retrouvaient l'Allemagne, la France , la Grande-Bretagne, les Etats-Unis.

Ces derniers, après la Grande-Bretagne et la France, avaient signé un traîté de commerce avec le Sultan. Ils avaient des représentants résidant dans l'île ; ils étaient alors, avec l'Inde, le plus gros acheteur d'ivoire de la côte orientale.

fut le premier consul français envoyé à Zanzibar, au moment de la signature du Traité de 1844.

La traite, qui avait suscité les premières indignations internationales, indisposait profondément les Anglais qui menèrent des campagnes répétées et prirent la tête de la lutte anti-esclavagiste.

La France accorda aux boutres arabes qui commerçaient à Bourbon ou aux Comores le droit de battre pavillon français. Cette décision entérinée par un arrêté du gouverneur de Mayotte prit effet en 1846. Rappelons qu'elle stipulait que tout navire autorisé à naviguer sous pavillon français devait être pourvu d'un rôle d'équipage (...) "des noms et prénoms du capitaine et des matelots et ceux des passagers qui y sont inscrits, avec la date de leur embarquement". Le trafic continua en dépit des marins anglais qui multipliaient les contrôles, les arraisonnements, les captures et les destructions. La Grande-Bretagne affirmait que les titres de francisation des boutres permettaient aux"protégés" français de détourner le dispositif mis en oeuvre pour réprimer la traite. Incidents, tensions, affrontements se multiplièrent.

A Mascate, le vice-consul français Ottavi vérifiait les titres de francisation et les cargaisons en se rendant à Sur, d'où la majorité des boutres étaient originaires et où ils relâchaient pendant l'entremousson . Ses manoeuvres habiles déjouaient les stratégies anglaises. Après la capture par les Portugais du Mozambique de douze boutres de Sur battant pavillon français et se livrant à un commerce prohibé, les relations franco-britanniques s'envenimèrent. Le litige fut soumis au tribunal international de la Haye. Le 8 août 1905, le tribunal donna raison pour l'essentiel à la thèse britannique.

3) Etablissement de relations diplomatiques : la mise en place des consulats .

Bien que le gouverneur de Bourbon et Rousseau aient souhaité dès le XVIIIème siècle la création d'un consulat français à Mascate et qu'ultérieurement le Comité de Salut Public ait décidé d'envoyer Beauchamp, astronome réputé, celui-ci n'arriva jamais jusqu'à Mascate puisqu'il s'arrêta en Egypte...

Ce fut à Zanzibar en 1844 que fut envoyé, sous le régime de Sultan Said, le premier consul français Broquant, capitaine de vaisseau. Il noua des relations si privilégiées avec le résident anglais Hamerton

"colonial" avec l'Angleterre convainquit le gouvernement français alors la Monarchie de juillet - de renoncer à faire valoir ses droits sur Madagascar. L'établissement insulaire de Mayotte d'une étendue restreinte donnait à la France le port dont elle avait besoin au delà du Cap de Bonne Espérance. En effet, elle voulait continuer à exercer son contrôle sur le canal du Mozambique qui livrait passage vers des îles qu'elle avait alors sous sa domination ou convoitait. La tentative de l'établissement d'un protectorat français sur l'île Anjouan fut déjouée par l'Angleterre. Cependant en 1847, la Grande-Bretagne reconnut de fait, par le salut du pavillon français, l'établissement de la France à Mayotte. Sir John Kirk, résidant anglais à Zanzibar écrivait "qu'incontestablement la France avait consolidé son pouvoir dans l'Océan indien en s'installant aux Comores, ce qui lui donnait un avantage commercial et une influence politique sur Zanzibar où beaucoup de ressortissants des Comores détenaient des postes de confiance importants" (Archives du Foreign office).

La France espérait bien en effet mettre à profit pour son compte l'essor économique dont jouissait Zanzibar, principal entrepôt de la côte orientale. Le commerce, l'ivoire et les épices multiplièrent par cinq en cinquante ans les revenus que tiraient les sultans des taxes douanières.

La France négocia des accords commerciaux mais voulut également se faire concéder des terres dans la grande île afin d'y installer des planteurs qui cultiveraient girofle, copraph, ces riches produits tropicaux. Le Sultan mettait des terres à la disposition du gouverneur de Bourbon ; ces plantations françaises seraient exemptées de toutes taxe pour une dizaine d'années. En retour, le gouverneur enverrait des planteurs qui ne seraient d'aucun coût particulier pour la cassette du Sultan, le girofle exporté de Bourbon vers les territoires arabes serait également exempté de taxe et enfin le gouverneur s'engageait à assurer la sécurité des sujets omani qui viendraient relâcher et commercer à Bourbon.

Dans ce contexte, la création d'un consulat qui avait été recommandé par Guillain, après son expédition de 1838 dans l'Océan Indien et sur la côte orientale d'Afrique, s'imposa. Le consul "éclairerait le gouvernement sur les moyens les plus efficaces d'étendre les relations commerciales de ces contrées avec la France" (Archives des Affaires Etrangères). Il aurait aussi pour mission de contrebalancer l'influence des résidents britanniques solidement implantés dans l'île. Broquant

Au cours de ce siècle, l'influence omanie s'étendit vers le sud aux Comores en particulier-où des commerçants omanis avaient établi des comptoirs. les Français entretenaient des visées non seulement sur les Comores, mais aussi sur Madagascar. Ils entendaient donc délimiter et négocier avec l'Oman leurs zones d'influence particulières.

Dans un premier temps, ce furent des mesures commerciales qui furent scellées : système d'immunités réciproques telles franchises de droits de navigation, exemption de droits de douane.

Ainsi le gouverneur de Bourbon, Freycinet, autorisa-t-il en 1822 les navires mascati à une franchise d'entrée et de sortie pour des produits tels que le sucre, le muscade et l'essence de girofle. En retour, un capitaine de vaisseau fut dépêché à Mascate afin de s'assurer des bonnes dispositions du Sultan à l'égard des bâtiments français venant de Bourbon.

Les manifestations de bon vouloir se multiplièrent des deux côtés. Rappelons que l'acquisition en 1840 par la France de Nossi-Bê et de Mayotte la placèrent au coeur des sultanats des Comores et dans le voisinage de Zanzibar où le Sultan avait la même année fixé sa résidence.

Le projet d'un traîté avec l'Oman naquit ; il devait entériner les pratiques commerciales déjà en cours et assurer la stabilité des échanges futurs. Il fut signé le 17 novembre 1844, Romain Desfossés étant alors gouverneur de Bourbon.

2) Les rivalités franco-britanniques dans l'Océan indien

Sur le plan politique, la France entendait maintenir l'indépendance des îles qui ne relevaient pas de sa souveraineté et de s'opposer à toute tentative directe ou indirecte de mainmise sur ces terres par une tierce puissance.

Elle se heurtait à l'influence grandissante de la Grande-Bretagne dans l'Océan indien, qui surveillait les avancées françaises.

L'occupation de Nossi-Bê en 1841 avait soulevé une première protestation de l'Angleterre. La France, craignant de voir les Anglais la devancer aux Comores, en accord avec le Sultan, décida l'occupation de Mayotte. Mais l'extension éventuelle d'un conflit

LA FRANCE, L'OMAN ET L'OCEAN INDIEN

Colette LE COUR GRANDMAISON

La France fut de longue date présente dans l' Océan indien. Dés le XVIIIème siècle , ses voiliers fréquentaient assidûment la côte orientale d' Afrique en quête de main-d' oeuvre pour ses îles à sucre (île de France et Bourbon). Ce fut, en premier lieu, les comptoirs portugais du Mozambique qui approvisionnèrent les plantations de ces îles.

A la fin du XVIIIème siècle, l'essentiel de cette main d'oeuvre provenait de Kilwa .

En 1785, l' Imam de Mascate qui, après diverses péripéties, avait rétabli son autorité sur cette île méridionale de la côte orientale, devint l'interlocuteur obligé. La France dépêcha alors à Mascate un négociateur, Rosilly, qui devait jeter les bases d'accords commerciaux avec Oman pour ce trafic méridional.

Des relations triangulaires entre l'Oman, la France et les gouverneurs arabes des îles de la côte est-africaine se nouèrent, certes au vu d'intérêts commerciaux à court terme, mais aussi dans le but politique d'établir avec les Imams de Mascate des relations fortes et privilégiées.

****

1) Rappel historique

Oman exerçait au XVIIIème siècle sa suzeraineté sur une partie de la côte orientale d'Afrique et sur les îles adjacentes. Quelques 300 Arabes à la fin de ce siècle s'égrenaient dans ces îles d'où ils assuraient le commerce et la traite. Kilwa Kiomani, au débouché des routes intérieures des régions du lac Malawi, était en 1785 sous l'hégémonie omanie. Il importait donc pour la France d'entretenir des relations politiques avec les Imams d'Oman et de traiter localement avec les gouverneurs de l'imâmat.

L'Oman et la France menaient alors dans l'Océan Indien une politique expansionniste. Le but en était de s'assurer le contrôle commercial des îles

time dans le Golfe. Il en alla de même des navires allemands, et les rapports affirment que des agents allemands prirent part aux révoltes imanates de 1913-1920 en Oman et en Afrique de l'Est. Cependant, tous ces défis n'eurent aucun résultat, et après la fermeture du consulat américain en 1915, la Grande-Bretagne resta la seule puissance étrangère représentée à Mascate.

Français l'accès à une zone de stockage de charbon dans le port de Mascate, et la Grande-Bretagne et la France s'accordèrent pour déclarer que le traité de 1862 les empêchait d'acquérir ne serait-ce qu'un bail en territoire omanais.

Après cette épisode, un second problème vit le jour lorsque trois marins omanais de Sur, portant le drapeau tricolore, furent arrêtés à Mascate par les Britanniques. Le consul français protesta, réclamant juridiction française pour les Omanais en tant que sujets français protégés. A la Cour internationale de Justice de La Haye, il fut décidé que les Français ne pouvaient plus donner de drapeaux, mais que tous les Omanais en ayant reçu avant 1892 pouvaient continuer à les utiliser.

Un troisième problème fut le commerce des armes, auquel de plus en plus de marchands français protégés prenaient part, la Grande-Bretagne ayant interdit à ses sujets de participer à ce commerce. Malgré les efforts diplomatiques de la Grande-Bretagne pour faire cesser ce commerce qui se faisait au détriment de ses positions en Perse et Afghanistan, régions où la plupart des armes exportées de Mascate arrivaient, le problème ne fut réellement résolu que lors de l'amélioration des relations franco-britanniques dont le résultat fut l'entente cordiale de 1914. En somme, malgré toutes les justifications légales trouvées par les consuls français afin de protéger les intérêts français en Oman, rien ne pouvait être fait sans le soutien de Paris. Dans une Europe préoccupée par les relations intra-européennes et les ambitions grandissantes de l'Allemagne dans les premiers décennies du XXème siècle, la diplomatie en Oman ou dans toute autre région hors Europe ne pouvait occuper, au mieux, qu'une place secondaire.

Avec l'amélioration des relations avec la France, les Britanniques tentèrent de mettre en place un protectorat officiel en Oman avec l'accord des Français, mais sans succès.

De fait, en 1913, la France et la Grande-Bretagne réaffirmèrent leur déclaration commune de 1862. Au début de la seconde guerre mondiale, les Français se retirèrent d'Oman, et en 1920, le dernier bastion français en Oman, le dépôt de charbon si difficilement obtenu, fut donné aux Britanniques. La Russie se contenta d'escales occasionnelles de ses navires à Mascate pendant la durée de sa ligne mari-

Les années 1890 furent aussi marquées par une alliance franco-russe ayant pour but de lancer un défi commun à la suprématie britannique dans le Golfe. Au début des années 1890, les consuls français des ports de l'Océan Indien donnèrent des drapeaux français aux propriétaires des bateaux arabes, en particulier depuis le port omanais de Sur, pour les protéger des navires britanniques qui arrêtaient tout bateau local en haute mer, officiellement pour empêcher l'esclavage mais en fait pour les dissuader de tout commerce. En novembre 1892, Monsieur Deloncle exigea de l'Assemblée Nationale la nomination d'un consul français à Mascate, pour maintenir un registre des sujets français protégés. En s'établissant ainsi dans le Golfe, la France montrerait aussi son potentiel et pourrait ainsi intensifier ses liens avec la Russie. En 1893, le ministre français des affaires étrangères, Monsieur Denville, accepta la création de ce consulat. C'est, dans ces conditions, que Monsieur Paul Ottavi, un diplomate arabophone et ayant acquis une grande expérience à Zanzibar ainsi que dans le reste du Golfe, arriva à Mascate le 8 novembre 1894 en tant que vice-consul de France. Ottavi, décrit comme un diplomate ingénieux, intelligent et enjôleur qui faisait plus que l'affaire pour la succession d'agents peu inspirés qui guidèrent les intérêts britanniques en Oman dans les années 1890 (Landen), établit rapidement une relation proche avec Sayyid Faysal bin Turki (1888-1913). S'étant retrouvé sous la coupe britannique depuis son arrivée au pouvoir, Sayyid Faysal ne pouvait que se laisser séduire par les idées polémiques d'Ottavi. Le consul français souligna maintes fois à Sayyid Faysal qu'en tant que souverain de son pays il était libre, d'après les lois européennes, de mener sa propre politique étrangère et qu'il était seul responsable légal de son gouvernement. Afin de mettre cette affirmation à l'épreuve, Sayyid Faysal loua Bandar Jissah, une petite baie au sud de Mascate, aux Français pour y installer un dépôt de charbon, similaire à celui utilisé par les Britanniques depuis 1854. Les Britanniques s'y opposèrent, affirmant que la location constituait une violation de la clause de non-aliénation du traité omano-britannique de 1891. Sayyid Faysal n'accepta pas l'argument, soutenu par M. Ottavi qui déclara que cette clause était elle-même une violation de la déclaration franco-britannique de 1862. Les officiels britanniques firent pression sur Sayyid Faysal en lui retirant la compensation de Zanzibar, maintenant payée au dirigeant de Mascate ; de plus, ils donnèrent instruction à tous les marchands indiens de Mascate et de Matrah de ne plus prêter d'argent au Sultan. Celui-ci tenta cependant de résister. Mais il dut céder lorsque les Britanniques lui adressèrent un ultimatum et le menacèrent de bombarder son palais. Cependant, on autorisa aux

et que le plus riche des deux devrait payer une compensation de MT 40 000 livres par an à Mascate. Afin d'obtenir une reconnaissance internationale, les Britanniques signèrent, le 10 mars 1862, un traité avec la France, dans lequel les deux puissances s'accordaient à reconnaître l'indépendance des deux nouveaux Etats. En apparence, cette déclaration franco-britannique garantissait l'indépendance des nouveaux Etats mais elle étouffait toute ambition potentielle des Français qui n'avaient aucun pouvoir dans la zone arabe, et les encourageait à limiter leurs activités à leur zone d'influence existante en Afrique, Madagascar et les Comores. Les Britanniques avaient donc toute liberté d'agir comme bon leur semblait dans leurs territoires omanais jusqu'à ce que à la fin du XIXème siècle, d'autres nations européennes comme la Belgique, l'Italie et l'Allemagne rejoignent la grande mêlée pour le partage de l'Afrique.

Le second épisode de la rivalité franco-britannique

En Oman aussi (en Arabie), la fin du XIXème siècle fut marquée par une accélération de l'activité diplomatique, car le nombre de nations européennes présentes augmentait. Un représentant britannique prit de nouveau place à Mascate dès 1860 et plusieurs traités britanniques furent signés, portant sur l'abolition de l'esclavage. En 1877, Oman signa un traité commercial avec la Hollande, et les Etats-Unis, important de plus en plus de dattes omanaises, ouvrirent un consulat à Mascate en 1880.

En 1891, le traité omano-britannique fut signé à nouveau, mais cette fois les Britanniques insistèrent pour incorporer une clause spécifiant que le Sultan et ses héritiers s'engageaient à ne jamais céder, vendre, hypothéquer ou laisser occuper leurs dominions de Mascate et Oman ou quelque dépendance que ce soit, hormis au gouvernement britannique. Les Britanniques insistèrent aussi pour mettre en place un protectorat à Mascate, comme ils l'avaient fait à Zanzibar en 1890. Cependant, aucune concession n'était laissée aux Français. Le lien de non aliénation, nom sous lequel il devait rester dans les mémoires, et l'idée d'un protectorat britannique à Mascate furent vus à Paris comme un non respect de la déclaration commune de 1862, et les négociations sur ces deux points partagèrent les nations européennes pendant plusieurs années.

Bien que dans sa réponse à Sayyid Said, Lord Palmerston lui ait conseillé de refuser catégoriquement chacune des requêtes émises par les Français et d'être sûr de pouvoir compter sur le soutien de l'Angleterre, en 1840 les Français s'étaient établis aux Comores, au Mozambique et occupaient déjà Mayotte. Malheureusement pour Sayyid Said, l'assurance du soutien britannique réaffirmé par les dires de Lord Palmerston ne fut jamais honorée.

Contrairement aux années précédentes, les années 1840 furent une période de rapprochement entre les Français et les Britanniques. Ayant auparavant reçu la suggestion de n'entretenir aucune relation quelle qu'elle soit avec les Français, Sayyid Said fut informé par Lord Aberdeen, au début des années 1840, que les Britanniques n'émettaient aucune objection au rétablissement de ses relations avec les Français. Les Britanniques ne froncèrent pas même un sourcil quand, finalement, Sayyid Said signa un traité commercial avec la France, le 17 novembre 1844, qui fut, cette fois- ci, ratifié par Louis-Philippe, Roi des Français, à Paris en 1846.

Toutefois, tout au long de cette période, les marchands français continuèrent, à titre individuel ou officiellement, à essayer de renforcer leur influence sur les Omanais afin de pouvoir profiter de l'exceptionnelle expansion du commerce omanais qui fleurissait en Afrique et en Arabie.

Après le décès de Sayyid Said bin Sultan en 1856, après un demi siècle de règne, une nouvelle ère commença pour l'histoire de la diplomatie omanaise. En 1859, Napoléon III écrivit à Sayyid Majid, le nouveau dirigeant à Zanzibar, dans l'optique de resserrer ses liens avec les Omanais :" C'est avec beaucoup d'intérêt que nous avons appris votre accession au pouvoir suprême, après le décès de votre père bien aimé, Sultan Said, dont l'image restera dans nos mémoires et qui s'était toujours révélé être un ami sincère et dévoué de la France... ceci nous donne à nouveau le plaisir de vous faire part de nos félicitations et nous nous attacherons toujours à favoriser le développement de nos relations".

Cependant, la famille omanaise au pouvoir était elle même confrontée à des conflits intérieurs concernant les droits sur différentes parties éloignées de l'Empire de Sayyid Said. L'aboutissement fut le soi-disant prix Canning de 1861 dans lequel Lord Canning décréta que Mascate et Zanzibar seraient désormais deux Sultanats bien distincts

niques et aux Français, n'avaient aucune ambition de colonisation ou d'annexion de territoire dans la région. leur seul centre d'intérêt était de continuer à réaliser des échanges commerciaux. Toutefois, même sur le plan commercial ils furent contrariés dans leurs projets de commerce et considérés comme une menace par leurs rivaux, à cause de la situation de guerre civile due à la confrontation des Etats du Nord et du Sud dans le courant des années 1860.

Bien que la guerre civile ait considérablement restreint l'ampleur de la menace américaine, empêchant par conséquent ces derniers de rivaliser sérieusement avec l'hégémonie britannique dans la région, il est un fait que dans les années 1830, la présence américaine était une pièce à rajouter au casse-tête des Britanniques, déjà entièrement absorbés par leurs efforts destinés à contrecarrer leurs rivaux français. L'arrivée du premier consul américain, Monsieur Waters, nommé en tant que consul des Etats-Unis pour l'Ile de Zanzibar, à Mascate en mars 1837 coïncida, malheureusement pour les Britanniques, avec une recrudescence de l'activité française dans la Mer Rouge après leur alliance avec l'Egypte. Uniquement pour répondre à tous ces développements, en 1839, les Britanniques décidèrent de s'emparer d'Aden pour empêcher son plus grand rival de s'approprier un gisement de charbon sur le territoire indien et signèrent cette même année un traité commercial avec Sayyid Said Bin Sultan. Le consentement des Britanniques fut favorablement accueilli par Sayyid Said qui devenait, à cette époque, de plus en plus suspicieux envers les vues des Français sur ce qu'il considérait être les possessions omanaises en Afrique de l'Est. Ses craintes apparaissent clairement dans ses correspondances avec les autorités britanniques et françaises. Voici ce qu'il écrivit à Lord Palmerston au bureau britannique des affaires étrangères :"La Nation française a les yeux portés sur nos possessions de Zanzibar et de ses environs. Vous serait-il possible de les en dissuader et de les maintenir loin de nous et de notre prospérité, ou nous conseillez-vous de consentir à leurs exigences ?"

Au même moment, dans une lettre de protestation adressée au Gouverneur français de la Réunion, Sayyid Said, en affirmant sa position, exige : "Votre Excellence est consciente que les habitants de Nosi Bé et des Comores m'appartiennent et sont donc mes sujets. Ce que j'attends néanmoins de la part de Votre Excellence, considérant l'amitié qui demeure entre nous, est qu'elle interdise désormais à ses gens de s'approprier mes territoires et mes possessions."

L'interlude : 1803-1810

Les officiels et les marchands français ne se découragèrent cependant pas, même après l'accord entre Sayyid Sultan et les Britanniques, ainsi que leur défaite décisive de l'île de France en 1810, et continuèrent leurs efforts avec comme objectif la signature d'un traité commercial avec l'Oman. Avec la fin du règne de Sayyed Sultan et l'accession au pouvoir de son fils Said bin Sultan (1806-1856), de nouvelles occasions se présentèrent aux Français. Grâce aux efforts du Général de Caen, le nouveau gouverneur de l'Ile de France, un traité de paix perpétuelle et inviolable entre S.M. l'Empereur de France et S.M. le Sultan de Mascate était signé le 16 juin 1807, attribuant aux nations des privilèges en terme de navigation et de commerce. Cependant, ce traité ne fut jamais ratifié par le gouvernent français. Un second traité commercial franco-omanais fut signé par le gouverneur de Bourbon, le 30 mars 1822, mais il n'eut, à son tour, qu'un retentissement local.

Les Américains remettent en question l'hégémonie britannique

Dix ans plus tard, un autre acteur entra en scène. Dans les années 1830, un nouveau défi à l'hégémonie britannique vint, non des Français mais des Américains. Les marchands américains avaient commencé leurs échanges avec les Omanais en Afrique de l'Est à la fin du XVII ème siècle et ceux du port de Salem (Massachusetts) commerçaient directement avec Mascate depuis le début du XIX ème siècle. Lorsque les commerçants américains, notamment Edmund Roberts, se présentèrent à Sayyid Said Bin Sultan pour signer un traité commercial visant à faciliter les échanges entre les deux pays, Sayyid Said, contrairement à son père, ne jugea pas nécessaire de consulter ses partenaires britanniques et signa un traité avec les Etats-Unis, le 21 septembre 1833. Les documents diplomatiques britanniques de l'époque révèlent que la nouvelle de la signature du traité entre Sayyid Said bin Sultan et le gouvernement américain fut reçue en Inde avec beaucoup de déplaisir. Une mission britannique fut aussitôt envoyée pour demander des explications à Sayyid Said. Malgré tout, bien que les Britanniques aient été très mécontents du traité omano-américain, ils furent incapables de trouver quelque raison valable permettant de modifier voire d'annuler les accords passés. Ainsi, l'accord demeura tel quel, les Britanniques étaient conscients qu'en contestant le traité, ils n'auraient pas seulement défié le dirigeant de l'Oman mais aussi le gouvernement américain. Les Américains contrairement aux Britan-

longtemps pendant les guerres. Par conséquent, il n' est pas surprenant qu'en 1799 Napoléon ait envoyé des lettres de soutien et d'encouragement à l'attention de Sayyid Sultan Bin Ahmed et de Tipu, s'adressant à lui avec la terminologie révolutionnaire de citoyen et lui promettant son appui dans leur lutte commune contre les Britanniques.

Cependant, quatre ans plus tard, les relations franco-omanaises s'étaient dramatiquement déteriorées. En 1803, Sayyid Sultan Bin Ahmed refusa de rencontrer le nouveau consul français, M. Cavignac, qui prenait ses fonctions à Mascate. Plusieurs facteurs se cachaient derrière cette rebuffade diplomatique. A cette date, les Français n'occupaient plus Le Caire, leur avancée en Syrie avait été stoppée et les Britanniques avaient vaincu Tipu. Les Britanniques avaient fait la preuve qu'ils étaient et resteraient les maîtres de l' Inde. Sur le front intérieur, les rues de Mascate, la capitale de Sayyid Sultan étaient occupées par des troupes. Face à cette menace, le Sultan n'avait d'autre choix que de s' allier avec la puissance la plus forte, celle qui s'était établie comme victorieuse dans les luttes entre pays de l' Ouest. Bien sur, cette puissance était l' Angleterre.

Dans ces circonstances, Sayyid Sultan refusa donc de recevoir le nouveau Consul français en 1803. Il affirma ouvertement que l' Inde étant historiquement l'un des plus importants partenaires commerciaux de Mascate, une alliance avec les Britanniques maintenant bien installés en Inde, bénéficierait plus au commerce de Mascate à long terme. Suivant ce raisonnement, il répondit positivement aux demandes britanniques de durcir ses relations avec la France. Ainsi se termina le premier épisode de la rivalité franco-britannique à Oman et ainsi commença officiellement l' attachement britannique aux dirigeants Al Busaidi. Les impératifs britanniques en zone indienne initialement conduits par la nécessité d'entrer en compétition avec les puissances régionales telles l' Oman, se transformèrent donc en volonté de défendre les acquis en Inde. Pendant tout le reste du XIX ème siècle, les actions britanniques, parfois même déguisées en mesure anti-esclaves, eurent donc comme objectif de réduire toute remise en question politique ou commerciale de leur hégémonie dans la région, que se soit de la part de puissances locales, régionales ou occidentales. Les Britanniques mirent au point une politique de traités avec la plupart des pays du Golfe dans le but tant de contenir d'autres pays européens que de restreindre les puissances régionales comme l' Oman.

l' Oman dans la région de l'Océan Indien depuis ses tous premiers contacts avec les dirigeants omanais en 1645. Dans ses tentatives pour enrayer la position commerciale dominante de l' Oman dans la région, l'Angleterre, durant le XVIII ème siècle, imposa des taxes sur les exportations omanaises provenant d' Inde orientale et essaya de restreindre l'accès des ports de l' Inde aux bâtiments omanais. Néanmoins, les intérêts commerciaux britanniques furent relégués à un rang inférieur quand les autorités britanniques installées en Inde reçurent la nouvelle alarmante de l' entrée triomphante au Caire de Bonaparte, le 25 Juillet 1798. Quant les autorités britanniques apprirent que la principale ambition de Bonaparte était l'éventuelle domination de l' Inde, elles engagèrent immédiatement une poussée diplomatique tentant de forger des alliances stratégiques, politiques et économiques avec ces mêmes dirigeants du Golfe qu'elles avaient auparavant tenté de déstabiliser. Dans cette optique, elles espéraient empêcher les Français de profiter de leurs récents contacts avec les dirigeants omanais pour établir des bases qui auraient pu fournir le soutien à n'importe quelle expédition lancée par Bonaparte contre les Anglais en Inde.

En octobre 1798, pratiquement trois mois après que Napoléon ait pris le Caire, une mission anglaise fut envoyée à Mascate. Le dirigeant d' Oman, à cette époque Sayyid Sultan Bin Ahmed (1792-1804), accepta de signer un traité avant tout pour sauvegarder ses intérêts commerciaux. Cependant, il refusa de donner la permission aux Anglais d'établir un comptoir commercial à Mascate car cela aurait compromis ses relations avec les Français.Toutefois, il consentit (probablement pour les apparences) à accepter la demande britannique et limogea son médecin français, M. Morelle.Il promit aussi que les Français et les Hollandais ne seraient pas autorisés à résider sur les territoires omanais durant les périodes de conflit entre les nations européennes en dépit de l'accord passé avec les britanniques. Sayyid Sultan Bin Ahmed continua après 1798, à faire parvenir à l'île de France par voie maritime de grandes quantités de blé et de soufre. Il maintint aussi des relations amicales avec Tipu Sultan de Mysore, un ennemi implacable des Britanniques qui avait établi la première ambassade étrangère à Mascate dans les années 1780. En 1799, après s'être allié au Gouverneur de l' île de France, Tipu Sultan entra en guerre avec les Britanniques. A cette époque, les Omanais apportaient un soutien considérable aux Français en Afrique de l' Est dans leur effort de guerre contre les Anglais et il apparait que cette assistance a été décisive et a permis à l'Ile de France de résister si

Le fruit de ces relations vers le XVII ème siècle, fut que Mascate entreprit de correspondre avec Paris par le biais de l'agence des français qui résidaient à Basra, en Iraq. Quelques marchands français, notamment le Capitaine Maurice envoyaient régulièrement des rapports qui lancèrent des projets ambitieux pour la France sur le territoire omanais d' Afrique de l' Est. A Paris, le Capitaine Maurice lui même supervisa un projet qui allait être connu comme le projet d'un établissement sur la côte orientale d' Afrique (Project of a French Trading Settlement on the East African Coast) dans lequel il ne mettait pas seulement en avant des propositions de traités commerciaux avec les dirigeants de l'Oman mais où il exposait aussi des idées pour l'annexion de toute la côte Est de l' Afrique par la France. Plus significatif encore, durant les années 1770, le Capitaine Maurice fut activement encouragé dans son entreprise par M. Cossigny, le Gouverneur de l'île de France. A partir de 1780, une délégation française visita Mascate et rencontra Sayyid Ahmed Bin Saïd, pour régulariser les droits de douane qu'ils étaient contraints de payer aux ports contrôlés par les Al Busaidi en Afrique de l' Est. Ces démarches furent suivies par une mission menée par M. Rosilly, délégué à Mascate en 1785 par M. De Souillac, le Gouverneur de l'île de France afin de négocier un accord commercial avec Sayyid Ahmed Bin Saïd. Ces efforts de la part de la France furent largement récompensés quand, le 10 Mars 1790, le Sultan présenta aux Français une maison consulaire à Mascate ce qui avait été constamment refusé aux Anglais (Firouz Kajare). Durant les années 1790, un agent français du nom de M. Moustier fut nommé à Mascate, rien qu'avec une capacité non-officielle pour gérer les intérêts commerciaux français. Les Omanais commençèrent à employer des commandants et des navigateurs français sur leurs navires pendant que le dirigeant omanais lui-même nommait un Français, M. Morelle, comme son médecin personnel. Avec l'effervescence due à la révolution française en 1789, la France devint trop préoccupée par sa propre situation interne pour poursuivre sur les voies prometteuses qu' elle avait traçées avec les Omanais. Pendant la révolution et les guerres napoléoniennes entre la Grande-Bretagne et la France (1789-1810) , l' Oman et tous les territoires qui étaient en sa possession furent incapables d' éviter d' être absorbés dans le maelström de la compétition commerciale et des intérêts stratégiques des puissances européennes.

Le premier épisode de la rivalité entre la France et l' Angleterre.

L' Angleterre a été en compétition sur le plan commercial, avec

L'arrivée des premiers Occidentaux.

Les premiers contacts de l' Oman avec les puissances européennes lors des croisades lancées par les Portugais, furent aussi traumatisants que dramatiques. Ces premiers contacts annoncèrent des changements profonds et irréversibles dans l'équilibre des puissances et dans le système commercial en Oman.

Les Portugais débarquèrent sur les côtes omanaises en 1507. Mascate devint leur port d' attache et demeura le centre des possessions portugaises dans l'Océan Indien jusqu'à ce qu'ils soient définitivement repoussés en 1650 par la dynastie des Ya'rubi. Avec la montée de la dynastie des Al Busaïdi à partir de la seconde moitié du XVIII ème siècle, l'autorité politique omanaise allait être reconnue dans plusieurs parties de la côte Est de l' Afrique telles que la Perse, le Baluchistan, le Gwadar, Zanzibar, Qishm et épisodiquement Ras-Al-Khayma et les îles de Bahrein. Néanmoins il faut garder en mémoire que lorsque l'on évoque l' Oman durant cette période, nous y incluons toutes les zones qui à cette époque s'étendaient de la Perse en passant par le Golfe jusqu'aux profondeurs de l' Afrique centrale. Le dévelop - pement de l'activité politique dans la région fut considérablement alimenté par les besoins des puissances européennes et, plus tard par l'augmentation de la demande américaine en épices et marchandises de luxe, pour répondre à la demande croissante émanant de leurs marchés respectifs. Inévitablement, la position de puissance commerciale dominante que tenait l' Oman fut rapidement défiée, plus particulièrement par les deux plus grandes puissances de l'époque, la France et l' Angleterre, qui, avides de conquêtes coloniales, portèrent leur attention sur les opportunités commerciales sous contrôle omanais.

Les premiers liens franco-omanais.

Les plus anciennes relations entre les marchands omanais et français remontent aussi loin que les années 70 du XVII ème siècle. A cette époque, les Hollandais et non pas les Anglais étaient en compétition avec les Français dans l'Océan Indien. Les Hollandais réussirent par le déploiement d'une force navale supérieure, à empêcher les marchands français de commercer à Mascate même si les contacts entre les marchands français et omanais continuaient notamment avec les communautés omanaises de l' Afrique de l' Est, les Français ayant colonisé un certain nombre d' îles le long de la côte Est du continent Africain comme l' île de France (Maurice) et La Réunion (Bourbon).

L' OMAN ET LA RIVALITE ENTRE LES NATIONS OCCIDENTALES DANS LA REGION DE L' OCEAN INDIEN.

Dr. Muhamed Redha BHACKER

Introduction.

Lorsqu'on évoque la création relativement récente des nouveaux Etats modernes de la péninsule arabique il est souvent oublié que l'Oman est l'une des plus vieilles civilisations de la région. Sa position géographique stratégique sur les anciennes routes de commerce maritimes reliant l'Extrême Orient et l' Afrique aux civilisations méditerranéennes et à l' Europe, avait mis l' Oman en relation avec le monde extérieur depuis les époques les plus avancées.

Le rôle des Omanais dans le commerce maritime, dans la construction navale et dans la navigation est aujourd'hui bien connu. Durant les époques pré-islamiques (c'est à dire avant le VII ème siècle après J.C), les ports omanais entretenaient des relations commerciales de longues distances vers la Perse, l'Inde et la Mésopotamie (Iraq) et peut-être même vers des régions plus éloignées. Après la conversion à l' Islam, des missionnaires et des marchands ont poussé plus loin leurs explorations jusqu'à la Chine vers l'Est en élargissant aussi l'ampleur du commerce dans l'Océan Indien. Les ports omanais étaient passés maîtres dans l'art du stockage ou des relais de transbordement pour les marchandises de luxe et les produits courants tels que les épices, l' encens, le bois de santal, la soie et les pur-sang.

Sohar, suivi de Qalhat puis de Mascate devinrent les centres omanais d'activités commerciales encourageant des communautés cosmopolites de marchands prospères. C'est en partie la réussite omanaise, dans le développement d'un commerce actif dans la région de l'Océan Indien, s'étendant de l' Inde à l' Afrique de l'Est, qui a amené les premiers européens sur les rives de l' Oman au début du XVI ème siècle. L'activité européenne allait atteindre son apogée dans les XVIII ème et XIX ème siècles, dévoilant leurs conflits locaux sur la grande partie de la scène de l'Océan Indien. L' Oman a tout d'abord rencontré l' Occident en temps que concurrent pour le contrôle des échanges commerciaux, puis, par la suite, en temps qu' allié au travers de nombreux traités et accords.

thousiastes, chaleureuses, abordent, selon la sensibilité de leurs auteurs, des thèmes variés : l'histoire ou la géographie, les villes ou les campagnes, les souverains et leurs sujets, les moeurs et les traditions, le commerce ou la navigation, les divertissements ou l'art de recevoir, sans oublier le désert... Bref des textes qui abondent en informations précieuses pour les historiens et les géographes, et qui raviront plus d'un lecteur avide d'évasion dans le temps et dans l'espace.

Mais si chaque auteur propose son point de vue, l'ensemble des regards converge sur des sujets identiques et des impressions similaires : le site pittoresque de Mascate dominé par d'imposantes montagnes basaltiques et brûlé par un soleil zénithal ; le savoir-vivre des Omanais, leur civilité envers les étrangers ; la manière courtoise et chaleureuse dont la famille souveraine accueille ses hôtes.

L'Oman et Mascate ont charmé les voyageurs, leur donnant des sources d'inspiration intarissable. Ainsi leurs récits ont permis et permettront encore aux lecteurs de connaître et d'apprécier ce pays, situé au-delà des immensités de sables, baigné par un vaste océan dont les eaux tièdes caressent les rivages infinis des espaces asiatiques.

publia son journal sous le titre "Relations de voyages en Orient".

Une française, Jane Dieulafoy, archéologue aux allures de garçon, s'arrêta à Mascate en 1884 en compagnie de son mari qui se rendait en Perse afin d'y effectuer des fouilles. Bien qu'elle ne fit pas de recherches en Oman, son récit sur Mascate, publié en 1888 dans le "Tour du Monde", est succulent.

VOYAGEURS ECRIVAINS

Le goût du voyage, l'esprit d'aventure, la soif de connaissances poussèrent de tous temps des individus sur les routes et les océans, notamment des écrivains. Les plus connus sont les suivants :

Pierre Loti, officier de marine et romancier, passionné d'orientalisme, courut le monde, observa et nota. C'est son journal intime, qu'il écrira pendant plus de quarante ans, qui sera la base de son oeuvre littéraire. C'est dans les premiers jours d'avril 1900 que Loti s'arrêta à Mascate. Il est alors capitaine de frégate, mais placé en congé et mis à la disposition du ministre des Affaires étrangères . Il en profite pour faire un long périple en Inde et en Perse, à titre privé, mais non sans prétextes officiels : en Inde, il doit, au nom de l'Académie française, remettre les Palmes académiques au Maharadjah du Travancore. Il est fortement séduit par la capitale omanaise et nous fera partager son émotion dans un fort beau texte, "En passant à Mascate", qui fut publié dans La Revue des Deux Mondes du 15 mars 1902.

Claude Farrère, également de l'Académie française, fit un voyage autour de l'Arabie et fit halte à Mascate en 1945. A son retour, il publia "Escales d'Asie", ouvrage tiré seulement à 450 exemplaires et illustré de 45 aquarelles, dont sept sont consacrées à l'Oman.

CONCLUSION

Ces quelques exemples de voyageurs français attestent de l'intérêt que la France attribuait à Mascate. Ils s'intégrent dans un éventail de voyageurs beaucoup plus large qui, depuis de longs siècles, s'intéressaient à cette partie du monde. Des récits instructifs ou savoureux, pittoresques ou humoristiques, souvent de qualité. Des descriptions précises font découvrir un peuple attachant ; des anecdotes en tous genres révèlent un orientalisme plein de charme. Des relations en-

descendre à terre en raison des intrigues anglaises. Sa correspondance est conservée aux Archives nationales à Paris.

En 1855, le comte Arthur de Gobineau se rendant à son poste en Perse s'arrêta à Mascate et relate son passage de façon substantielle et intéressante dans "Trois ans en Asie" publié à Paris en 1859.

En 1837, Victor Fontanier, naturaliste et consul français à Bassorah, se rendit à Mascate "suite à une dépêche ministérielle" pour y faire connaissanse du nouvel agent consulaire français, le capitaine Said Bin Calfaun, un personnage singulier, également agent des Etats-Unis.

A une époque plus proche de nous, Mascate reçut également des hôtes illustres, notamment des chefs d'Etat venus en visite officielle, invités par le sultan Qabous.

En janvier 1992, le président Mitterrand se rendit également à Mascate en visite officielle à bord du Concorde et inaugura notamment le Bait Fransa, le musée dédié à l'amitié franco-omanaise.

SCIENTIFIQUES

Le XVIIIè siècle marque à la fois le début des voyages à caractère scientifique et la fin des découvertes maritimes. Personnages attachants que sont ces scientifiques qui partent explorer l'Oman pour y découvrir les mille et une singularités géographiques, botaniques, animalières ou humaines du pays.

En 1785, l'amiral de Rosily-Mesros, entreprit sur la frégate "la Vénus" un voyage ayant pour objet de refaire l'hydrographie de la mer Rouge, de la mer d'Oman et d'une partie de l'Océan Indien, tout en renouant des relations avec les contrées qu'il visiterait. Il fit une halte très remarquée à Mascate qui fit l'objet d'un rapport détaillé adressé au maréchal de Castries, ministre de la marine de Louis XVI, conservé actuellement aux Archives nationales.

En 1838, Rémi Aucher-Eloy, natif de Blois, tour à tour pharmacien, libraire, imprimeur, journaliste et botaniste, se rendit en Oman pour herboriser sur les pentes du Djabal Akhdar faisant parvenir ensuite ses découvertes au Museum d'Histoire naturelle de Paris. Il mourut en Perse. C'est son ami, le comte Jaubert, orientaliste de renom, qui

Anglais se durcirent, comme en témoigne la capture par le comte d'Estaing, dans le port de Mascate, d'un vaiseau anglais, "le Merry". Cet exploit fit l'objet d'un rapport circonstancié conservé aux Archives nationales à Paris.

En mai 1770, un jeune officier de marine toulousain, le vicomte de Pagès, lors d'un tour du monde réalisé pour son propre compte, fit halte à Mascate en se rendant d'Inde à Bassorah. Son récit "Voyages autour du monde" obtint un grand succès et fut traduit en plusieurs langues dont le suédois, le hollandais et l'anglais . La reine Marie-Antoinette en possédait un exemplaire dans sa bibliothèque du palais de Versailles.

Au XIXè siècle, les marins français qui se rendirent en Oman furent nombreux. Le futur amiral Théodore Laplace s'arrêta à Mascate en 1838 à bord de l'"Artémise" au cours de son second voyage autour du monde. Il y rendit visite au sultan, puis après avoir parcouru la ville, gagna à cheval l'arrière-pays où il fut agréablement surpris par la tendre affection portée par les Omanais à leurs dromadaires Son passage en Oman a été relaté dans son célèbre ouvrage : "Campagne de circumnavigation de la frégate "Artémise" pendant les années 1837,1838 et 1840", qui fut illustré par le lieutenant François-Edmond Pâris, le futur amiral, dessinateur de talent, lequel avait participé à l'expédition.

Quatre années plus tard, à deux reprises, en 1841 et 1842, le futur amiral François Page, fit également halte à Mascate à bord de "la Favorite" lors d'une brillante campagne dans l'Océan Indien, la mer d'Oman, le golfe Arabo-persique et les mers de Chine. En attendant la remise en état de son navire, il fit du tourisme dans les environs de Mascate et tomba sous le charme du val Boustan, emplacement actuel du somptueux palace du même nom.

DIPLOMATES

Qant aux diplomates, ils peuvent être classés en deux catégories: ceux qui firent simplement escale avant de rejoindre un autre poste, et ceux qui y furent envoyés en missions.

En 1804, Jean-Baptiste Cavaignac, accompagné de son drogman Antoine Vassé, arriva à Mascate à bord de "l'Atalante", mais ne put

tout simplement voyageurs, c'est à dire les ancêtres des touristes d'aujourd'hui.

MARCHANDS ET NEGOCIANTS

Centres commerciaux et entrepôts importants entre l'Asie, l'Afrique et le Moyen Orient, les cités maritimes de l'Oman ont attiré depuis toujours marchands et négociants venus des plus lointaines contrées.

Mascate aux XVIIè et XVIIIè siècles vit se développer l'arrivée de négociants européens, notamment en raison de l'essor des puissantes Compagnies des Indes orientales, qu'elles soient française, hollandaise ou anglaise, parmi eux débarquèrent en Oman quelques Français : Jean Baptiste Tavernier, négociant en pierres précieuses et joaillier de Louis XIV, qui fut subjugué par la perle de l'imam d'Oman, la plus belle qui soit au monde : François Le Gouz de la Boullaye dit la Boullaye Le Gouz, qui faillit se faire dévorer par un requin, le chevalier François Martin, de la Compagnie des Indes, qui deviendra plus tard gouverneur général des Indes françaises et fondera Pondichéry.

Au XIXè siècle, navires marchands français, anglais, américains commercèrent activement avec Mascate. Ainsi, en 1831, Denis Lauriol, négociant et armateur de Nantes, capitaine du navire "le Mascarenhas", entreprit un voyage commercial à Mascate, puis rédigea après son retour, en février 1832, un rapport circonstancié. En 1880, le Français, Louis-Barthélémy de Rivoyre administrateur et homme d'affaires, organisa une expédition d'étude en mer Rouge, dans l'océan Indien et dans le golfe Arabo-persique. Il écrivit ce voyage de façon passionnante dans : "Obock, Mascate, Bouchir, Bassora".

MARINS

Pays maritime par excellence les marins ont été les premiers à se rendre en Oman. En dehors des grandes expéditions maritimes, d'autres marins abordèrent Mascate : les officiers des marines militaires et ceux des navires de commerce.

Aux XVIIè et XVIIIè siècles, les marines anglaise, hollandaise et française s'affirmèrent dans l'Océan Indien, supplantant peu à peu la puissance lusitanienne. Mais rapidement la lutte s'engagea entre la France et l'Angleterre, cette dernière cherchant à devenir le maître incontesté de ces parages. Les rapports entre les Français et les

VOYAGEURS FRANCAIS EN OMAN

Xavier BEGUIN BILLECOCQ

Quelque deux cents voyageurs, originaires de plus de vingt nations ont, depuis Alexandre le Grand jusqu'à nos jours, laissé des récits sur leur passage en Oman. Textes tantôt connus tantôt inconnus ou oubliés, ils font découvrir et apprécier le riche passé de ce pays, qui, depuis la nuit des temps, a joué un rôle central dans cette partie du monde.

Ce n'est que dans la seconde moitié du XVIIème, siècle, sous le règne de Louis XIV que la France, par l'intermédiaire de la Compagnie des Indes Orientales, développa ses relations tant commerciales que diplomatiques avec Mascate. Son port, protégé par une baie profonde et garni de vastes entrepôts, accueillait navires marchands ou militaires qui s'arrêtaient soit pour y faire commerce, soit pour s'y ravitailler en eau ou en vivres. Ces vaisseaux, en provenance du Havre, de Cherbourg, de Brest, de Toulon, de Nantes, de Bordeaux, de Marseille, de Port-Louis et de Lorient, siège de la Compagnie, parvenaient d'abord à Surate, importante cité commerciale de la côte de Malabar et comptoir principal français en Inde, Puis de là, les navires faisaient voile vers Mascate pour rejoindre ensuite Bandar Abbas où la Compagnie des Indes possédait une "loge".

Toutefois, c'est sous le règne de Louis XIII, dans la première moitié du XVIIème siècle, que l'on rencontre le tout premier témoignage français. C'est celui d'un missionnaire carme déchaussé dénommé Esprit Julien (1603-1671), en religion le père Philippe de la Très Sainte Trinité . Envoyé en Inde, il s'arrêta à Mascate à deux reprises : le 2 novembre 1631 en se rendant à Goa, puis, huit ans plus tard, en 1639, lors de son retour vers l'Europe. En 1649, il publia en latin le récit de ses pérégrinations et aventures, qui fut traduit en français par le père de Saint-André (Jean-Antoine Rampalle) sous le titre: "Voyage d'Orient".

Par la suite, nombreux ont été les Français, hommes et femmes, qui ont pu accoster les rives de l'Oman avec des motivations très diverses: ils furent commerçants ou militaires, diplomates ou scientifiques ou

2 . Offrir à l'Université de nouvelles perspectives scientifiques de façon à permettre aux chercheurs de diriger des études communes.

3 . Ce projet permettra la mise en place de biographies sommaires sur la population omanaise de tous niveaux et catégories à travers l'histoire et jusqu'au XVIIIè siècle.

4 . Ouverture de nouvelles perspectives scientifiques pour l'Université par une coopération étroite avec les universités et centres scientifiques internationaux.

La durée de l'accord relatif à la banque de données est de trois ans, le Sultanat est le seul pays du Golfe à être inscrit sur la liste des participants à ce projet.

L'Université Sultan Qaboos, avec l'appui de S.E. le Ministre de l'Enseignement Supérieur, Vice-Chancelier de l'Université, souhaite renforcer de tels contacts scientifiques avec les universités françaises, au service des intérêts des deux pays et de l'enrichissement de la connaissance humaine.

L'informatisation de ces données sera effectuée sur des programmes informatiques (soft word) arabe/français conçus à cet effet. L'équipe scientifique de l'Université Sultan Qaboos sera chargée d'enregistrer les données. Le projet terminé, nous procéderons à leur impression. Cet onomasticum sera mis à la disposition des chercheurs, non seulement en France mais dans l'ensemble des universités rattachées au C.N.R.S.

L'Université Sultan Qaboos envisage de se charger de l'impression des informations enregistrées auprès du C.N.R.S. jusqu'à la fin du projet qui sera, ensuite, mis à la disposition des lecteurs arabophones dans un cadre scientifique de conception et de mise au point modernes, de façon à ce que le travail corresponde aux objectifs de l'Université.

Cette coopération offre la possibilité de lier l'Université et les utilisateurs de projet au C.N.R.S. par un accès direct aux dossiers onomastiques.

L'Université Sultan Qaboos aura un accès de consultation direct avec les centres spécialisés du C.N.R.S. à Paris, ce qui offrira de nouvelles perspectives de coopération étroites avec d'autres universités, en Italie, aux Etats Unis, aux Pays Bas, au Portugal, en Espagne, en Grande-Bretagne, en Tunisie, au Maroc et au Liban . Il en est de même pour les futurs accords qui seront signés entre le C.N.R.S. et les autres centres et universités dans le monde.

L'accord entre l'Université Sultan Qaboos et le C.N.R.S. envisage également la création d'une bibliothèque commune dans chacun des deux pays. Le C.N.R.S. fournira à l'Université Sultan Qaboos des copies de manuscrits arabes et omanais dans tous les domaines de la science ; nous savons que la France et, plus particulièrement, la Bibliothèque Nationale de Paris sont riches de manuscrits et de bibliographies réalisés et imprimés depuis la fin du XIXè siècle. Le C.N.R.S., si l'Université Sultan Qaboos le souhaite, a marqué sa disposition à participer à la restauration de manuscrits et à la formation de spécialistes omanais dans ce domaine.

Les principaux buts de cette coopération sont les suivants :

1 . Approfondir la coopération bilatérale dans le domaine de la recherche scientifique.

programmes scientifiques de pointe de certaines universités de pays développés.

Si notre université a des liens ponctuels avec des dizaines d'universités renommées du fait de la présence en son sein de professeurs et d'autres reponsables qui en sont issus, elle est aussi étroitement et directement liée à plusieurs universités par des accords de coopération et des protocoles d'accord qu'elle a conclus avec différents établissements scientifiques et de recherche de par le monde.

Dans cette perspective, l'Université Sultan Qaboos est partie prenante à la coopération actuelle- sujet de notre séminaire - entre le Sultanat d'Oman et la France qui répond à la volonté des deux pays de développer leurs liens scientifiques et culturels grâce aux universités qui constituent le vecteur le plus fructueux de cette continuité. L'étude obligatoire de la langue française à la faculté des Lettres s'inscrit déjà dans les projets de l'Université Sultan Qaboos.

Le mémorandum signé entre l'Université Sultan Qaboos et le C.N.R.S. est le résultat de consultations et contacts qui ont abouti à la signature de ce texte qui a trait aux domaines scientifiques et de recherche et fonde les relations entre les deux institutions

Dans ce cadre, de nombreuses visites ont été échangées, au cours desquelles il a été convenu de coopérer dans l'établissement de la banque de données du C.N..R.S. à Paris qui vise à informatiser le relevé des noms propres arabes (onomasticum), d'autant plus que le Sultanat, sur recommandation de Sa Majesté le Sultan Qaboos, a déjà publié une encyclopédie des noms arabes. Cette entreprise a rencontré un grand succés ; la coopération entre l'Université et le C.N.R.S. enrichit le travail déjà accompli dans le domaine du relevé de noms de personnalités qui ont joué un grand rôle en Oman à travers les siècles. Chaque nom mentionné dans les bibliographies, biographies et études ethnologiques sera inscrit dans la banque de données sur une fiche précisant nom et prénom, date de naissance, date de décès, le siècle dans lequel le personnage a vécu, et les oeuvres qu'il a laissées.

Il convient de noter que l'Institut d'Histoire et de Recherches sur les Textes du C.N.R.S. a adopté cette opération en mémorisant, jusqu'à présent, plus de 27 000 noms à travers les différentes phases du projet.

PERSPECTIVES DE COOPERATION ENTRE L'UNIVERSITE SULTAN QABOOS ET LE C.N.R.S.

Dr. Issam Bin Ali AL ROWAS

Je souhaiterais tout d'abord saluer les hommes sincères, en Oman et en France, qui, depuis un siècle ont contribué au resserrement des liens entre les deux pays. Mes remerciements concernent plus particulièrement l'ère de la renaissance conduite par Sa Majesté le Sultan Qaboos, période d'épanouissement qui a permis à l'Oman de retrouver son rôle sur la scène internationale en tant que membre actif oeuvrant efficacement à la marche de la civilisation et au développement des liens de fraternité et d'amitié avec tous les pays.

Je saisis cette occasion pour exprimer mes remerciements au Ministère du Patrimoine national et de la Culture, ainsi qu'à S.E. Monsieur l'Ambassadeur de France accrédité en Oman qui ont bien voulu m'inviter à parler de la coopération entre l'Université Sultan Qaboos, hôte de ce séminaire, et les universités françaises.

Les orientations de l'Université Sultan Qaboos sont dirigées vers le renforcement des domaines de coopération avec les universités et les établissements scientifiques à travers le monde, au service de la science et de la connaissance humaine.

Pour concrétiser cet objectif, l'Université Sultan Qaboos, dans sa démarche culturelle et malgré son jeune âge, s'est efforcée de développer tout ce qui pouvait améliorer ses possibilités et ses moyens scientifiques et de recherche, en intensifiant les échanges et la coopération dans ces deux domaines. Elle s'est toujours attachée à équiper ses programmes éducatifs et scientifiques d'outils modernes et les mettre à la disposition de ses étudiants, de ses chercheurs et au service de la société omanaise, de ses besoins et de ses impératifs de développement ; les projets et programmes de l'Université sont en parfaite harmonie avec les exigences de la société omanaise, ses ambitions et ses aspirations.

Il n'y a rien d'étonnant, compte tenu de la grande renommée scientifique qui est désormais la sienne, que l'Université Sultan Qaboos, recueillant le fruit de ses efforts et de ses succès, souhaite participer aux

Cette sentence a été beaucoup attaquée en France. On lui a reproché d'être partiale, de favoriser exclusivement les intérêts britanniques au détriment des intérêts français.

Maintenant que le temps a passé, on peut porter un regard plus serein. Personnellement, j'ai le sentiment que l'argumentation française était un peu passéiste et que les Anglais ont su, pour leur part, mettre en avant des notions plus "porteuses".

La stratégie britannique était plus habile, ce qui ne signifie pas que, derrière les grands mots et les belles idées qu'ils recouvraient, il n'y ait pas eu une réalité plus égoïste. On reproche souvent à la France de parler un double langage, celui des droits de l'homme ne parvenant pas à cacher tout-à-fait celui de ses intérêts. Dans cette affaire, on peut se demander si l'emploi habituel de la France n'a pas été joué par sa grande partenaire européenne .

juridiction du consul de France. Il semble même qu'on soit allé plus loin en 1903, lors d'une affaire de rupture de quarantaine par 5 omanis, dont 3 étaient souriens et protégés français . Ils sont tous arrêtés par les Britanniques, conduits au consulat anglais et interrogés par le consul, puis livrés au tribunal de Mascate, qui les condamne comme sujets souriens du sultan, sans opérer de distinction entre les protégés et les autres. La position anglaise consiste, en résumé, à établir une distinction entre la possession du pavillon français, qui concerne le boutre, et celle du statut de protégé, qui concerne le boutrier.

2). C'est ce critère que reprend la sentence arbitale, qui distingue nettement les boutres, tout au moins en ce qui concerne les conséquences de la francisation, car pour ce qui est de son acquisition et de sa transmission, les deux notions sont intimement liées : " c'est parce que l'on est protégé que l'on obtient le pavillon français pour son bateau . On perd ce pavillon si l'on cesse d'être protégé ou si l'on meurt, car le statut de protégé est intransmissible", je ne reviens pas sur les conditions drastiques qui sont posées pour l'obtention du pavillon.

Une fois le pavillon français obtenu, ce qui n'est plus possible pratiquement depuis 1892, puisqu'il faudrait pour cela avoir été considéré comme protégé français avant 1863, c'est-à-dire 30 ans auparavant, le bateau sur lequel flotte le pavillon français continue à jouir de l'inviolabilité (il est soumis au seul droit français) conformément aux dispositions du traité de 1844 . Mais la Cour d'abritage considère que le protégé français qui a obtenu le pavillon ne rentre pas dans les catégories répertoriées par ce même traité, Français ou personne au service des Français, et qu'il relève du droit en vigueur dans le sultanat d'Oman .Il ne ressortit donc plus de la juridiction du consul de France.

****

Au terme de cette brève étude de la sentence arbitrale de 1905, nous pouvons conclure que désormais la France est privée du droit d'accorder son pavillon à des boutres souriens, et que pour les quelques boutriers qui continuent à pouvoir l'arborer, les privilèges découlant de la francisation sont beaucoup moins intéressants puisqu'ils ne concernent que le bateau.

des Français ou par des personnes au service des Français, ni les visiter sans le consentement de l'occupant, à moins que ce ne soit avec l'intervention du consul de France".

L'art. 4 ensuite : "Les sujets de S.A. le Sultan de Mascate, qui seront au service des Français jouiront de la même protection que les Français eux-même ; mais si les sujets de S.A. sont convaincus de quelque crime ou infraction punissable par la loi, ils seront congédiés par les Français au service desquels ils se trouveraient et seront livrés aux autorités locales".

Ces deux articles constituent la base légale du statut des boutres et boutriers. Mais ils sont interprétés extensivement jusqu'en 1905, très restrictivement depuis.

1). Pour simplifier à l'extrême, je dirai qu'avant 1905, la position française consiste à assimiler les boutriers, qui sont je vous le rappelle, des protégés français dans le sens assez général qui est celui de l'Administration française , aux Français tout court de l'art. 3 et non aux sujets du sultan qui sont au service des Français, dont l'art. 4 dit qu'ils sont parfois passibles du droit local. Cela revient à les faire bénéficier de l'immunité au regard du droit local en ce qui concerne leurs personnes et leurs biens. Concernant les biens, une interprétation constante y fait figurer les boutres. Les boutriers et boutres souriens, lorsqu'ils se trouvent en territoire omanais ne sont pas assujettis au droit du sultanat. Cela signifie que les litiges qui les concernent sont jugés par le consul de France ou, par la voie de l'appel, par des tribunaux français et que les bateaux, inviolables, ne peuvent pas faire l'objet d'un contrôle de police. Or, par traité passé en 1873 et destiné à lutter contre la traite , la Grande-Bretagne s'est vu reconnaître le droit de faire la police des eaux territoriales de Mascate. Dès lors, elle prétend contrôler les boutres mascatais francisés en vertu des droits de souveraineté qui sont ceux du sultan, mais que celui-ci lui a concédés par ce traité. Surtout, comme cette revendication ne produit pas grand effet, elle se bat sur un autre terrain. Elle prétend que l'usage des couleurs françaises n'entraîne pas la présomption de nationalité, et que le boutrier doit apporter la preuve qu'il est protégé français en particulier par la naissance dans un territoire français ce qui ne saurait évidemment être le cas des boutriers souriens. Les incidents se multiplient les boutriers sont arrêtés par la marine anglaise, qui les traduit devant les tribunaux de Mascate, où le juge déclare qu'ils sont incapables de prouver qu'ils sont français et, par conséquent, ne les renvoie pas à la

janvier 1892 que la France a ratifié l'"Acte Général de la Conférence de Bruxelles" du 2 juillet 1890 concernant la suppression de la traite. Ce traité comprend un article, l'art: 32, qui concerne la concession de leur pavillon par les puissances signataires. Parmi les conditions réglementant cette concession figure celle selon laquelle "les armateurs ou propriétaires devront être sujets ou protégés de la puissance dont ils demandent à porter les couleurs". C'est la notion de "protégé" que les arbitres vont définir d'une façon qui n'a plus rien à voir avec celle, très large, qui avait été celle des autorités françaises jusqu'à présent . Utilisant le raisonnement par analogie, la cour va appliquer aux protégés mascatais la définition qui avait été adoptée par la loi ottomane de 1863, reprise en substance par le traité franco-marocain de 1863, et qui limite "aux sujets chrétiens" le protectorat fondé sur les capitulations, dont les premières avaient été passées au XVIème siècle entre le roi de France François premier et le sultan Soliman, que nous appelons le Magnifique. A contrario donc, un sujet musulman ne peut bénéficier du statut de protégé. A partir de 1892 un boutrier sourien ne saurait obtenir le pavillon français que s'il pouvait être considéré comme protégé au sens nouveau du terme, c'est-à-dire s'il était chrétien. C'est évidement une hypothèse d'école puisqu'il n'y avait pas de boutrier chrétien . Seuls conservent le pavillon français ceux qui l'avaient obtenu avant 1892. Ils sont très peu nombreux, 13 armateurs possédant ensemble 22 boutres si l'on en croit la liste établie contradictoirement par les consuls de France et d'Angleterre à Mascate. Encore faut il préciser que les boutriers francisés ne peuvent pas céder leurs titres de navigation, même par héritage. Le décès d'un boutrier inscrit sur la liste entraîne de plein droit la suppression de l'autorisation pour ses navires qui rentrent alors dans le droit commun. Dans ces conditions, le principe même de la francisation est condamné à s'éteindre. Quant aux privilèges qu' entraine la francisation ils ne valent plus la peine que l'on se batte pour les obtenir.

II . LE STATUT DES FRANCISES

Le traité conclu le 17 novembre 1844 entre le Sultanat d'Oman et la République française comprend plusieurs articles nécessaires à la compréhension de notre sujet. Deux sont essentiels : - L'art. 3 tout d'abord : "Les Français auront la faculté d'acheter, de vendre ou de prendre à bail des terres, maisons, magasins, dans les Etats de S.A. le sultan de Mascate. Nul ne pourra, sous aucun prétexte, pénêtrer dans les maisons, magasins et autres propriétés possédées ou occupées par

niques, en réclamant inlassablement le droit de visite sur les boutres francisés, et en fondant cette revendication sur la présomption que la possession du pavillon français facilite la traite, puisque les bateaux en question ne peuvent pas être contrôlés.

Il s'agit là d'une question délicate, qu'on ne peut prétendre traiter à fond. D'un côté, les fonctionnaires français ont toujours réfuté l'accusation qui était portée contre les boutres francisés de faire un commerce répréhensible. C'est ainsi qu'Ottavi écrit en 1895 au ministre des colonies, Chautemps :

"Je suis persuadé que les boutriers de Sour ... ne recherchent le pavillon français qu'à cause des facilités qu'il leur procure dans nos ports de l'Océan Indien dont les relations commerciales avec l'Oman et la côte orientale de l'Afrique ont pris un grand développement, et j'ai toutes raison de croire que ceux d'entre eux qui ont obtenu des papiers de bord français remplissent par conséquent les conditions de moralité et de bonne conduite exigées pour cela.

L'extension du commerce de Sour fournit un champ suffisant à leur activité honnête".

Par ailleurs, les autorités consulaires françaises vérifient que les boutres ne se livrent pas à des activités interdites. Le consul se rend chaque année à Sour afin d'assurer la vérification des boutres à leur arrivée de la côte orientale d'Afrique. Il est aidé dans sa tâche par un bâtiment dépêché par la marine française.

Malgré les précautions prises, il serait malhonnête d'affirmer qu'il n'y a eu aucun cas de commerce prohibé effectué par un boutre francisé. Il y a eu plusieurs affaires de boutres arraisonnés illégalement par les autorités anglaises, les affaires des boutriers Selam et Saad en 1896 par exemple.

2 . Faute d'obtenir d'elle le droit de visite sur les boutres mascatais, la Grande-Bretagne a donc persuadé la France de recourir à un arbitrage international dont il faut maintenant examiner la portée par rapport à la situation que l'on vient de présenter.

La sentence établit une distinction parmi les boutriers entre ceux qui ont été francisés avant 1892 et ceux qui l'ont été après . Ce qui conduit à s'interroger sur la signification de cette date de 1892 . C'est le 1er

sation n'ait pas été reservée aux ressortissants des seules colonies françaises, mais ait pu s'appliquer également aux sujets d'Etats indépendants, comme pouvaient l'être des boutriers souriens. Il suffisait en effet que les boutriers résident partiellement dans une colonie française pour qu'ils puissent solliciter le pavillon français qui, au demeurant ne leur était pas toujours accordé, les autorités françaises insistant toujours sur les garantie nécessaires d'honorabilité et de moralité.

Toujours est-il que la pratique de la francisation des boutres va se propager, notamment chez les boutriers souriens, d'autant plus qu'un traité d'amitié avait été conclu entre Mascate et la France en 1844.

Si elle se propage, c'est parce que les uns et les autres y trouvent avantage. Un intérêt financier et politique pour la France. Une plus grande facilité dans les transactions commerciales, une plus grande sécurité dans les transports pour les boutriers désormais protégés par une puissance ayant de nombreux fonctionnaires coloniaux et consulaires dans toute la région. Surtout la France ayant repoussé à plusieurs reprises comme une atteinte à sa souveraineté le droit de visite revendiqué par les Anglais sur les navires battant pavillon français, ceux-ci se trouvaient à l'abri du contrôle britannique.

Les Anglais regardent évidemment d'un mauvais oeil ces boutres battant pavillon français qui sillonnent la route des Indes, dont l'Oman constitue un élément essentiel . En 1872, un quotidien londonien écrit:

"Le Golfe persique est, plus même que la mer Rouge, le portail de l'Inde et malheur à nous si d'autres en tiennent la clé !"

Sans que l'on puisse avancer que la francisation des boutres procure à la France la clé du Golfe Persique-ce serait beaucoup exagérer-on constate néanmoins que la France est désormais plus présente dans la région et qu'elle entretient de bonnes relations avec le sultan de Mascate. L'ouverture en 1894 d'un consulat permanent à Mascate, la confiance que le Sultan témoigne à Ottavi, premier titulaire du poste, témoignent d'un rapprochement entre les deux pays, qui sera notamment concrétisé en 1898 par l'attribution à la France d'un dépôt de charbon.

Les Anglais vont essayer de lutter contre cette présence, dont on a pu dire qu'elle permettait au sultan de Mascate de consolider son indépendance, en maintenant un équilibre entre intérêts français et britan-

avant 1892. Quant à ceux qui en bénéficient depuis 1892, le conservent uniquement ceux qui ont été traités par la France comme ses protégés avant 1863.

Tout ceci est assez compliqué et mérite explication. Pour cela je procèderai très simplement en examinant ce qu'était la situation antérieure et ce que signifie la disposition adoptée par la Cour.

1 . La situation antérieure ne consistait pas pour la France à accorder son pavillon à n'importe quel boutre mascatais. Il fallait que des conditions précises se trouvent réunies, dont la première formulation se trouve dans un arrêté du gouverneur de Mayotte, daté du 5 février 1846. Dès le début du XIXème siècle, la France a en effet essayé de reconquérir des positions qu'elle avait perdues dans l'Océan Indien . Elle s'installe à Nossi-Bé; elle s'installe à Mayotte, c'est-à-dire au milieu des sultanats arabes de l'archipel des Comores qui était le siège d'un important cabotage commercial. Les boutriers sont de nationalités très diverses. Il y a des Comoriens, il y a des Malgaches, des ressortissants de Zanzibar. Il y a aussi des sujets du sultan d'Oman, qui sont presque tous originaires de Sour.

Dans quelles conditions ces boutriers peuvent-ils obtenir le pavillon français ? L'arrêté du gouverneur de Mayotte précise qu'elles sont au nombre de deux :

- le boutre doit être propriété, au moins pour moitié, "d'individus placés sous la domination française".

- son équipage doit être constitué, au moins pour moitié," de sujets français sans distinction d'origine".

L'interprétation des mots "individus placés sous la domination française et sujets français sans distinction d'origine" a été donnée par le ministre de la marine et des colonies, dans une dépêche du 15 octobre 1880.

"Il vous est loisible d'admettre, comme pouvant posséder et commander des boutres, les individus qui, bien que n'étant pas nés dans la colonie, y sont établis depuis longtemps et y ont acquis une position respectable".

Il s'agit là d'une interprétation extensive qui explique que la franci-

britannique en 1890, la question porte désormais, de façon exclusive, sur l'indépendance de Mascate. Il s'agit de savoir si la concession du pavillon français à des bateaux de commerce mascatais-ce qu'on appelle des "boutres"-ainsi que les privilèges et immunités découlant de cette concession au profit des boutres et des boutriers, ne portent pas atteinte à la souveraineté du sultan de Mascate, et donc à l'indépendance qui lui avait été garantie.

Derrière la neutralité feutrée, diplomatique, de cette formulation, qui est à peu près celle qui caractérise l'accord (le "compromis" de 1903), on aura compris que ce sont les Anglais qui accusent les Français de violer la convention de 1862, tandis que les Français protestent de leur bon droit.

La procédure arbitrale va durer huit mois et commencer par l'incident suivant. Les premiers documents adressés à la Cour par les Britanniques émanaient conjointement des gouvernements de Sa Majesté britannique et de sa Hautesse le Sultan de Mascate. Ce qui avait entraîné la protestation du gouvernement français, fondée sur l'argument que, puisqu'il s'agissait de défendre l'indépendance du sultan de Mascate, ce dernier ne pouvait pas être entrainé dans une procédure où cette indépendance se trouvait transgressée. La partie britanique se rendit bientôt à ces raisons et agit désormais en son nom seul.

La sentence rendue le 5 août 1905 tranche le débat d'une façon qui, globalement, peut être considérée comme défavorable à la France, dont les couleurs, et plus généralement l'influence, vont disparaître pour longtemps du Golfe Persique.

Comment en est-on arrivé là ? C'est ce que je vous propose d'examiner en suivant, pas à pas, la Cour Permanente d'abritage dans l'examen des deux grandes questions qui lui étaient posées , celle de la francisation des boutres, et celle du statut attaché à cette francisation. Dans l'un et l'autre cas, on verra que c'est par une redéfinition de la condition du protégé que la Cour est parvenue à ses fins.

I - LA FRANCISATION DES BOUTRES

Le droit qu'avait la France d'accorder son pavillon à des boutres mascatais se trouve pratiquement anéanti par la sentence arbitrale. Seuls en effet conservent ce pavillon les boutriers qui l'avaient obtenu

BOUTRES FRANCISES DE SOUR
ASPECTS JURIDIQUES

Jacques LAFON

8 août 1905. Nous sommes à la Haye, dans un bâtiment qui n'est pas encore le Palais de la Paix, puisque celui-ci ne sera inauguré qu'en 1913 ; un bâtiment où siège une institution qui a été fondée cinq ans plustôt .

En 1899, une grande conférence internationale s'était tenue dans cette même ville, à l'initiative du tsar Nicolas II de Russie et sur l'invitation de la reine Wilhelmine des Pays-Bas qui avait mis son palais, l'"Huis ten Bosch", la Maison des Bois, à la disposition de ses hôtes . Cette conférence, qu'on a appelée "Conférence de la Paix", et plus précisément la "première Conférence de la paix", était ouverte à toutes les nations désireuses de réduire les risques de guerre, et même de supprimer les conflits entre les pays. L'une des décisions prises par la Conférence avait été la création de la "Cour Permanente d'arbitrage", chargée de régler pacifiquement, selon les règles du droit international, les conflits entre les Etats qui auraient décidé de la saisir .

Or précisément, deux Etats ont conclu, le 13 octobre 1904, un accord en ce sens. Il s'agit, en premier lieu, du Royaume-Uni, qui a désigné comme arbitre le "chief justice" des Etats-Unis, Melville Fuller, et, en second lieu, de la France, qui a choisi un juriste néerlandais, le Jonkheer de Savornin Lohman. Les deux pays n'ayant pas réussi à se mettre d'accord dans les délais requis pour désigner un surarbitre, c'est le roi d'Italie, autorité prévue à cet effet par l'accord de 1904 qui a nommé un juriste autrichien, Henri Lammasch.

En quoi consistait donc le litige qui conduisait la France et la Grande Bretagne à s'adresser à la Cour permanente d'arbitrage ?

Le différend portait sur l'interprétation d'une convention que ces Etats avaient signée quarante ans auparavant, le 16 mars 1862, par laquelle ils garantissaient l'indépendance des sultans de Mascate et de Zanzibar.

Zanzibar ayant perdu son indépendance en devenant protectorat

Mitterrand, qui souligna l'intérêt que la France accordait à la personnalité de Sa Majesté, au Sultanat et aux relations entre les deux pays et exprima son souci de resserrer celles-ci.

Nous pouvons donc dire qu'il existe un fondement solide et un grand potentiel pour le développement de ces relations dans tous les domaines sans exception. Il n'en demeure pas moins que la coopération dans les domaines économique, commercial, technique et industriel n'est pas à la hauteur des relations politiques de marque qui unissent les deux pays.

En examinant le bilan des échanges commerciaux, nous nous apercevons que la France arrivait en 1993 au 8ème rang des pays exportateurs vers le Sultanat avec 39,3 million de rials, ce qui représente 2,5% de l'ensemble des importations du Sultanat. La France occupe par ailleurs le 19 ème rang des pays importateurs pour un montant de 2,5 millions de rials qui ne représente que 0,5% de l'ensemble des exportations omanaises.

Entre 1989 et 1993, la balance commerciale entre les deux pays a enregistré un excédent en faveur de la France .

Il faut noter que les investissements français dans le Sultanat sont très faibles, voire même insignifiants. Il existe une certaine réticence de la part des entreprises françaises à investir dans le Sultanat. Cette réticence est basée sur des arguments sans valeur étant donné que le gouvernement omanais, comme nous le savons, offre toutes les facilités aux investisseurs étrangers. Le Sultanat adopte la politique du libre échange et son marché n'est le monopole d'aucun pays.

Nous devons donc consacrer toute notre énergie à combler cette lacune, ce qui nécessite un grand effort des élites de part et d'autre soucieuses de promouvoir ces relations et de réaliser une plus grande convergence entre les deux peuples.

Ainsi à travers cette revue de l'histoire ancienne des relations franco-omanaises, du présent optimiste et du succès potentiel qu'elles renferment, nous pouvons prévoir leur avenir prometteur et les larges perspectives qui leur sont ouvertes.

Nous sommes certains que les efforts omanais et français vont se conjuguer, éclairés par le passé, et soutenus par un enthousiasme sans faille.

1982, un accord de coopération commerciale, économique et industrielle, le 1er juin 1989 un accord en vue d'éviter la double imposition et un accord de coopération militaire. Un accord sur l'encouragement et la protection réciproques des investissements vient d'être signé à Mascate ; d'autres projets d'accords sont en cours, comme celui de la coopération dans le domaine sportif, celui concernant l'aviation civile.

Par ailleurs, fut créé en juin 1978 un groupe d'amitié parlementaire France-Sultanat d'Oman grâce aux efforts de M. Olivier Stirn, secrétaire d'Etat aux affaires étrangères, ce qui couronna des efforts fructueux pour resserrer les liens d'amitié entre les deux pays et souligna l'intérêt de la France à leur consolidation.

Dans leur souci de développer leurs relations bilatérales, les deux pays ont institué une commission mixte franco-omanaise à la suite de la signature de l'accord culturel et technique de 1979. Chargée d'examiner les aspects de coopération économique et technique , cette commission se réunit tous les deux ans alternativement dans les deux capitales.

A travers cette commission, la France offre au Sultanat une aide, notamment dans deux domaines principaux : envoi de mission d'experts de courte et longue durée, et organisation de stages de formation accordés par le gouvernement français à certains fonctionnaires omanais.

La 5ème session de cette commision a eu lieu à Mascate du 15 au 17 octobre 1994 sous la présidence de Son Excellence M. Yousuf bin Alawi bin Abdullah, Ministre d'Etat aux affaires étrangères, et de M. Alain Juppé, Ministre français des affaires étrangères.

L'année 1989 fut marquée par un évenement qui restera gravé dans l'histoire des relations bilatérales : la visite d'Etat qu'effectua Sa Majesté le Sultan en mai en France, et qui fut le couronnement de ces relations.

Cette visite donna un grand élan aux relations entre les deux pays et en souligna la force. Sa Majesté exprima sa satisfaction pour les progrès réalisés et son souci de consolider les relations dans tous les domaines.

En janvier 1992, le Sultanat accueillait le Président François

fermeture. Cette maison appelée beit fransa est aujourd'hui un musée qui témoigne de l'importance et de l'ancienneté des relations franco-omanaises.

La fermeture du consulat français, le repli de l'Oman sur lui-même, et le déclin de son rayonnement, arrêtèrent l'élan des relations franco-omanaises. Il fallut attendre 50 ans pour assister à la reprise de ce rayonnement, et voir briller le flambeau qui ouvrit le chemin de l'avenir en tirant l'Oman de son isolement et en affirmant la force de sa présence sous la direction de Sa Majesté le Sultan Qaboos bin Said.

En 1970, Sa Majesté accéda au pouvoir, mettant fin à l'isolement de son pays et instaurant des contacts avec l'extérieur. Les relations franco-omanaises étaient prioritaires, elles furent donc rétablies en 1971 par la présentation des lettres de créance du premier ambassadeur de France auprès de Sa Majesté. En 1974, le Sultanat ouvrit une ambassade à Paris, et la France une ambassade à Mascate.

Les relations franco-omanaises se fortifièrent et furent marquées en 1974 par une visite de Sa Majesté en France en vue d'établir les bases de l'amitié entre les pays dans tous les domaines. Il rencontra à cette occasion le Président Valéry Giscard d'Estaing.

En examinant de près la politique étrangère du Sultanat et de la France, on remarque la convergence quasi totale des positions des deux pays vis-à-vis des questions régionales et internationales, ce qui explique la sérénité et la force des relations bilatérales depuis leur établissement jusqu'à nos jours et augure de leur continuation dans cette voie puisque le Sultanat et la France sont soucieux d'assumer pleinement leur rôle sur la scène internationale, basé sur un attachement ferme aux principes de la coexistence pacifique entre les pays et au respect de la loi internationale. Les deux pays partagent une même conviction quant au règlement pacifique des différends régionaux, à l'esprit de conciliation et d'entente pour parvenir à une nouvelle ère où règneront la stabilité, l'entente et la coopération entre tous les peuples et toutes les nations.

Dès la reprise des relations bilatérales, les deux pays se sont efforcés de les fonder sur des bases solides pour être en mesure d'affronter les défis de l'avenir et se montrer à la hauteur des aspirations des deux peuples . Les deux pays ont signé, le 29 septembre 1979, un accord de coopération culturelle et technique, le 19 décembre

LES RELATIONS FRANCO-OMANAISES ET LES PERSPECTIVES D'AVENIR

S.E. Munir Bin Abulnabi MAKKI

L'histoire des relations franco-omanaises remonte à la 2ème moitié du XVIIè siècle quand les navires de commerce français fréquentaient le port de Mascate, ce qui donnait lieu à l'établissement de contacts non officiels entre les deux pays , rendu nécessaire par l'existence de relations commerciales qui à leur tour ont ouvert la voie à des contacts officiels. Ces contacts qui commencèrent en1721 se poursuivirent et furent couronnés par l'accord donné en 1780 par l'Imam Ahmed bin Said d'ouvrir un consulat français à Mascate. En 1790, le gouvernement omanais répondit favorablement à la demande de la France d'avoir des locaux pour la mission qu'elle s'apprêtait à envoyer en Oman. Ce projet ne vit pas le jour en raison de la révolution française.

A la fin du règne de Napoléon, la France se tourna de nouveau vers l'Oman et signa avec le gouvernement de Mascate en 1847 un accord de défense qui fut complété par la signature d'un traité d'amitié et de coopération commerciale à Zanzibar , qui devint le lieu de résidence de Sayyid Said bin Sultan.

Les relations franco-omanaises connurent un nouvel épanouissement quand eut lieu en 1849 l'évènement sans précédent que constituait l'arrivée du 1er émissaire omanais pour une visite officielle en France . Avant cette date, les contacts et les visites d'émissaires avaient lieu soit à Mascate, à Zanzibar, l'île Maurice ou l'île Bourbon.

Malgré l'accord donné par l'Imam Ahmed bin Said en 1780 d'ouvrir un consulat français à Mascate, il fallut attendre plus d'un siècle avant que le premier consul de France en Oman, Paul Ottavi ne présente ses lettres de créance à sa Majesté le Sultan Faisal bin Turki Al Said en novembre 1894.

En 1896, en témoignage des relations franco-omanaises et de la place prestigieuse de la France, le Sultan fit don au gouvernement français d'une maison qui servit de consulat et de résidence au consul jusqu'en 1920, date à laquelle le gouvernement français en décida la

tents,connaissant bien le monde arabe, encore jeunes, dans la première moitié de leur carrière qui sera généralement brillante.

Encore jeunes : Ottavi a 33 ans lorsqu'il lui est confié la lourde responsabilité de créer, ex nihilo, un consulat en Oman. Il lui fallait s'installer matériellement (on sait que le Sultan l'y a aidé), créer ses relations dans le monde omanais, défendre les intérêts français dans une période de crise avec l'Angleterre. Et tout cela très seul, sans un adjoint français jusqu'à l'arrivée des maîtres fourriers du dépôt de charbon, loin de ses bases arrières, avec des communications longues avec Paris.

Cet isolement, cet éloignement sont souvent mentionnés dans leurs lettres au Personnel, alors que leurs responsabilités étaient grandes. En outre, les séjours étaient longs dans des conditions climatiques difficiles à supporter, "chaleur d'enfer", soleil terrible, implacable. Et cependant, on les sent passionnés par leur tâche et par le pays, refusant de quitter leur poste jusqu'à ce que leur santé les y oblige. Leurs rapports sur la vie et les coutumes en Oman, les questions économiques et commerciales permettent de mesurer leur intérêt pour ce pays et la profonde connaissance qu'ils en ont acquise.

Pour ma part, je suis heureuse que l'initiative de M. Koetschet m'ait permis d'évoquer la valeur et le courage de nos premiers représentants en Oman.

chargèrent de célébrer un petit service religieux, en l'absence de prêtre, service qui fit une excellente impression surtout chez les indigènes fervents croyants) et enfin la foule des indigènes de tous rangs qui tinrent à accompagner à sa dernière demeure celui qui fut pour eux le représentant d'un pays aimé à Mascate (presque toute la population avait tenu à assister aux obsèques, car feu Monsieur le Consul Jeannier, par son amitié, son long séjour à Mascate et enfin sa parfaite connaissance des choses de l'Orient et les moeurs arabes, jouissait personnellement d'une sympathie à laquelle peu d'Européens peuvent atteindre en pays musulman), donnaient à la cérémonie un éclat qu'il eut été impossible de rehausser davantage. Mort à son poste, en soldat, il eut les obsèques qui lui étaient dues, belles dans leur simplicité".

Le dernier consul de France, avant la fermeture du consulat, arriva à Mascate en février 1919, ou plutôt revint. Il s'agit de Charles Lecoutour qui avait déjà assuré la géance à la mort de Blanchon. Son séjour sera de courte durée, la maladie en effet, s'acharnait sur nos derniers consuls. Le 27 novembre, il quittait Mascate pour Bombay sur un navire hôpital. Comme d'habitude, la gérance est assuré par le maître fourrier Yvonnou, qui venait de remplacer Mateudi. C'est à lui que reviendra la charge de fermer le consulat en 1920.

En effet, la première guerre mondiale et les ravages qu'elle avait laissés en Europe, avait éloigné la France de Mascate. L'Angleterre était maintenant une alliée au côté de laquelle on avait signé l'armistice. Les intérêts français en Oman étaient moindres, il ne restait plus que quatre à cinq boutres francisés à Sour.

Le 2 décembre 1920, J. Yvonnou écrivait très laconiquement au Ministre des Affaires Etrangères :

"J'ai l'honneur de faire connaître à Votre Excellence que j'ai remis aujourd'hui le service de ce poste entre les mains de Monsieur R. Vadala, Consul de France à Bombay".

Il faudra attendre 1970 pour qu'une nouvelle génération, non plus de consuls mais d'ambassadeurs, vienne prendre la revèle, mais ceci est une autre histoire.

Que conclure de ces premiers consuls ?

Que ce furent des hommes de valeur, des diplomates compé-

*Chiffre valable selon le temps que le protégé reste au service des Français.

Si l'auxiliaire indigène jusqu'en 1920 restera toujours le même Cheikh, à savoir Abdul Aziz, les seconds-maîtres fourriers de la marine se succédèrent : Après Le Forestier, Tanguy, Guillou, Lequellec (mort à son poste), Constans, Mateudi. Jeannier soutenait son personnel et intervenait très souvent pour leur obtenir des gratifications. En 1917, notre parc à charbon ayant été cédé provisoirement à l'Angleterre pour y entreposer du mazout, il intervint pour que la marine ne retira pas son géant. Il écrit de façon prémonitoire :

" Ce n'est pas seulement au point de vue de l'observation des réglements que le Consulat de Mascate ne saurait se passer d'un auxiliaire français digne de confiance. Le climat de ce pays est tel que l'on n'est jamais certain de ne pas tomber malade d'un moment à l'autre (malaria, paludisme, insolation, coups de chaleur, sans parler des épidémies) et la présence de deux personnes s'aidant et se suppléant au besoin est indispensable à la marche du service. Comme le sait Votre Excellence, c'est grâce au second-maître fourrier Jeanne que la sauvegarde des archives et la gestion du poste furent assurées lors du décès inopiné de Monsieur Blanchon".

En effet, il devait mourir le 24 septembre 1918, affaibli par quelques années consécutives sous ce "terrible climat". Le second-maître Mateudi a fait une description émouvante de l'enterrement de Jeannier :

" En l'absence de tout autre moyen de transport à Mascate, je m'étais procuré huit porteurs que j'avais fait habiller, ainsi qu'il est d'usage, d'une gandoura blanche neuve, Comme le cimetière n'est éloigné du Consulat que de cinq minutes, ils suffirent largement. J'avais aménagé au Consulat, dans la galerie intérieure, une chapelle ardente. Ainsi que je l'ai dit en son temps, ma lettre n 3 - Personnel, j'avais recouvert le cercueil du drapeau national sur lequel j'avais placé le chapeau d'uniforme, l'épée et les décorations du défunt.

Le piquet d'honneur formé par les officiers de terre et de mer anglais, le piquet de cipayes en armes et de marins, le Sultan et sa suite nombreuse (toute sa famille et ses nobles), les différentes autorités anglaises, les employés du Consulat britannique et de ses annexes postes etc., la colonie portugaise (Goanais, catholiques romains, qui se

Maurice Lecoutour en novembre 1908. Celui-ci sera secondé par Le Forestier à partir d'avril 1909 qui remplace Jeanne. C'est lui qui aura à régler la succession de ce Goguyer qui laissait un important stock d'armes.

Le 6 septembre 1909, arrivait le nouveau titulaire du consulat, Albert Jeannier. Celui-ci, né en 1862, avait déjà une expérience dans plusieurs postes dont Zanzibar. Il était consul de deuxième classe. Inutile de dire qu'il était diplômé des langues orientales. Dans un de ses premiers postes à Bagdad, il était noté de la façon suivante : "caractère très froid et très calme, sera un très bon agent dans les postes du Levant et de Barbarie".

Le personnel du poste tel qu'il apparaît dans un rapport de mars 1911 est toujours peu nombreux :

- Un consul de seconde classe, titulaire.
- Un auxiliaire indigène.
- Le chancelier substitué, désigné sur la demande et avec l'agrément du Département, est le second-maître fourrier gardien, comptable du dépôt de charbon français .

Personnel subalterne :

-Un chef cawas.
- Deux cawas, garçon de bureau.
- Quatre cawas bateliers.
- Un jardinier.
- Un nettoyeur.

Le dénombrement de la population, d'après Jeannier était alors :

- Habitants de l'Oman environ	500.000	
- Habitants de Mascate et environs	30.000	
- Habitants de Mascate ville	15.000	
- Habitants des Européens qui ont séjourné plus ou moins longtemps à Mascate en1910	30	
- Habitants des Français	10	
- Habitants des protégés français d'après le traité de 1844 et les convention relatives aux boutres francisés environ		250 *

dépôt de charbon, aussi.

Mais il restait le travail consulaire et administratif. Comme Ottavi, Laronce eut des démêlés avec un français de Mascate, gros négociant d'armes nommé Goguyer qui, semble-t-il, réussit à empoisonner la vie du consulat au delà même de sa mort puisqu'il fallut régler sa succession. Celui-ci refusait, en effet, de se plier à la décision prise à la conférence internationale de Bruxelles qui interdisait la liberté de commerce des armes à Mascate. Enfin, il dut s'opposer à une tentative de détournement par le consul anglais de son drogman auxiliaire, le Cheikh Abdul Aziz (le même qu'à l'époque d'Ottavi, à qui il accorde un congé d'un mois pour surveiller ses intérêts dans le Djebel Akhdar). En outre, il suivait attentivement les questions économiques et commerciales et transmettait régulièrement au Quai d'Orsay, des rapports à ce sujet.

Depuis qu'un dépôt de charbon était installé à Makallah, géré par un maître-fourrier de la marine,le consulat bénéficiait d'un auxiliaire précieux, à défaut d'un drogman auxiliaire de carrière qu'il n'avait jamais pu obtenir, et Laronce, comme ses successeurs, interviendra régulièrement pour obtenir des gratifications, d'abord pour Casta, gardien comptable du dépôt de charbon de 1907, puis pour Jeanne qui lui succède.

En 1907, pour la première fois, dans ses notes annuelles, Laronce manifesta le désir de changer de poste pour des raisons de santé. En 1908, il plaida, juste avant son départ, pour le maintien du consulat à Mascate que Paris voulait rattacher à Calcutta. Laronce comme Ottavi, aura passé sept ans à Mascate mais contrairement à ce dernier, il sera revenu en France entre-temps. Plus pondéré que ce dernier, ses avis seront en général suivis par Paris.

Monsieur Blanchon, vice-consul à Mascate prit la gérance le 5 mai 1908. Son séjour fut de courte durée car il mourut en septembre 1908, assisté dans sa maladie par le Docteur Scott de l'Indian Medical Service, gérant le consulat d'Angleterre. Il semble d'ailleurs que les titulaires du consulat de France aient toujours eu recours au médecin anglais sur place dont ils ont toujours loué le dévouement. Le Sultan assista à ses obsèques.

C'est le gérant du dépôt de charbon, Jeanne qui régla tous les détails et assura la gérance du consulat en attendant l'arrivée de Charles-

d'originalité, n'était un soleil implacable..." . Il remarquait, à cette occasion, que les boutriers désertent de plus en plus la côte orientale d'Afrique pour Bombay dont ils rapportent, entre autres, des cotonnades, du riz, du sucre ...

Cette chaleur, si difficile à supporter pour les Européens, avait "altéré" sa santé ; aussi demanda-t-il dès janvier 1903 à prendre un congé de six mois. N'étant pas depuis deux ans à Mascate, il n'avait pas droit aux remboursements de ses frais (les séjours étaient alors de trois ans). Aussi, chose qui nous paraît incroyable aujourd'hui, il proposa de prendre en partie à sa charge (la moitié par exemple) des frais de voyage de l'agent qui sera désigné pour le remplacer ; étant entendu qu'il supportera ses propres frais. Après un court séjour en France, il est rappelé à Mascate. En effet, Dorville ne s'était pas distingué pendant sa gérance intérimaire au cours de laquelle des protégés français avaient été arrêtés à Mascate.

Cependant, le Gouvernement français avait besoin de Laronce à Paris pour préparer sa défense devant le tribunal de La Haye . Laronce est donc rappelé en mai 1904 et nommé adjoint de Maurice Herbette, en qualité de secrétaire de la délégation française auprès du tribunal arbitral. Beguin Billecocq est chargé de la gérance.

Grâce à l'album de son petit fils, Xavier Beguin Billecocq, illustré par les photos prises à Mascate par Madame Beguin Billecocq, le passage de Jean Beguin Billecocq à Mascate est mieux connu. Celui-ci arriva en Oman en juin 1904 et y restera jusqu'au 1er novembre 1905. Il est le premier consul français qui arriva à Mascate, marié. On connait l'intrépidité de sa femme qui n'hésitera pas à l'accompagner à Sour pour la saison des boutres et reçut plus tard la médaille d'honneur des épidémies, en argent, pour son attitude courageuse, en particulier à Mascate.

Après la sentence de La Haye en 1905 qui donnait en grande partie raison à la Grande-Bretagne, la tension se relâchait en ce qui concerne les boutres. En revanche, le consul devait surveiller le commerce des armes qui battait son plein. En janvier 1905, pour des raisons de santé, il alla passer un mois à Karachi et en octobre 1905, il remettait le consulat à Laronce qui retrouvait son poste, le grade de consul de deuxième classe et un climat politique bien différent. En effet, le querelles franco-anglaises s'étaient apaisées. L'entente cordiale de 1904 avait changé les rapports. L'affaire des boutres était réglée, le

Ernest Roger Laronce, (né en 1869), qui lui succéda, avait été, comme Ottavi élève-drogman, diplômé de Langues orientales. Il était aussi célibataire à son arrivée à Mascate, il ne se mariera que très tard en 1929. Il était également passé par Zanzibar où il était drogman chancelier, lorsqu'il est désigné pour gérer le consulat de Mascate.

Laronce, qui se trouvait en France, aura quelques difficultés pour rejoindre Mascate. En effet, il n'y avait plus de lignes régulières entre Aden et Mascate, aussi écrit-il au Personnel, que si on l'y autorise et surtout si on le rembourse, il compte passer par Bombay, où chaque jeudi, un bateau de la British India effectue un départ pour Karachi, Mascate et les ports du Golfe Persique.

Il s'inquiètait , non sans raison, de la réception que lui ferait Ottavi, qui n'avait pas sollicité ce congé. En effet Ottavi, toujours aussi passionné par sa tâche, était parti sans l'attendre, à Sour, pour "diriger la surveillance des boutres francisés du 15 avril au 15 juin", comme chaque année. Il ne remit donc la gérance à Laronce que le 1er juillet 1901, comptant bien reprendre son poste par la suite.

Laronce, au début devait partager son temps entre Mascate et Zanzibar. En 1902, il demanda à être nommé définitivement à Mascate. Cette même année, le 30 septembre, le vice-consulat est transformé en consulat. En effet, une ordonnance de 1833 interdisait à un représentant vice-consulaire d'exercer le droit de juridiction qui avait été reconnu à la France par la traité de 1844 avec l'Oman. L'érection du vice-consulat en consulat permettait d'organiser légalement un tribunal consulaire, au lieu de dépendre de la Réunion. Cette même année, un incident de pavillon valut à Laronce d'être sévèrement rappelé à l'ordre par Delcassé, le Ministre des Affaires Etrangères. Son cawas avait, en effet, le jour de Noël, remplacé un pavillon endommagé par un pavillon anglais "qu'il avait sous la main". Dans le contexte de rivalité franco-anglaise de l'époque, on imagine facilement l'émoi des autorités françaises. L'incident est vite oublié et Laronce se prépare à recevoir les bâtiments de guerre russes et français qui croisent dans les eaux du Golfe Persique.

Comme son prédécesseur, il se rendit à Sour en avril de la même année avec l'embarcation du consulat, ce qui lui prit trois jours pleins, ayant marché jour et nuit. Il reconnaissait que "ce yachting d'un nouveau genre sur les côtes de l'Oman, ne manque ni d'intérêt ni

constitution solide et surtout dit-il " c'est l'époque où nos boutres arrivent à Mascate, période assez délicate ". L'arrivée des boutres rythmait le travail du consulat et représentait pour eux une période d'intense activité.

En octobre 1898, il refusa encore de rentrer en France :

"Je me sens encore assez de force pour y prolonger mon séjour, afin de continuer les recherches et les études qui me restent à faire en ce qui concerne la partie économique de ma mission et aussi afin de compléter quelques notes que j'ai recueillies sur la géographie, l'histoire et la langue de l'Oman".

Ottavi s'attachait avec autant de passion à régler les problèmes politiques que les questions de protocole et de préséance. Il exigera des bateaux français qui venaient croiser le long des côtes d'Oman, lors de l'arrivée des boutres, d'être salué de onze coups de canon au lieu des sept réglementaires que le décret de 1885 lui accordait, afin de ne pas être en reste avec son collègue anglais.

Il montra la même intransigeance lorsque son drogman indigène Abdul Aziz se vit refuser le droit de transmettre des communications officielles au Sultan dans les mêmes conditions que les drogmans des autres consulats. Le commandant de la division navale de l'Océan Indien qui rapporte l'incident, ne voit d'autre solution que la nomination d'un drogman de carrière.

Le travail de vice-consulat était, en effet lourd pour un homme seul, sans adjoint, dans des conditions climatiques difficiles.

En 1901, le Ministère des Affaires Etrangères, à la demande du Foreign Office, lassé par son intransigeance, rappelle Ottavi, sous prétexte de s'entretenir avec lui de vive voix des affaires du Golfe Persique. L'affaire des boutres francisés était rentrée dans une phase critique et allait être portée devant le tribunal de la Haye. Le Département lui accorda un congé de quelques mois et lui annonca l'arrivée de Laronce, son successeur.

Ottavi avait donc résidé sans interruption près de sept ans à Mascate. Intelligent, intransigeant et obstiné, il avait créé le consulat, y avait déployé beaucoup de zèle et donné du poids à la présence française.

à la mission avec un zèle qui seul lui permet de conserver une place importante à côté de son collègue anglais, entretenant d'ailleurs, est-il besoin de le dire, avec celui-ci les meilleurs rapports personnels"...

Son mérite était d'autant plus grand que sa mission avait mal commencé .

Malgré un cadeau de bienvenue à son arrivée, il avait été mal accueilli ou plutôt pas accueilli par le Sultan qui se plaignait - non sans raison reconnaîtra le Quai d'Orsay - de ne pas avoir été prévenu ; lui reprochait de n'être pas arrivé sur un bateau de guerre comme les anglais, et de ne pas lui avoir apporté une lettre personnelle du gouvernement français. Il lui faudra attendre trois semaines pour être salué par des coups de canon qui en quelque sorte l'officialisaientt .

Cependant après trois ans sans interruption à Mascate, sa santé, déjà ébranlée par son séjour à Zanzibar, se ressentait de cette vie active, dans un climat difficile à supporter pour des Européens, à une époque où l'on ne connaissait ni réfrigérateur, ni air climatisé.

Il écrivit alors une lettre pathétique à notre consul à Bombay avec qui il correspondait régulièrement par le bateau des Messageries Maritimes. L'écriture même de la lettre, que le consul de Bombay s'empressa de transmettre à Paris pour intervenir en sa faveur, montre l'état d'épuisement d'Ottavi. Certains passages valent d'être cités car ils rendent bien compte de l'activité du consul :

" Je suis épuisé et dans un état qui pourrait bien me jouer un mauvais tour. Le Consul d'Angleterre a quitté il y a une quinzaine de jours :excitation cérébrale extraordinaire, on craignait pour sa raison . Moi, j'ai la tête solide mais je crains bien que ma constitution déjà atteinte fortement à Zanzibar ne reçoive le coup de grâce à Mascate. Je voudrais demander un congé mais j'en suis empêché par des raisons de service, j'ai notamment des arabes en prison qui attendent leur jugement. La cour de la Réunion ne se presse pas et si le jugement arrive pendant mon absence qui le notifiera aux intéressés ? Il n'y a personne ici pour me remplacer et j'ai certaines raisons pour ne pas demander encore mon changement ... Une compagnie d'assurances sur la vie ne donnerait pas lourd aujourd'hui de votre serviteur ".

Mais bien que le Département se soit laisser attendrir, Ottavi refusa de quitter son poste, disant que la grosse chaleur était passée, sa

- l'acte de la conférence de Bruxelles sur la traite.

Il devait assurer seul la surveillance des boutres battant pavillon français qui font l'intercourse entre Mascate, Zanzibar, les Comores et Madagascar.

Son attitude vis-à-vis du Sultan et des représentants anglais sera faite, "surtout au commencement, toute de réserve et de tact". Ses instructions ajoutent : "vous êtes le gardien-mais le gardien réservé et discret - de nos droits dans l'Oman, vous êtes l'agent -mais l'agent circonspect et prudent- de notre influence en Arabie et dans le Golfe Persique".

Nanti de ces recommandations, il s'embarqua à Marseille sur un bateau des Messageries Maritimes.

Le voyage de France jusqu'à Mascate était long, de quatre à six semaines . Après un arrêt au Caire pour "éviter les brusques changements de température", il débarqua à Mascate le 8 novembre 1894.

La première difficulté, à son arrivée, fut de trouver un logement. Il commençait à désespérer lorsque deux ans plus tard, le Sultan Faysal bin Turki, dont il avait su gagner la confiance, lui offrit une des quatre ou cinq plus belles maisons de Mascate, qui est aujourd'hui Bait Fransa. Ce qui le mettait sur un pied d'égalité avec les Anglais qui étaient très bien installés.

Sans attendre, Ottavi entreprit avec beaucoup d'intelligence, sa tâche qui était, on l'a vu d'après ses instructions, beaucoup plus politique que consulaire :

En dehors de la protection des boutres francisés, il allait avoir à régler une affaire délicate : l'histoire du dépôt de charbon de l'anse de Bandar-Jissah qui faillit tourner au drame. Ottavi sera à la hauteur de sa tâche comme en témoigne le commandant de la "Surprise", une canonnière française qui fit escale à Mascate en mars 1897 .

" Notre influence actuelle à Mascate ne saurait être attribuée qu'à deux causes ; la première que j'ai constatée moi-même, c'est la situation exceptionnelle qu'a acquise notre vice-consul auprès du Sultan, dont il possède visiblement la confiance et avec lequel il s'entretient constamment seul à seul. Il est fort actif et bien renseigné et se donne

Au début du XIXème siècle, avec le retour de la France dans l'Océan Indien, on reparla de la nomination d'un Consul. Après la signature du traité de commerce et d'amitié entre les deux pays en 1844, un consul de France, Monsieur Broquant fut nommé à Zanzibar où le Sultan s'était installé. Lorsqu'un des fils du Sultan Said Bin Sultan, s'établit à Mascate, laissant son frère à Zanzibar, il fut de nouveau question de l'accréditation, auprès de lui, d'un consul français.

Il faudra encore attendre quelques années, jusqu'en 1894, pour qu'enfin, un représentant français arrive à Mascate. Ce sera Paul Ottavi.

Qui sont donc ces consuls qui, de 1894 à 1920 soit un quart de siècle, vont représenter la France auprès du Sultanat d'Oman ?

Ce sont tous des orientalistes, sortant de l'Ecole des langues orientales, parlant l'arabe, le turc, le persan et le plus souvent une langue occidentale, en général l'anglais. Ils sont relativement jeunes (environ 30 ans) . Ils arrivent à Mascate, ayant fait leurs armes dans différents consulats au Proche Orient, ou dans l'Océan Indien et poursuivront par la suite une très honorable carrière.

Le premier, Paul Ottavi, est né en Corse en 1861 dans une famille d'instituteur, outre l'Ecole des langues orientales, il avait fait l'école des Hautes études. Il avait commencé sa carrière en 1887 à Beyrouth, puis Alep en 1889, Zanzibar en 1890, Mogador en 1892 avant d'arriver à Mascate en 1894. Il terminera sa carrière comme consul général à Damas, où il est nommé en 1911.

Avant de partir pour Mascate (il n'était encore que drogman), il est nommé vice-consul. Dans sa lettre de nomination, la Direction du Personnel lui fait remarquer "votre séjour antérieur à Zanzibar vous désignait plus particulièrement pour occuper ce poste que vous aurez à organiser".

Les instructions prises à Paris avant son départ étaient claires. Son action devait se fonder sur :

- le traité d'amitié et de commerce de 1844,
- la convention de 1862 entre la France et l'Angleterre qui garantit l'indépendance de l'Oman et de Zanzibar,

LES PREMIERS CONSULS DE FRANCE A MASCATE

Monique BERGER DE NOMAZY

Aujourd'hui où nous célébrons le centenaire de l'arrivée à Mascate du premier consul de France, Paul Ottavi, je voudrais vous parler de la vie de ces premiers consuls telle qu'on la découvre à travers leurs dossiers personnels du Quai d'Orsay.

Mais, auparavant une question :

Pourquoi avoir attendu la fin du XIXème siècle pour avoir un représentant à Mascate alors que la France entretenait des relations confiantes avec le Sultanat depuis le XVIIème siècle, malgré quelques actions intempestives de corsaires français ?

L'idée était pourtant ancienne. Déjà au XVIIIème siècle, le Gouverneur des Mascareignes, pour qui ces relations étaient importantes, demandait avec insistance l'établissement d'un consulat :

" Soit pour la relâche des bâtiments du Roy qui sont très fréquents dans ce parage, soit pour l'agrandissement du commerce qu'on a déjà entamé de l'Isle de France, soit surtout pour une correspondance très suivie qu'on peut établir de nos colonies de l'Inde en France par ce pays".

A la veille de la Révolution, on était sur le point d'aboutir. Le Sultan proposait même une maison au futur consul. La Révolution allait tout remettre en cause, jusqu'à ce que les actes de piraterie des corsaires français au large de l'Oman, obligent la Comité de Salut Public à réagir. Celui-ci dans l'espoir d'arranger les choses, nomma le citoyen Beauchamp en 1795, astronome distingué. On sait que Beauchamp, qui est donc le premier représentant nommé par la France, ne parviendra jamais à Mascate, ayant appris que les Anglais voulaient l'emprisonner à son arrivée.

Bonaparte fera une nouvelle tentative en 1803. Il désigna Cavaignac, qui arrivé devant Mascate le 30 octobre, ne put débarquer, le Sultan lui ayant fait savoir qu'il voyait plus souvent les bateaux anglais que français.

Ces deux incidents ont eu lieu alors que le Consul français Paul Ottavi était en poste à Mascate.
Je n'entrerai pas dans le détail des activités de ce Consul puisque les autres conférenciers le feront avec beaucoup de soin, étant donné que notre séminaire s'inscrit dans le cadre de la célébration du centenaire des relations entre l'Oman et la France dont M. Ottavi fut la première force motrice. C'est lui qui désigna à Sur un représentant pour le contrôle des autorisations d'arborer le drapeau français sur les bâtiments. Il lui avait même été donné la maison de Sayyid Faïsal pour en faire le Consulat et une résidence pour sa famille et lui même. Cette maison fut appelée beit-fransa ; elle est aujourd'hui le musée des relations franco-omanaises.

Sayyid Faisal mourut en 1913. La première guerre mondiale éclata en 1914 et les relations commerciales avec la France diminuèrent. Celle-ci fut amenée à fermer son consulat en 1920, en accordant à son consulat de Bombay la charge des quelques intérêts qui lui restaient au Sultanat.

A la suite de la première guerre mondiale, l'activité et la prospérité qui caractérisaient jusque là les relations de l' Oman avec le monde ont regressé. L' Oman s'est refermé sur lui même, ce qui entraina la misère du peuple jusqu'à ce que Dieu ait choisi pour le pays un dirigeant pieux et courageux, Sa Majesté le Sultan Qaboos Bin Saïd qui a réveillé une renaissance courageuse qui sauva le pays et les citoyens ; ce fut alors la renaissance du 23 Juillet 1970.

Je ne voudrais pas prolonger mon propos en relatant le progrès et le développement qu'ont connues les relations franco-omanaise depuis la renaissance de 1970. Je laisserai ceci à d'autres orateurs.

présence à Port Louis, capitale de l'île Maurice, de commerçants omanais qui achetaient aux Français les biens et les navires britanniques capturés par eux et les envoyaient à Mascate. Si bien que l'agent de la Compagnie française des Indes françaises orientales estimait que la plupart de grands bâtiments de la flotte omanaise étaient en effet des bâtiments britanniques capturés par des pirates français et vendus à l' Oman. Ce fait fut confirmé par le médecin privé du Sultan Saïd.

Protection française accordée aux bâtiments omanais.

Les bâtiments de commerce omanais étaient souvent interceptés par des bâtiments britanniques et soumis à leur contrôle sous prétexte que des esclaves étaient à bord. On sait que la Grande-Bretagne avait interdit le commerce des esclaves. Et pour mettre fin à ces atermoiements, les commerçants omanais avaient demandé à Sayyid Faïsal Bin Turki de les protéger contre les Anglais. Le Consul français a proposé la protection de la France à ces bâtiments qui devaient arborer le drapeau français. Ceci fut accepté par le Sultan.

Bien évidement ce geste irrita plus encore les autorités britanniques, le Consul britannique protesta auprès des autorités omanaises en 1899, de même l'Ambassade britannique à Paris protesta auprès du Ministère français des affaires étrangères. Ce fut un dilemne pour Sayyid Faïsal Bin Turki qui dû se résigner à la demande britannique et empêcher les bâtiments d'arborer le drapeau français.

L'incident de Bandar Jissa, à quelques kilomètres du Sud de Mascate eut lieu, Le Sultan Faïsal ayant autorisé les Français à emmagasiner le charbon pour l'approvisionnement de leurs navires, le Consul britannique, furieux, demanda au Sultan de résilier ce contrat avec la France. Sayyid Faisal lui rappela l'accord conclu entre la France et la Grande-Bretagne en 1867 qui reconnaissait l'indépendance de l'Oman et la non-intervention dans ses affaires. le Consul britannique incita son Gouvernement à envoyer un bâtiment de guerre et deux frégates à Mascate. A l'arrivée de ceux-ci au port de Mascate, le Consul de-manda au Sultan de monter à bord de l'aviso "Eclipse" afin de signer un accord préalable préparé par les Anglais, le menaçant de bombarder le Palais Al Alam s'il refusait. Les bateaux pointèrent leurs canons vers le Palais et les Forts Jalali et Mirani. Sayyed Faïsal ne put donc qu'accepter de signer ce contrat en octroyant aux Français un terrain à Makla à la place de Bandar Jissa.

Malheureusement pour lui la guerre reprit entre les deux pays. Arrivé à Mascate, il ne fut pas accepté par l'Imam Sultan et retourna bredouille, déçu et amer. L'année suivante, la France insista pour envoyer un nouvel émissaire à l' Imam afin de le convaincre d'ouvrir un poste. Cette demande fit l'objet d'un refus de crainte de susciter une réaction du gouverneur britannique à Bombay. Le Sultan omanais avait été conscient de la suprématie militaire de la Grande Bretagne qui avait réussi à anéantir la flotte française à Abou Kir, et craignait que la Grande-Bretagne ne ferme les ports indiens au commerce omanais trés florissant et n'empêche les bâtiments indiens se rendant à Bassora, Bouchir et Bahrein de faire escale à Mascate. Le refus de la demande française fut accueilli avec satisfaction par le Pacha turc à Bagdad qui adressa au Sultan d' Oman le message d'amitié suivant :

"je viens d'apprendre qu'il vous a été demandé par les Français de désigner un Consul résidant à Mascate. Votre Excellence lui a présenté des excuses et l'a renvoyé bredouille chez lui ; ce geste sage de votre Excellence rencontre notre entière satisfaction et montre la grande autorité dont vous avez fait preuve en renvoyant un émissaire français tout en refusant sa demande. Nous ne doutons pas que cette décision constitue un don de Dieu pour vous protéger".

Le grand commerçant et politicien Saïd Bin Sultan Bin Ahmed Al Busaidi, nommé par les Européens Saïd le Grand, accèda au pouvoir.

En Juillet 1806, Sayyid Saïd informa le Gouverneur de Maurice de son accession au poste de Gouverneur tout en lui exprimant les sentiments d'amitié qu'il portait à l'Etat français. Il exprima par ailleurs son mécontentement de la prise par les Anglais du bâtiment français "La Vigilante" et lui promis de le récupérer. Sayyid Saïd y réussit en effet et le rendit au gouvernement français en Novembre 1807. le Sultan avait en juin de la même année signé un accord avec la France, d'une part organisant les relations entre les deux pays, et d'autre part réglant le traitement des bateaux appartenant aux citoyens des deux pays.

Quant à la désignation d'un représentant ou d'un Consul français à Mascate, elle n' eut lieu qu'en 1839 avec la nomination par Paris d'un agent consulaire, le commerçant omanais Saïd Bin Khalfan. La France désigna en même temps un Consul à Zanzibar. Les Anglais quant à eux continuèrent à mettre le Sultan d' Oman en garde contre sa coopération avec la France. Ils étaient inquiets entre autre de la

instructions qui lui furent données étaient d'abord de contrôler les mouvements des Anglais dans le Golfe et en Inde, et ensuite de suivre les évènements internes de l'Oman et enfin d'étudier les routes que pouvaient suivre les forces françaises si elles décidaient d'envahir l'Orient. M. Beauchamp ne parvint pas à Mascate pour des raisons qui n'ont pas lieu d'être évoquées ici.

La Grande-Bretagne déployait tous ses efforts pour empêcher l'ouverture d'un Consulat français en Oman. Le Gouverneur britannique de Bombay multipliait ses lettres à l' Imam Sultan et à son Walli de Mascate dans ce sens. Il demanda à l' Imam de fermer les ports omanais aux vaisseaux français et hollandais, moyennant une compensation des dommages éventuels. L'envoyé britannique, M. Mehdi Ali Khan, sollicita de l' Imam l'autorisation d'ouvrir un comptoir de la compagnie britannique des Indes orientales à Mascate, arborant le drapeau britannique. L' Imam accepta l'établissement du comptoir tout en refusant que le drapeau fut hissé afin de prévenir une telle requête de la part des Français et des Hollandais.

En dépit de la pression anglaise, l' Imam continua à maintenir des relations amicales avec la France. Si bien que Bonaparte lui adressa, lors de sa conquête de l'Egypte, le message suivant :"Je vous écris cette lettre pour vous informer d'un évènement que vous connaissez peut-être déjà, l'arrivée de l'armée française en Egypte. Etant donné que vous avez toujours été un ami pour nous, je vous assure de ma volonté de protéger tous les vaisseaux omanais qui arriveront à Suez".
(Prière de bien vouloir transmettre dans les meilleurs délais le message suivant au Prince Tippu, ami du Gouverneur de Maysore en Inde...).
(Poste de commandement, Le Caire, 25 Janvier 1799, Bonaparte).

Mais un navire britannique intercepta le bateau porteur de ce message et l'empêcha de regagner Mascate.

Dans son message au Prince Tippu, Bonaparte lui proposait l'aide de la France dans son combat pour chasser les Britanniques de l'Inde.

Nomination de M. Cavaignac.

En 1802, un traité de paix fut signé entre la Grande Bretagne et la France. Cette dernière désigna M. Cavaignac consul et commissaire général auprès du Sultanat. Il s'y rendit à bord d'un navire de guerre.

capture. Ce geste fut considéré par les Français comme le summum de la diplomatie et ils firent don à l'Imam d'un autre bateau mais attendirent cependant neuf ans pour le faire. En rendant aux Français "la Philippine", l'Imam avait pour but de préserver les relations commerciales existant entre son pays et l'île Maurice.

Vers la fin du XVIIème siècle, le commerce maritime des ports de Mascate est devenu tellement intense qu'il a affecté celui des ports iraniens. L'empereur iranien à Ispahan s'est emporté et a demandé à Louis XIV d'envahir Mascate et de s'emparer des forts Al Jalali et Al Mirani ; le Roi ainsi que la compagnie française des Indes orientales refusèrent cette demande. Le commerce entre l'Oman et l'Ile Maurice continua à être florissant ce qui mécontenta la Grande-Bretagne.

C'était l'époque de la guerre d'indépendance entre la Grande-Bretagne et les Etats-Unis. La France apporta son appui aux Américains ce qui accrut le mécontentement anglais vis-à-vis de l' Oman. Grâce à sa sagesse politique qui consista à ne pas afficher une coopération trop poussée avec la France, l'Imam Sultan a réussi à éviter toute action de représailles. Les Français qui continuèrent à attaquer les vaisseaux britanniques dans les eaux territoriales omanaises gênaient la volonté de neutralité de l'Imam. Leurs attaques se multiplièrent au cours des dernières années du XVIIIème siècle. Ce qui amena le Walli de Mascate à tirer parfois sur les navires français contrevenants pour les chasser de ses eaux et à protester auprès du gouvernement français pour le non-respect du drapeau omanais hissé sur les navires britanniques stationnés dans le port de Mascate.

Le Consulat de France à Mascate.

Après la compensation par la France de la perte du navire "Al Salehi", l' Imam Sultan Bin Ahmed resserra ses liens avec la France au moment où se faisait jour à Paris l'idée d'établir des relations consulaires avec l'Oman pour réaliser deux buts principaux : d'une part contrôler les activités britanniques dans le Golfe et en Inde, d'autre part faire en sorte que l'Oman devienne une source d'approvisionnement de l'île Maurice dans le cas d'une nouvelle guerre avec la Grande-Bretagne. Le déclenchement de la révolution française en 1789 empêcha la réalisation de ce projet. L'importance du rôle de l'Oman et de ses ports a amené la France à réactiver ce projet. En 1795, M. Charles Beauchamp fut nommé Consul à Mascate. M. Beauchamp était avocat de profession mais en même temps scientifique et voyageur célèbre. Les

LES LIENS ENTRE L'OMAN ET LA FRANCE DEPUIS LE XVIIème SIECLE

S.E. Malallah Bin Ali HABIB

Les historiens sont unanimes sur le fait que le Sultanat est le premier Etat dans le Golfe à s'être ouvert au monde et c'est celui qui a eu le plus de contacts avec les autres pays, commençant par la Chine, passant par l'Asie et se terminant par l'Afrique. Ce fut aussi le 1er Etat du Golfe à établir des relations commerciales avec l'Europe et les Etats-Unis. Quant à ses relations avec la France, elles ont commencé dès la 2ème moitié du XVIIème siècle. N'oublions pas la position stratégique du Sultanat, au carrefour des routes entre l'Extrême Orient, le Moyen Orient et le continent africain. Ses ports, naturels et sûrs, ont attiré vers le Sultanat l'intérêt des puissances européennes concurrentes dans les eaux du Golfe. L'importance du Sultanat dans la région s'est accrue après qu'il ait réussi à vaincre les Portugais en 1650 et à mettre la main sur leurs colonies en Afrique de l'Est.

Alors que les objectifs de la Grande-Bretagne dans la région étaient commerciaux et politiques, afin de préserver la route maritime menant à ses colonies en Inde, les aspirations de la France et de la Hollande n'étaient que commerciales. Les Français attaquaient pourtant les navires britanniques dans le Golfe afin d'en affaiblir la circulation. L'Oman est entré dans le cercle d'intérêt français en 1667 quand l'envoyé français en Iran a conseillé à son gouvernement de s'emparer de Mascate avec l'aide du gouvernement iranien. Paris n'a pas suivi ce conseil en dépit des avantages cités par son envoyé. Les bâtiments français ont cependant continué à attaquer les navires britanniques dans les eaux territoriales omanaises sans respect ni pour la neutralité du Sultanat ni pour ses eaux territoriales ; ce qui a amené le walli de Mascate à tirer sur les bateaux contrevenants pour les faire sortir du port de Mascate. A l'époque, les bâtiments français venaient de l'île Maurice occupée en 1715 par la France et appelée île de France. Toutefois l'Oman entretenait d'importantes relations commerciales avec cette île.

En 1781,les Français ayant capturé la frégate omanaise "Al Salehi", les Omanais répondirent en faisant de même avec le bâtiment français "la Philippine". L'Imam Sultan bin Ahmed Al Busaidi rendit celui-ci à ses propriétaires avec une lettre de vive protestation contre cette

en avril 1900 au charme de Mascate et d'Oman. Pouvait-il en être autrement, puisque Loti fut assez envouté par l'Orient et l'Islam pour faire construire dans sa maison de famille de Rochefort, une pièce au décor islamique inspiré d'une mosquée. Cet exotisme vertigineux sur les bords de la Charente est bien aux dimensions d'un être dont un récent colloque littéraire a révélé le caractère intemporel. Parmi les témoignages discrets de l'amitié et des relations multiséculaires entre la la France et l'Oman, l'ombre de Pierre Loti aussi présente que celles des consuls de France, est peut- être le plus précieux trésor de Beit Fransa.

séminaire et ma présence ici. En effet, alors que le Capitaine de Vaisseau Laplace effectuait le 28 février 1838 les visites protocolaires d'usage et visitait les environs de Mascate, un jeune officier brillant et curieux de tout se précipitait vers les bateaux présents dans le port. L'Enseigne de Vaisseau François Pâris accomplissait à 32 ans son troisième voyage autour du monde. Il avait naguère embarqué sur "l'Astrolabe" de Dumont d'Urville puis sur la "Favorite" commandée alors par Laplace, et qui viendrait plus tard rendre visite à Mascate sous les ordres du Capitaine de Vaisseau Page en 1841-1842. Grâce à quelques jours d'un travail acharné, Pâris recueillit, à Mascate des informations techniques très précises sur 5 navires Omanais. Dessins et mensurations lui permettraient de faire construire plus tard à Paris les maquettes des Badans côtiers, des Danghis et des Baghalas de haute mer qu'il avait admirés en Oman. Passionné par toutes les techniques navales dans tous les pays, Pâris était devenu aussi l'un des rares spécialistes des nouvelles machines à vapeur. Quelques semaines après son passage à Mascate, alors qu'il visitait pour cette raison une usine métallurgique à Pondichery, son bras gauche fut écrasé par une machine. Le Musée de la Marine est fier d'avoir été dirigé pendant 22 ans, à partir de 1871, par le Vice-Amiral Pâris, précurseur de l'ethnologie maritime moderne parce qu'il avait perçu le premier la fragilité des navires et l'urgence de recueillir, avant qu'elles ne disparaissent, les preuves des techniques, des savoirs et des traditions. Nous lui devons plusieurs ouvrages de référence mondiale sur les navires extra européens, plus de 400 modèles de navires et plusieurs centaines de dessins et de plans.

Bien d'autres navires, d'autres marins, d'autres témoins français fameux ou anonymes visitèrent Mascate. Victor Fontanier, naturaliste et diplomate voyageant à bord de" l'Aube" avait annoncé en 1837 au fils du Sultan, alors à Zanzibar la prochaine visite de "l'Artémise" . Arrivé du Golfe à Sohar en mars 1838, Rémy Aucher-Eloy, botaniste, commença à herboriser en Oman peu après l'appareillage de "l'Artémise" . Plus tard, au milieu du siècle, le comte de Gobineau, diplomate aussi et écrivain, s'interrogea sur l'origine des Omanais, ébloui à son tour par Mascate, comme Denis de Rivoyre dans les dernières années du XIXème siècle.

Un dernier visiteur marin nous est particulièrement cher. Officier de Marine, correspondant de presse occasionnel à l'époque où se métier n'existait pas encore, écrivain célèbre devenu Académicien, le Capitaine de Frégate Julien Viaud, Pierre Loti en littérature, succomba

A l'ouvert du détroit d'Ormuz, proche du détroit de Bab el Mandeb, au coeur de la tradition de la science, de l'activité nautiques de l'océan Indien, Oman était un point de passage obligé des voies fluviaux-maritimes descendant de la Méditerranée vers les Indes puis l'Insulinde et l'Extrême-Orient. Cela explique pourquoi la plupart des grands voyageurs hasardés en Orient avant l'ouverture de la route du Cap séjournèrent à Sohar, à Mascate ou à Salalah. Tous furent profondément frappés par l'écrasante majesté d'Oman, entre désert, montagne et mer. Tous s'efforcèrent de décrire ce littoral surnaturel où un continent minéral figé dans une immobilité éternelle plonge d'un coup dans l'océan. Là s'arrête l'espace des hommes de la terre et commence le monde ésotérique des marins, des gens de mer. Tous ont témoigné du caractère envoûtant de cette frontière magique soulignée par les ombres violentes projetées par un soleil plus présent que nulle part ailleurs.

Les premiers français qui firent escale à Mascate, ou du moins qui laissèrent un témoignage historique, furent un missionaire, le Père Philippe de La Très Sainte Trinité en route pour Goa, puis François de la Boullaye, dilettante, voyageant pour son plaisir . Leurs journaux manquent singulièrement de poésie, malgré la forte impression que leur fit le site de Mascate. lls allaient être heureusement suivis par d'autres voyageurs capables d'exprimer leur enthousiasme avec le talent de leurs lointains précurseurs Italiens, de Montecorvino ou de Marco Polo, par des marins et des intellectuels.

Dans la tradition humaniste de curiosité encyclopédique, d'enquête sur la pluralité des cultures, sur la géographie et la science du monde, les marins furent longtemps des observateurs privilégiés, puisque les voyages lointains étaient exceptionnels et que les interminables pistes terrestres étaient des chemins d'aventures hasardeux et pénibles. Envoyés spéciaux d'une société européenne qui prenait connaissance avec gravité d'exotismes qui la fascinaient, les officiers de vaisseaux furent des témoins précieux. Les marins français partagèrent d'ailleurs presque exclusivement avec ceux d'Angleterre le privilège d'explorer l'océan Pacifique.

Les frégates la "Favorite" et "l'Artémise" accomplirent ainsi plusieurs voyages de circumnavigation dans la décennie 1830-1840. L'une et l'autre firent escale à Mascate. "L'Artémise" mérite notre attention aujourd'hui, car son escale a un rapport direct avec notre

navires stationnaires de la Compagnie avaient besoin de se rendre en Oman. Suivant une pratique courante dans toutes les compagnies européennes, les bases de Goa, de Batavia, de Madras ou de Bombay servaient de relais rassemblant les cargaisons des navires en charge pour l'Europe et diffusant ainsi inversement les marchandises destinées à leur zone d'intérêt économique dans l'océan Indien. Le vicomte de Pagés, homme de mer, aventurier au sens noble du terme, érudit, membre de plusieurs Académies, soulignait d'ailleurs dans la seconde moitié du XVIIIème siècle en escale à Mascate, la tranquillité - le mot est de lui - d'Oman à l'égard des appétits féroces qui se disputaient alors l'océan Indien.

Plus tard, malgré ses victoires brillantes sur l'Angleterre aux côtés des insurgeants qui fondaient les jeunes Etats-Unis d'Amérique, la marine française fut désorganisée par les dommages causés par la Révolution à la cohésion et à l'entraînement des escadres, puis par les malentendus stratégiques de Napoléon . Arme délicate et complexe, elle fut poussée à des désastres qui la mirent, au début du XIXème siècle, hors d'état de disputer à l'Angleterre la maîtrise de l'océan Indien.

Oman resta alors éloignée par la force des choses des lignes du commerce français parce qu'il était d'une part en dehors des routes directes reliant le Cap à ses comptoirs, et d'autre part parce que la France n'entendait pas contester l'hégémonie ostensible de l'Angleterre sur une région stratégique, clé de ce qui deviendrait le puissant empire britannique des Indes.

****

S'écartant des routes transocéaniques de la géostratégie, un chemin discret mais direct dessine du Nord au Sud un axe culturel très riche. Vers l'Est régnaient, à la sortie du Moyen-Age européen, des contrées fabuleuses que de rares voyageurs décrivaient avec une emphase excessive mais attendue et appréciée. Elles étaient remplies de merveilles que l'on imaginait d'autant plus confusément qu'elles se situaient au-delà des investigations antiques d'Alexandre le Grand et de Nearque, le maitre de sa flotte. Dans un univers lointain où rien ne pouvait être ordinaire, Sindbad de la mer avait parfaitement sa place auprès du légendaire Prêtre Jean, le souverain chrétien que cherchait encore Vasco de Gama.

Les marins portugais mirent 83 ans-quatre générations-pour contourner l'Afrique dont ils avaient sous-estimé les dimensions. Cette donnée impressionnante exprime bien la difficulté incroyable aujourd'hui, d'une entreprise dont les paramètres techniques, financiers, scientifiques furent d'abord moins déterminants que sa dimension psychologique. Plus tard, lorsque fut ouverte la première ligne maritime régulière entre Lisbonne et Goa, chaque rotation des navires de la "Carreira da India" durait presque deux ans, souvent trois, parfois plus. La rivalité entre Portugais et Arabes d'abord, entre Européens ensuite, pour la maîtrise et le contrôle de l'antique route maritime de l'encens, des épices et de la soie, fut impérieusement structurée par cette implacable arithmétique de voyages au long cours que leur durée rendait mortels. Fièvres, dysenterie, mais surtout scorbut étaient des fatalités réservées aux navigateurs venus d'Europe, car ils étaient seuls condamnés à d'aussi longs transits sans escales de rafraîchissement. Il arrivait, au XVIème siècle, qu'une grosse nef portugaise arrivât à Goa avec quelque 200 survivants sur les mille qui avaient quitté Lisbonne huit mois plus tôt.

La modestie des relations maritimes régulières entre la France et l'Oman découle simplement à la fois de la géographie de l'océan Indien , d'une cinématique économique et sanitaire qui engageait à limiter la durée des voyages, de la violence des conflits d'intérêts entre les nations occidentales, et des mauvais hasards de l'histoire politique de l'Europe . Dans la seconde moitié du XVIIIème siècle, les navires de la Compagnie française des Indes, épuisés par leur interminable cheminement à travers l'Atlantique à la recherche des vents portants, coupaient au plus court, franchi le Cap, vers leur destination . Ils faisaient route directement vers les Mascareignes et vers les établissements de l'Inde, ou vers les détroits de la Sonde ou de Malacca s'ils se dirigeaient vers la mer de Chine. Les Portugais s'étaient lancés dans les premières années du XVIème siècle à la conquête immédiate de l'Arabie, car là se trouvait alors la clé du monopole immémorial du commerce avec l'Orient. Plus tard, dans un océan désormais ouvert au commerce occidental, la simple pratique du négoce en direction des Indes et de la Chine n'exigeait plus de s'inquiéter des eaux arabes, même après que les Omanais eussent recouvré leur pleine souveraineté. Le chevalier François Martin, futur gouverneur général des Indes et fondateur de Pondichery, débarqua en 1669 à Mascate de la "Marie", navire de la Compagnie des Indes, une dizaine d'années après la victoire omanaise sur l'envahisseur portugais. Cette visite avait un caractère exceptionnel. En effet, seuls les petits

Canaries, la limite antique de sa navigation littorale, l'entrée dans "la mer des ténèbres". Sans doute la religion chrétienne a t-elle une part active dans ce retard de la culture européenne à maîtriser la haute mer, à ne plus craindre la navigation au grand large. Inquiète des profits, méfiante à l'égard de l'argent, se contentant d'une géographie spirituelle introvertie mais cohérente avec les dogmes de la Chrétienté, hostile aux curiosités intempestives et aux questions sur l'univers, en retrait sur les intuitions grecques, l'Eglise freina inconsciemment l'expansion des peuples méditerranéens d'Europe, avant de l'accompagner de toutes ses forces quand elle s'affirma comme une révolution culturelle.

Le Portugal ouvrit la haute mer aux nations chrétiennes au milieu du XVème siècle. Les Grandes Découvertes, comme on a nommé cette expansion de l'Occident dans le monde inconnu de lui jusqu'alors, ont curieusement coïncidé avec la renaissance culturelle de l'Europe, sans pourtant en être une conséquence. Les preuves abondent, qui démontrent que découvreurs et humanistes se sont totalement ignorés. Le Portugal offrit aux nations d'Europe la science qu'il avait inventée pour parcourir l'océan. Il avait redécouvert sans aucune influence de la culture arabe, mais suivant une même logique née de l'observation de la mer et du ciel, les intuitions que les mu'allim, les pilotes omanais avaient déjà développées sept siècles plus tôt. Cet élan précuseur donne à Oman une place exceptionnelle dans l'histoire des relations maritimes universelles.

C'est à Mélinde-Malindi, au mois d'avril 1498, que Vasco de Gama eut la révélation de la science nautique arabe.

Si l'affirmation controversée que le pilote de Vasco de Gama était le grand Ahmed bin Majid lui-même ne repose sur aucune preuve historique de l'époque, il est certain en tout cas que le mu'allim qui ouvrit l'océan Indien aux Portugais était l'un des fameux pilotes Omanais d'une compétence parfaite, instruits d'après les préceptes du plus grand des théoriciens de la navigation, Ahmed bin Majid Ass'ady, le Lion.

C'est en ce mois d'avril 1498 que furent d'un coup mises en lumière la méconnaissance mutuelle des cultures maritimes arabes et chrétiennes, et les étonnantes convergences intellectuelles entre des maîtres de la navigation qui s'ignoraient totalement.

L'ESPACE CULTUREL ET GEOSTRATEGIQUE DES RELATIONS MARITIMES FRANCO-OMANAISES

François BELLEC

La France entretient depuis le XVIIème siècle avec l'Oman des relations subtiles dans lesquelles entrent manifestement plus d'affection intellectuelle et d'affinité culturelle que de vulgaire souci matériel. C'est dans le même esprit d'ailleurs que, depuis la même époque, la France profondément terrienne a toujours porté à la mer un intérêt culturel et sentimental, observant comme un exotisme lointain la réalité et la force de ses engagements outre-mer. Sans doute le musée de Beit Fransa est-il symbolique aujourd'hui de la pérennité de cette connivence culturelle diffuse et continue, née peut-être, il y a trois siècles, du refus de Louis XIV de soutenir les prétentions persanes à réduire l'activité omanaise dans les parages du détroit d'Ormuz. Ponctuée par les jalons diplomatiques des ambassades et des traités, l'histoire des relations maritimes entre la France et l'Oman est inscrite en filigrane dans le grand livre de l'expansion de l'Occident après son accession à la haute mer. Elle résulte, par un simple déterminisme, de la superposition des chroniques qui ont enregistré les progrès respectifs de l'aventure nautique et commerçante des peuples maritimes, et de celles qui rendent compte des rivalités économiques et politiques engendrées outre-mer par la fondation d'empires européens tropicaux.

****

Au milieu du VIIIème siècle à l'exception des Vikings dont la grande migration transatlantique commençait mais ne laisserait aucune trace à court terme dans la mémoire européenne de tradition latine, aucun peuple d'Europe n'était techniquement mais surtout intellectuellement prêt à s'aventurer en haute mer, quand Abu Obaidah atteignit Canton. Oman avait fondé depuis longtemps des comptoirs en Afrique orientale, de Zanzibar à Mozambique. Les constructeurs de Sur allaient chercher aux Indes le bois de teck ou d'ainï nécessaire à leurs chantiers réputés depuis deux millénaires au moins, quand l'Occident méditerranéen fixait toujours au cap Bojador, près des îles

SOMMAIRE

- **Amiral François BELLEC**
  L'espace culturel et géostratégique des relations maritimes franco-omanaises 1

- **S.E. Mallalah HABIB**
  Les liens entre l'Oman et la France depuis le XVIIème siècle 8

- **Mme Monique BERGER de NOMAZY**
  Les premiers consuls de France à Mascate 14

- **S.E. Munir MAKKI**
  Les relations franco-omanaises et les perspectives d'avenir 26

- **M. Jacques LAFON**
  Boutres francisés de Sour , aspects juridiques 30

- **Dr. Issam AL ROWAS**
  Perspectives de coopération entre l'Université Sultan Qaboos et le CNRS 39

- **M. Xavier BEGUIN BILLECOCQ**
  Voyageurs français en Oman 43

- **Dr. Muhamed Redha BHACKER**
  L'Oman et la rivalité entre les nations occidentales dans la région de l'Océan Indien 49

- **Mme Colette LE COUR GRANDMAISON**
  La France, l'Oman et l'Océan Indien 61

- **Dr. Ali AL SHANFARI**
  Printemps des relations franco-omanaises sous le règne de Said bin Sultan 68

- **M. Alain CHENAL**
  La place du Sultanat dans la vie culturelle française 74

- **Dr. Shahina GHAZANFAR**
  Le périple de P.R.M. Aucher-Eloy dans les montagnes de l'Oman 81

- **Notices biographiques** 88

PREFACE

Le Ministère du Patrimoine national et de la Culture, l'Université Sultan Qaboos et l'Ambassade de France à Mascate ont organisé, dans le cadre de l'année du patrimoine omanais, une semaine culturelle franco-omanaise qui s'est déroulée à Mascate, ainsi qu'à Sur et à Sohar, du 29 octobre au 3 novembre 1994.

Cette manifestation, célébrant "un siècle de relations entre la France et le Sultanat d'Oman", a commémoré l'arrivée à Mascate, à l'automne 1894, du premier consul de France résident, Paul Ottavi.

Une exposition, intitulée "France-Oman approches culturelles", ouverte le 29 octobre par S.A. Sayyid Faisal bin Ali Al Said au musée des relations franco-omanaises beit fransa et un séminaire historique et culturel, organisé les 30 et 31 octobre, à l'Université Sultan Qaboos sous le patronage de S.E. Yahya bin Mahfoud Al Mantheri ont constitué les deux éléments majeurs de cette célébration.

Une douzaine de communications de haut niveau ont été présentées, au cours de ce séminaire, par des personnalités et des universitaires français et omanais.

Ces travaux et recherches, d'une qualité scientifique remarquable, servent, par leur richesse intellectuelle, leur diversité d'approches et leur pluridisciplinarité, à éclairer la longue histoire - parfois distendue mais toujours confiante - des relations entre la France et l'Oman, et souligner la place que ce dialogue, au delà des mers, a occupé dans le concert des nations.

Les communications, rassemblées dans cet ouvrage dans l'ordre où elles ont été prononcées, constituent, sans nul doute, une contribution très précieuse pour la compréhension des relations entre la France et le Sultanat d'Oman, dans leur dimension historique mais aussi en ce qui fonde leur pérennité et leur caractère d'amitié. Que leurs auteurs trouvent ici l'expression de notre reconnaissance.

Régis KOETSCHET
Ambassadeur de France
auprès du Sultanat
d'Oman



Séance d'ouverture du colloque France-Oman : aperçus historiques et culturels"
à l'Université Sultan Qaboos, le 30 octobre 1994.



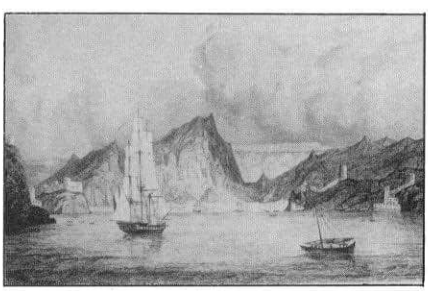
Ministère du Patrimoine national et de la Culture
Université Sultan Qaboos
Ambassade de France - Mascate

ACTES DU SEMINAIRE
FRANCE - OMAN
APERCUS HISTORIQUES ET CULTURELS

Université Sultan Qaboos 30-31 octobre 1994

La semaine culturelle franco-omanaise dans le cadre de laquelle s'est déroulé le séminaire "France-Oman : aperçus historiques et culturels" a été organisée par le Ministère omanais du Patrimoine national et de la Culture et l'Ambassade de France à Mascate. Elle a également bénéficié du soutien financier de la Banque Dhofar al Omani al Fransi, d'Air France, d'Elf et de Total.

L'interprétation du séminaire et la traduction de l'ensemble des communications ont été assurés par Mme Mona Mickael. Nous l'en remercions très vivement.



"L'Artémise" à Mascate
Gravure de François-Edmond Pâris - 1838

Designed by National Publishing & Advertising LLC

Ministère du Patrimoine national et de la Culture
Université Sultan Qaboos
Ambassade de France - Mascate

ACTES DU SEMINAIRE FRANCE - OMAN APERCUS HISTORIQUES ET CULTURELS

Université Sultan Qaboos 30-31 octobre 1994

